كتاب التعاون

قضايا وتجارب تعاونية

محمد رشاد

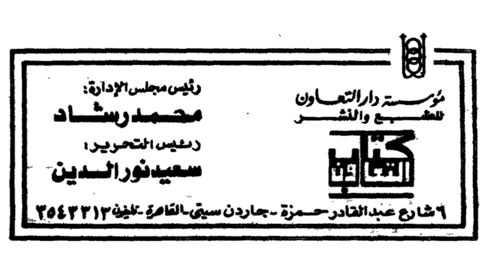
كتاب التعاون

قضايا وتجارب تعاونية

الغـــلاف :

الفنان : جميل شفيق

سكرتير التحرير التنفيذى :



مؤسسة دار التعاون
للطبع والنشر
كتاب التعاون
رئيس مجلس الإدارة:
محمد رشاد
رئيس التحرير:
سعيد نور الدين
٦ شارع عبد القادر حمزة - جاردن سيتي - القاهرة - تليفون ٣٥٤٣٢١٣

مقدمة

تشهد السنوات القليلة الباقية من القرن العشرين متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية هامة فى مقدمتها ماحدث بالنسبة للديمقراطية وحقوق الإنسان وسقوط الشيوعية والأحلاف وثورة الاتصالات ، وسيادة اقتصاد السوق ، وتفجر ثورة العلم والمعلومات ، وظهور مراكز جديدة للتقدم فى العالم : اليابان وأوربا الموحدة .

ويلعب القطاع التعاونى وسط كل هذه المتغيرات شرقا وغربا وفى بلدان العالم الثالث دورا متميزا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد سجل تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن (الخبرة الوطنية فى تعزيز الحركة التعاونية) الدور الهام الذى تلعبه المنظمات التعاونية الشعبية فى مجال التنمية الشاملة .

وقد ناشد الأمين العام حكومات العالم إعطاء المزيد من الرعاية ، والدعم للقطاع التعاونى كأداة مناسبة للتنمية وخاصة فى البلدان النامية .

وأكدت الأمم المتحدة أن الجمعيات التعاونية تعتبر وسيلة هامة عن طريقها تنظم الجماهير الخدمات التى تحتاج إليها بتكلفة معقولة أو تشترك معا فى تحقيق الرفاهية والتنمية لنفسها ، وهى تناسب بصفة خاصة الفئات الأقل حظا ، وتعتبر إطارًا يعبر فيه الناس عن مطالبهم ، ويتحملون جانبا من المسئولية فى إدارة المجتمع .

وناشدت الأمم المتحدة الحكومات أن تفسح المجال أمام أشكال المنظمات التعاونية فى إطار خطط واستراتيجيات التنمية القومية ، وأن تشجع استخدام التعاونيات لضمان اشتراك الجمهور إشتراكا فعالا فى تخطيط وتنفيذ سياسات التنمية .

وفى مصر يرتكز القطاع التعاونى على أسس أكدها الدستور حرصا منه على دعم وتشجيع المنشآت التعاونية والصناعات الحرفية والجمعيات التعاونية الزراعية .

وحتى الآن لم يستطع العمل الوطنى فى مصر الاستفادة بالإمكانيات الهائلة للقطاع التعاونى فى مجال الخدمات ودعم وزيادة الإنتاج جنبا إلى جنب مع قطاع الأعمال والقطاع الخاص .

إن القطاع التعاونى فى مصر لم يستطع أن يساير المتغيرات السريعة للحركة التعاونية العالمية وأنه مازال يقوم بدور هامشى على الرغم من أنه يضم حوالى ١٣ مليون مواطن تعاونى فى إطار حوالى ١٧ ألف منظمة تعاونية .

إن القطاع التعاونى فى حاجة إلى دفعة قوية تساعده على تحقيق أهدافه وتخلصه من كثير من السلبيات التى تعوق مسيرته .

مطلوب دعم التعليم والتدريب التعاونى ، ودعم الصحافة التعاونية وكافة صور الإعلام التعاونى كدعامة هامة للتثقيف التعاونى ولتعميق الوعى التعاونى ..

لابد من العمل على انتشار المشروعات العامة التعاونية التى تدار بمعرفة الجماهير بعيدا عن الروتين الحكومى بما يساهم فى حل مشكلة البطالة بين الشباب .

مطلوب تحرير كامل للحركة التعاونية وسرعة إصدار التشريع التعاونى الموحد وتأسيس بنك التعاون ، وتطبيق مبدأ التعاون بين التعاونيات .

وهذا الكتاب يلقى الأضواء على أبرز القضايا التعاونية فى مصر لتعميق الوعى بأبعادها ..وتقديم تجربة تعاونية عربية من الأردن ..وتجربة تعاونية عالمية .. من ألمانيا .. إنطلاقا من الإيمان الكامل أن مصر الغد .. هى مصر التعاونية .

محمد رشاد

البـــــــاب الأول

قضـــايـا تعـاونيـــة

- النظام التعاونى .. السبيل لتجديد المجتمع :
- التعاونيات .. وقضية السكان .
- القطاع التعاونى .. وقانون الوظائف القيادية .
- التعاونيات .. الحل الحاسم .. للتنمية الزراعية .
- الجمعية التعاونية المحلية .. بداية الانطلاق .
- الدور الاجتماعى للتعاونيات الزراعية .
- الجهـة الإدارية المختصـة .. والتعـاونيـات الزراعية .

النظام التعاونى ـ السبيل لتجديد المجتمع

يعتبر بعض خبراء وعلماء الاقتصاد والاجتماع أن النظام التعاونى فى عصرنا الحاضر « هو السبيل لتجديد المجتمع » (١) .

فالمنظمات التعاونية الشعبية لها أهدافها الاقتصادية والاجتماعية علاوة على أنها مدارس لممارسة الديمقراطية السليمة .

والنظام التعاونى منتشر اليوم على امتداد ٧٣ دولة فى العالم ، وتوضح البيانات التى أعلنها الحلف التعاونى الدولى أنه فى عام ١٩٨٥ كان هناك ٧٤٠٦٥٦ جمعية تعاونية منتسبة يبلغ مجموع اعضائها ٥٠٠ مليون رجل وامرأة وتعمل هذه المنظمات فى ميادين الأنشطة الزراعية والاستهلاكية والائتمانية والأنشطة المتعلقة بمصائد الأسماك والإسكان والصناعة ، وطائفة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى .

ويتركز عدد يربو قليلا على نصف الأعضاء (٣٥٨ مليونا) فى الجمعيات الاستهلاكية والائتمانية ، ومن بين ٧٤٠٦٥٦ جمعية ، يعمل مايربو قليلا عن الثلث (٣٤,٦ فى المائة) فى ميدان الزراعة ، وما يزيد على الربع (٢٧,٦ فى المائة) فى ميدان الائتمان ، ومن بين التعاونيات القائمة فى البلدان النامية يوجد ٨٠ فى المائة فى منطقة آسيا والمحيط الهادى ، و ١٠ فى المائة فى افريقيا ، والباقى موزع بالتساوى بين أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط .

والحركة التعاونية اصبحت جزءا من الخطط الاقتصادية لمعظم بلاد العالم ، وان لم يكن كله سواء اختلفت هذه الأنظمة فى أحوالها التاريخية والاقتصادية والاجتماعية ، وفى نظام الحكم وطرق الحياة ومستويات التقدم الفنى والثقافى ، وظل الدور الذى تؤديه المؤسسات التعاونية مطرد النمو ، وبلغ شأنا كبيراً فى معظم بلاد العالم .

ما هو التعاون .. ؟ !

التعاون طبيعى فى الإنسان نتيجة لغريزة حب الاجتماع ، وهو قديم قدم الإنسان نفسه .

---

(١)تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (الخبرة الوطنية فى تعزيز الحركة التعاونية) الدورة الثانية والأربعون .

والتعاون فى المنطقة العربية أصيل كأصالة العرب والإنسان ..

والتعاون نوع من المشروعات التى تستهدف القضاء على أرباح الوسطاء الذين هم بين المنتج والمستهلك ، كما أنه يستهدف توزيع الفوائض الناتجة عن مشروعاتهم التعاونية على انفسهم اى على اعضاء الجمعية التعاونية بنسبة معاملاتهم معها وليس بنسبة أسهمهم فى المشروع أو الجمعية كما هو الحال فى الشركات المساهمة .

ويلاحظ أنه بقدر ما تتوافر التعاونيات فى مجتمع ما وبقدر ما تتطور نظمه حسب احتياجات البيئة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية وبقدر اعتماد هذه المشروعات على إمكانيات أعضائها بعيدة عن أى عون خارجى معتمدة على نفسها يكون نجاح التعاون وتطوره .

وبقدر نجاح الحركة التعاونية فى أى مجتمع يكون استقرار أوضاع ذلك المجتمع وازدهار اقتصادياته وتخفيف أوضاعه الاجتماعية .

وبذلك يعيش المجتمع سعيداً قانعاً راضياً ..

التعاون هو نضال المشتغلين سواء فى الزراعة أو الصناعة أو المستهلكين وهم مجموع أفراد الشعب ، وذلك للقضاء على الاستغلال فى جميع صوره واشكاله .

والتعاون اعتماد على النفس وفق الإمكانيات المتاحة مهما كانت ضئيلة ..

فالاعتماد على النفس مع التخطيط التعاونى الحر السليم البعيد عن أية وصاية كفيل بالتطور القوى السريع الذى يؤدى إلى الحرية الاقتصادية .. وهى أساس كل الحريات السياسية والاجتماعية .

تعريف التعاون :

هناك آلاف التعاريف « للتعاون » كنظام إقتصادى واجتماعى .. ومن أبرز ما سجلته الدراسات العلمية التعاونية من تعاريف ما يلى : ـ

يقول برنارد لافرن « التعاون هو خلق نظام عادل قائم على مساعدة الغير فى المجتمع البشرى (١) .

يقول جورج جاكوب هوليدك من رواد التعاون فى انجلترا « إن الحركة التعاونية ليست حركة استجداء ، أو عمل خيرى يقوم به المحسنون لمساعدة

---

(١) برنارد لافرن (الثورة الصناعية) باريس ١٩٤٩ .

الفقراء ، وإنما هى حركة اعتماد الطبقات الفقيرة على أنفسها لنيل حقوقها مع ضمان حقوق كل من الفرد والمجموع » .

يقول محمد حسنى نائب رئيس اندونيسيا السابق « التعاون هو الشعور بالتضامن والاتحاد » (١) .

يعرف فرد هول التعاون « بانه نظام الغرض منه تحسين ظروف حياتنا إلى حياة معيشية تستحق أن نحياها »

يقول ج . هول الإنجليزى « إنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية سياسية بدون أن ترتكز على الحرية الاقتصادية ، والتعاون هو الذى يضمن لنا العدل فى توزيع الثروة والمساواة الاجتماعية ، كما يضمن لنا القضاء على كل العوامل المؤدية الى تقسيم الشعب إلى حاكم ومحكوم .

يقول اندرس أورن الاسكندنافى « إن التعاون هو وثيقة الإخاء فى سبيل الحرية » .

ويقول ل س . ر . فاى « إن التعاون هو اتحاد بين بنى البشر اكثر من ان يكون اتحادا بين رؤوس الأموال » .

ويقول كلاى « إن تقسيم العمل من وجهة نظر الفرد إختصاص ، ومن وجهة نظر المجتمع تعاون » .

ويقول جيمس بيتر واباز الامريكى « إن التعاون هو توسيع لفكرة الأسرة او العائلة » .

.. ويرى جورج لاسير فى كتابه « التعاون » أن الخدمات التى تؤديها الجمعيات التعاونية لجمهور المستهلكين أو للزراعة ، وكذلك جو الحرية الذى توفره للعمال ليست جميعها موضوع نزاع ، غير أن معظم رواد التعاون ومعهم بعض رجال الاقتصاد يعلقون أمالا كبارا على الدور الذى يقوم به التعاون : فهم يرون فيه نمطا جديداً من التنظيم الاجتماعى يتمنون تعميمه للوصول إلى ما يسمونه « بالجمهورية التعاونية » أو « الاقتصاد التعاونى » الذى يبدو فى أعينهم أسمى من كلا النظامين الرأسمالى وملكية الدولة الجماعية .. هذا هو المذهب التعاونى .

.. ويرى شارل جيد أن التعاون الاستهلاكى يحقق التحول الإقتصادى الذى يحقق الرخاء الوافر .

.. ويرى جورج فوكيه : ان الإنسان يقوم بالعمل فى نطاق الجماعة ، ويقوم بالاستهلاك فى نطاق الأسرة ، وينطلق التعاون من هاتين الخليتين الأساسيتين

---

(١) الحركة التعاونية فى أندونيسيا ـ محمد حسنى عام ١٩٥٧ .

يحميهما ويقويهما ويمد فى أسباب وجودهما بالتغلغل فى المنطقة الوسيطة ، ووضع أجزاء منها ، تزداد سعة باستمرار فى خدمة الإنسان كمستهلك وكمنتج ، ومن أجل ذلك تعتبر الأنظمة التعاونية أكثر الأنظمة اتساماً بالطابع الإنسانى .

الديمقراطية التعاونية :

الأنظمة التعاونية أنظمة متحررة ، ليست الجمعيات التعاونية مجتمعات طبيعية (مثل الأسرة أو الدولة ، مفروض على الإنسان أن يكون جزءا منها ، ولكنها مجتمعات اختيارية كما أن حرية الانضمام اليها وحرية كل إنسان فى القيام بما يشاء من عمليات ، وحرية الانسحاب منها ليست حريات مطلقة ، بل يفرض نظام العمل الجماعى عليها بعض القيود ، ولكنها قيود وضعت وقبلت بحرية وديمقراطية .

الأنظمة التعاونية أنظمة ديمقراطية ، لأنه بهذه الروح الديمقراطية وحدها تتحقق الحرية داخل المنظمات الجماعية » وهذه الديمقراطية التعاونية بعملها فى المجال الاقتصادى تكون واقعية تجاه المشاكل المتعلقة بتحسين العمل والفاعلية التى ينبغى عليها أن تواجهها وتحسمها ، وهى ديمقراطية مسئولة إذ أنها تمس عن قرب التعاونيين فى مصالحهم فهى تحمل إلى مراكز السلطة الكفاءة أكثر مما تحمل الخطيب الفصيح ، ولا يعرف الصراع الحزبى طريقه الى هذه المنظمات التعاونية ، وذلك لأن مصالح المشتركين بها متجانسة أو من السهل التوفيق بينها ، إن الديمقراطية التعاونية بعيدة عن أن تعمل دائما بطريقة تتسم بالكمال ، ولكنها نظام قابل للإصلاح والكمال .

إن بناء القطاع التعاونى ذاته يجعله أكثر قبولاً للاعتبارات الاخلاقية والإنسانية والتضامنية التى تكون موضع اعتبار كبير عند اتخاذ القرارات .

والنظام التعاونى يتطلب فى أعضائه الغيرة والإخلاص والإيثار وإنكار الذات وأحيانا التطوع بتقديم التضحيات فى وقت الشدائد ، وهى كلها صفات يحسده عليها منافسوه .

طريق العلاج :

ويرى بعض العلماء أن التعاون نظام وسط بين الرأسمالية والاشتراكية ، وأن النظام التعاونى يعتبر علاجاً للمساوىء التى يشكو منها الناس من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية فى النظام الرأسمالى دون اضطرارهم إلى

الأخذ بما تدعو إليه الاشتراكية من إلغاء الملكية الخاصة لرؤوس الأموال الإنتاجية وإدارة الدولة لدولاب العمل .

فالتعاون يبقى على الملكية الخاصة ولكن هذه الملكية الخاصة لن تكون حافزاً على المنافسة الهدامة بقصد الحصول على أكبر ربح عن طريق استغلال الطبقات الضعيفة ولن تكون مدعاة للسيطرة أو التفوق كما هو الحال فى النظام الرأسمالى .

وفى ظل التعاون لا يعتمد الفرد على الدولة فى تحقيق ما يصبو إليه من خدمات إذ تقوم الفكرة التعاونية على أساس المساعدة الفردية المتبادلة للأعضاء المتعاونين .

والتعاون يمثل صخرة النجاة وسط هذا الخضم المتلاطم فى الصراع القائم بين الاشتراكية والرأسمالية .

وتعتبر كثير من الدول أن المنظمات التعاونية أداة صالحة من الأدوات التى يصح الاستعانة بها فى تنفيذ خططها الاقتصادية والاجتماعية وذلك لأسباب هامة ابرزها : ـ

١ ـ إن المنظمات التعاونية بطبيعتها تهدف إلى تحقيق الصالح العام وأداء الخدمات العامة دون نظر إلى الربح المادى .

٢ ـ إن المنظمات التعاونية متغلغلة فى شتى نواحى الحياة الاجتماعية وتصل فى انتشارها إلى كل مكان وهى بذلك تكون أكثر دراية من غيرها بالاحتياجات المحلية فضلاً عن صلتها لتنفيذ ما ترسمه الدولة من سياسات فى مختلف المناطق دون أن تضطر الحكومة إلى إنشاء أجهزة جديدة للقيام بهذه المهمة .

وقد استعانت الدول بالمنظمات التعاونية فى مجال تنظيم الأسعار والتموين وتنظيم الإنتاج .

نشر التعليم والثقافة التعاونية :

يعتبر نشر التعليم والثقافة التعاونية من الأهداف التى تضعها الجمعيات التعاونية نصب عينيها ، فالتعليم التعاونى يعين على نشر الفكرة التعاونية بين الناس وإحاطة الرأى العام علماً بشئون الحركة التعاونية وزيادة ثقافة أعضاء الجمعيات أنفسهم من الناحيتين العامة والتعاونية .

ونشر التعليم والثقافة التعاونية .. من أهم مبادىء التعاون ..

ويهدف التعليم كما يقول جورج فوكيه إلى « إيجاد الرجال المسئولين المتضامنين لكى يسمو كل منهم إلى مستوى من الحياة الشخصية الكاملة ومن ثم يرتفعون جميعهم معاً إلى مستوى من الحياة الاجتماعية الكاملة » .

وقد توسعت الجمعيات التعاونية فى هذا الاتجاه وأضافت إلى نشر الثقافة التعاونية والتعليم جهوداً أخرى تتناول خدمة الأعضاء من الناحيتين الصحية والاجتماعية مثل تقديم العلاج الطبى الرخيص وإقامة المستوصفات وتعبيد الطرق وإنشاء النوادى إلى غير ذلك من الخدمات التى يفتقر إليها الأهالى فى مناطق الجمعيات .

الاقتصاد التعاونى :

يؤكد كثير من علماء الاقتصاد والاجتماع .. أن الاقتصاد التعاونى يمثل طريق المستقبل .. إن الاقتصاد التعاونى معناه سيادة المستهلكين ، وهى ليست سيادة سلبية من جانب المستهلكين بحيث يتدافع المتنافسون إلى خدمتهم ، ولكنها سيادة إيجابية نشيطة على قطاع عريض منظم ، إنهم بإشرافهم وتوليهم لإدارة جمعياتهم التعاونية يدفعونها إلى العمل فى سبيل مصلحتهم التى ليست سيئاً آخر سوى المصلحة العامة التى تعتبر أفضل تعريف وجده رجال الاقتصاد لمصلحة المستهلكين .

إن الاقتصاد التعاونى معناه وفرة الإنتاج ورخص الأسعار ، وجودة المنتجات والجمعيات التعاونية بطبيعتها هذه تعتبر تلقائيا وبطريقة مباشرة فى خدمة الشعب دون إكراه من جانب الدولة .

إن الجمعيات التعاونية مشروعات خاصة حقيقية يقوم فيها المستهلكون بدور رب العمل الحقيقى ... فهم أصحاب المصلحة الشخصية فيها والمسئولون عنها من الوجهة المالية .

إن التعاون باتخاذه الانسان كقاعدة له بصفته مستهلكا لا مالكا يحقق تآلفا أصيلا بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة .

إن الاقتصاد التعاونى .. هو اقتصاد الحاجات .. ففيه يكون الإنتاج من أجل الحصول على النقود .

التعاونيات .. وقضية السكان

منذ البداية .. والهدف الوطنى الأول أمام الرئيس مبارك تحقيق معدل نمو حقيقى يزيد على معدل نمو السكان .. كطريق حتمى للقفز على التخلف واللحاق بقطار التقدم السريع .

لقد زاد سكان مصر ١٣ مليونا فى ١٠ سنوات

فى فبراير ١٩٨٢ دعا إلى عقد المؤتمر الاقتصادى الذى ضم كل علماء وخبراء مصر بكل انتماءاتهم السياسية للوصول إلى أفضل سياسة إقتصادية تساير متغيرات العالم المتلاحقة .

فى مارس ١٩٨٤ دعا إلى عقد المؤتمر القومى للسكان برئاسته والذى ضم كل التخصصات المتصلة بالقضية لايجاد مخرج حتى لا يستمر الانفجار السكانى مهدداً كل جهود التنمية . ويشكل المعضلة الأساسية التى تحجب آمال مصر فى المستقبل .

منذ عام ١٩٨١ .. وحتى اليوم والرئيس مبارك يعطى جهدا بلا حدود لدعم الاقتصاد الوطنى وإصلاح المسار الاقتصادى .. والحد من آثار المشكلة السكانية .

يؤمن الرئيس مبارك أن مشكلة السكان . هى مشكلة المشاكل والعائق الرئيسى أمام التنمية الذى يبتلع كل الجهود ، ويمتص كل الايجابيات ، فالمعدل الرهيب فى الزيادة السكانية يضعنا فى مواجهة تحد كبير يحرم مصر من جنى ثمار الإنجازات ويلتهم القدر الأكبر من معدلات النمو .

ويرى الرئيس أن التنمية الاقتصادية السليمة يجب الا تكتفى بزيادة الناتج القومى العام بل إنها تتجه إلى رفع مستوى الفرد وتحسين صور الحياة لكل مواطن وهو ما يستوجب ان يكون عدد السكان متناسبا مع حجم السلع المنتجة والخدمات التى تقدم بافتراض الاستخدام الأمثل للموارد .

وأكد الرئيس ان الولاء للوطن والصدق مع النفس يتطلب أن تمتد نظرتنا إلى المستقبل القريب والبعيد .. نحدد مدى قدرتنا على الوفاء بمتطلبات التنمية ورفع مستوى المعيشة .

إن القضية العاجلة التى تواجه العمل الوطنى فى مصر والتى يدق الرئيس مبارك من اجلها ناقوس الخطر دائماً هى إيجاد التوازن بين عدد السكان والانتاج الغذائى ومواجهة احتياجات (٦٧ مليون مواطن) من الطعام عام ٢٠٠٠ ، (مائة مليون مواطن) عام ٢٠٢٥ .

من هنا كانت التنمية الزراعية بالغة الأهمية ، وكان النهوض بها أمرا حتميا .

ويمثل الضغط السكانى وارتفاع معدل الزيادة السكانيه السنوية عنصرا شديد الوطأة على الموارد الزراعية ، خاصة أن حجم الزيادة السنوية فى مصر يبلغ مليونا وثلث مليون نسمة فى الوقت الحاضر .

والحقيقة أن مشكلة الغذاء لها صلة وثيقة بالأمن الاستراتيجى القومى الذى يعتبر الأمن الغذائى أحد مكوناته الرئيسية إذ أن قصور انتاج الغذاء ، واتساع الفجوة الغذائية عاما بعد عام يخلق مشاكل سياسية قد تجاوز خطورتها المشاكل الاقتصادية التى تنجم عن المشكلة الغذائية .

وهناك تأثير مباشر على التنمية الشاملة للاقتصاد القومى نتيجة تزايد الكميات المستوردة من المواد الغذائية سنويا الأمر الذى يلقى بعبء كبير على ميزان المدفوعات نتيجة تفوق الواردات السلعية الزراعية على الصادرات من القطاع الزراعى مما يؤثر على الميزان التجارى للسلع الزراعية .

إن تطور أعباء مشكلة الغذاء فى مصر قد نقل المشكلة من نقص عابر فى المواد الغذائية إلى مشكلة نقص كبير حتى أصبحت تمثل فى السنوات الأخيرة .. مشكلة أمن غذائى قومى يمثل خطا استراتيجيا أساسيا فى السياسة الزراعية والقومية .

إن قضية إنتاج الغذاء والتوازن مع النمو السكانى أصبحت قضية لا تحتمل التأجيل ، وهناك ارتباط وثيق بين الاعلام ، وقضية السكان والتنمية وخاصة فى الريف .

وقد ناقش المجلس القومى للسكان برئاسة الدكتور رئيس الوزراء الموقف السكانى فى مصر ، والسياسة السكانية الجديدة والاستراتيجيات التى ستتبع فى تنفيذها خلال الخطة الخمسية الثالثة ، وانشاء ٣٨٠ وحدة صحية ريفية جديدة تقدم خدمات تنظيم الأسرة ، وانشاء ٣٠٠ مركز تنظيم أسرة جديد بالتعاون مع وزارتى الصحة والشئون الاجتماعية .

وناقش المجلس مشروع الرائدات الريفيات ، وتصنيع وسائل تنظيم الأسرة فى مصر ، وعقد المؤتمر العالمى للسكان فى مصر عام ١٩٩٤ بالتعاون مع الأمم المتحدة .

وأكد مجلس الشعب فى مناقشته لقضية السكان فى أواخر ابريل الماضى ١٩٩٢ ان الانفجار السكانى يهدد كل جهود التنمية فى مصر .

وأعلن مقرر المجلس القومى للسكان حقائق هامة تعقيبا على مناقشات الأعضاء أبرزها :

* إن زيادة مصر السكانية ليست راجعة لزيادة المواليد ، وإنما هى راجعة إلى نقص الوفيات .
* إن الزيادة السنوية فى سكان مصر بلغت مليونا و ٢٠٠ الف نسمة سنوياً .
* إن هناك تراجعا فى معدل المواليد ـ فى سنة ٢٠٠٠ سنكون ٦٦ مليون نسمة ، وسنة ٢٠١٣ سنكون ٩٢ مليونا ، و٢٠٣٨ نصل إلى ١٧١ مليونا واذا سارت برامج تنظيم الأسرة يمكن أن نصل إلى ٦١ مليونا سنة ٢٠١٣ و ٧٢ مليونا سنة ٢٠٣٨ .
* نقصنا ثلاثة أطفال الآن فى الأسرة عن عام ٦٠ حيث فى هذه الفترة كان الإنجاب يصل إلى سبعة أطفال .
* هدف مصر الوصول بالانجاب إلى طفلين فقط لكل أسرة .
* مصر لم تأخذ بأساليب يرفضها المجتمع كالاجهاض والتعقيم والتشريع .

وأعلن الدكتور مهران أن هناك دراسة أمريكية قام بها القمر الصناعى الأمريكى ، تقول إننا فقدنا أكثر من مليون فدان وأصلحنا حوالى مليون فدان خلال الأعوام العشرين الماضية أى لم نضف شبرا لمساحتنا المنزرعة وهو امر له خطورته البالغة .

وطالب الدكتور مهران بعد انجاز عمل خريطة لكل قرية ، ضرورة وجود بنية أساسية من العمل الاجتماعى بأن تكون هناك رائدة ريفية داخل المجتمع الريفى ، فهى النواة الواجب وجودها فى كل قرية .

وقد أشاد صندوق الأنشطة السكانية بالأمم المتحدة بإنجاز مصر الكامل للخطة السكانية خلال الفترة من ١٩٨٧ ـ ١٩٩٢ .

والحقيقة ان اعمال وتوصيات المؤتمر القومى للسكان الذى عقد برئاسة الرئيس مبارك فى مارس ١٩٨٤ .. حصاد جهد علمى لعلماء وخبراء مصر .

لقد سعدت بالمشاركة فى أعمال هذا المؤتمر التاريخى . مع الوفد التعاونى برئاسة الحاج محمد مهدى شومان رئيس الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى .. والذى كان يضم المرحوم الحاج عبد العزيز مصيلحى وابو العباس أحمد وعبد الله نظير من قيادات الاتحاد .

واستطاعت القيادات التعاونية بشهاداتها الواقعية وآرائها المستنيرة أن تحظى بإجماع المؤتمر على أهمية دور القطاع التعاونى الذى يضم أكثر من ١٣ مليون اسرة .. والتعاونيات الزراعية بصفة خاصة التى تضم أربعة ملايين و٣٠٠ الف اسرة على امتداد الريف ، وأن العمل على دعم دور هذا القطاع فى التنمية سيكون السلاح الحاسم للحد من المشكلة السكانية فى الريف .

وصدرت توصيات المؤتمر متضمنة كل آراء واتجاهات ممثلى التعاون والفلاحين والزراعة وخاصة :

* ضرورة التنسيق بين الأجهزة العاملة فى التنمية الريفية .
* تطوير البنيان التعاونى الزراعى بالتأكيد على دوره فى تطوير الزراعة وضرورة مشاركة الفلاحين المنتخبين فى رسم وتنفيذ السياسة الزراعية ، مع الاستفادة من البنيان التعاونى الزراعى وتشكيلاته فى الأنشطة والبرامج السكانية ، وجعل المشكلة السكانية مادة أساسية فى برامج التدريب التعاونى .
* اعادة تكوين التركيب المحصولى وتوجيهه إلى ثلاثة مسارات رئيسية ، حاصلات التصدير ، وحاصلات الغذاء ، وحاصلات الأعلاف .
* دراسة الأساليب التى تعود بالقرية المصرية لتصبح وحدة منتجة .
* التوسع فى الميكنة الزراعية على أساس من التعاون الانتاجى وتطوير برامج الارشاد الزراعى والتوسع فى إنشاء المجمعات الزراعية الصناعية .

وشهدت فترة ما بعد المؤتمر لقاءات واجتماعات عديدة بين القيادات التعاونية الزراعية والدكتور ماهر مهران مقرر المجلس القومى للسكان والدكتور محمد مروان مستشار المجلس اسفرت عن المشروع الرائد الذى تبناه التعاونى الممتاز المرحوم الحاج عبد العزيز مصيلحى عضو مجلس الشورى وعضو الاتحاد التعاونى فى قريته الشغانبة ـ مركز بلبيس ـ شرقية بفتح مراكز لتنظيم الأسرة فى مقار التعاونيات الزراعية بمشاركة أساسية بالجهود الذاتية .

وقد انتشرت هذه البرامج وحققت تقدما كبيرا عندما كان الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية محافظا للشرقية .

إن التنظيمات التعاونية الشعبية ستظل إحدى الأدوات الحاسمة للنجاح فى معركة الحد من الزيادة السكانية .

المجلس القومى للسكان والتعاونيات

وفى مقدمة الإطار العام لمشروع إنشاء مراكز تنظيم الأسرة بالجمعيات التعاونية الزراعية الذى أعده المجلس القومى للسكان (مايو ١٩٩٢) يقول الدكتور ماهر مهران مقرر المجلس :

نظرا للدور الهام للتعاونيات الزراعية باعتبارها احدى الركائز الاساسية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وتسهم فى التنمية الريفية فى مناطق عملها وذلك بغرض رفع مستوى أعضائها إقتصاديا واجتماعيا وتحقيقا للتعاون المستمر بين المجلس القومى للسكان والتعاونيات الزراعية من أجل مواجهة المشكلة السكانية .

تم تنفيذ التجربة الرائدة بمحافظة الشرقية ، ونظرا لما حققته هذه التجربة وتقييم نتائجها فقد رؤى السعى إلى تعميم هذه التجربة فى شكل برنامج قومى على مستوى الجمهورية لتقديم خدمة طبية فى مجال تنظيم الأسرة للقرى المحرومة من هذه الخدمات .

ويستهدف تنفيذ المرحلة الأولى لهذا المشروع خلال عام ٩٢ ـ ١٩٩٣ إنشاء عيادات طبية لخدمة تنظيم الأسرة فى سبع عشرة محافظة على أن يتم تمويلها من خلال مساهمة التعاونيات من بندى الخدمات العامة والاجتماعية .

القطاع التعاونى .. وقانون الوظائف القيادية

الحقيقة العلمية المؤكدة من خلال دروس التطبيق فى كل المجالات أن الإدارة الناجحة هى الشرط الأول لنجاح المشروعات وتأدية الخدمات بالصورة المطلوبة .. وصمام الأمان فى المجتمع .

وقد أثبتت دروس التطبيق التعاونى على امتداد العالم أن سر نجاح التنظيمات التعاونية يعود بصفة أساسية إلى توافر الإدارة العلمية القائمة على التخطيط والتنظيم والأهداف المحددة .

كما أثبتت الدراسات العديدة التى أجريت على التطبيق التعاونى فى مصر أن عدم توفر الإدارة السليمة وراء تعثر القطاع التعاونى فى تحقيق أهدافه .

وفى إطار إصلاح وتحرير الاقتصاد القومى .. بدأت الحكومة فى تصحيح مسار الإدارة فى الحكومة والقطاع العام بإعداد مشروع قانون للوظائف القيادية وإصداره من مجلس الشعب بحيث لا تزيد مدة عمل القيادة على ثلاث سنوات يتم تجديدها فى حالة النجاح وتحقيق الأهداف المرسومة ، وذلك لإعطاء الفرصة لتجديد دم الإدارة والالتزام بالمواصفات العلمية التى يجب أن تتوفر فى قيادات العمل .

والقانون أعدته لجنة خاصة برئاسة رئيس الوزراء وشارك فيها وزراء التنمية الإدارية والعدل وشئون مجلسى الشعب والشورى والدولة بمجلس الوزراء ورئيس مجلس الدولة .

ويفتح القانون الخاص بالوظائف المدنية القيادية فى الجهاز الحكومى للدولة والقطاع العام باب شغل الوظائف القيادية أمام الكفاءات فى أجهزة الدولة المختلفة دون التقيد بالأقدمية المطلقة .

ويقوم القانون على أن شغل الوظائف القيادية يرتبط بالأهلية والجدارة سواء عند التعيين أو الترقية أو النقل ، ولا يجوز لأحد أن يبقى فى الوظيفة القيادية مدة تتجاوز ٣ سنوات ما لم تجدد تلك المدة وفقا لإنجازاته للمهام والمسئوليات التى يتولاها .

ويقصد بالأهلية فى القانون توافر المؤهلات اللازمة للوظائف القيادية ومن بينها المؤهل الدراسى والخبرة فى العمل القيادى واجتياز برامج التدريب اللازمة للتأهيل بنجاح ومواصفات الشخصية اللازمة للقيادة .

والقطاع الخاص بطبيعته يعطى عنصر الإدارة العلمية الأولوية فى العمل مما أتاح فرصة الانطلاق والنجاح لكثير من مشروعاته .

والسؤال الذى يطرح نفسه ...

ما هو موقف القطاع التعاونى من قضية الإدارة واساليب النهوض بها سواء بالنسبة لمدة عضوية مجلس إدارة المنظمات التعاونية ورئاستها .. هل ستظل مفتوحة بلا تحديد كما هو سائد الآن .. ؟ !

للحقيقة لقد طرح الأستاذ محمد إدريس سكرتير عام الاتحاد التعاونى الزراعى منذ فترة إقتراحا بألا تزيد مدة عضوية المجلس للعضو أو رئيس مجلس الإدارة على دورتين ومن الممكن تجديدها بعد مضى دورة أو أكثر لإتاحة الفرصة لدم جديد وتوسيع دائرة المشاركة فى الإدارة .

واليوم والحركة التعاونية تعيد النظر فى تشريعاتها وهياكلها التنظيمية لابد ان تساير الاتجاهات والمتغيرات الجديدة التى تسود العالم اليوم ... واتجاه الحكومة بالنسبة للقيادات فى الحكومة والقطاع العام سواء بالنسبة للإدارة الشعبية أو الإدارة المهنية الفنية والإدارية فى مختلف مستويات البنيان التعاونى .

وفى تصورى ومن خلال معايشة كاملة للتطبيق التعاونى على امتداد ثلاثين عاماً فإنه لابد من مراعاة تحقيق الإدارة العلمية السليمة للمنظمات التعاونية من خلال التشريعات التعاونية التى يتم تعديلها الآن بحيث تتضمن .

* تحديد مدة محددة للمناصب القيادية فى كافة مستويات البنيان التعاونى من القاعدة الى القمة .. سواء لعضوية مجلس الإدارة أو عضوية هيئة المكتب .
* ضرورة أن يكون شرط الترشيح لعضوية مجلس الإدارة إجتياز دورات تدريبية تعاونية ، وأن تكون أكثر من دورة للمستويات العليا فى البنيان التعاونى .
* ضرورة توافر المواصفات العلمية والتعاونية طبقاً لعلوم الإدارة وتطبيقاتها المعاصرة فى الوظائف الفنية والإدارية .
* إعطاء أولوية فى التعيين للوظائف الفنية والإدارية فى كل مستويات البنيان التعاونى لخريجى المعاهد التعاونية والحاصلين على دبلومات الدراسات العليا فى الإدارة التعاونية وغيرها من التخصصات والحاصلين على

الماجستير والدكتوراه فى شتى فروع العلوم التعاونية خاصة وأن مصر تملك فى هذا المجال ثروة بشرية علمية متخصصة فى التعاون كبيرة جداً .. وللأسف لم تستفد منها الحركة التعاونية المصرية بالصورة المطلوبة .

* العمل على إيجاد صيغة مناسبة للربط بين المعاهد العليا والجمعيات العلمية التعاونية والحركة التعاونية بإمكانياتها العلمية الكبيرة فى التطوير المستمر للتعاونيات .. وحتى تتحول هذه الهيئات إلى بيوت خبرة فنية للقطاع التعاونى .

* ضرورة الإسراع فى تأسيس معهد التدريب القومى للتعاون بالاتحاد العام للتعاونيات ليقوم بتنفيذ البرامج التدريبية للقيادات التعاونية على مستوى الجمعيات التعاونية العامة والاتحادات التعاونية المركزية .. والاتحاد العام للتعاونيات ..

لابد من الاستفادة من القيادات التعاونية ذوى الخبرة الطويلة .. والولاء والانتماء للتعاون فى مواقع استشارية فى كافة مستويات البنيان التعاونى .

إن الحركة التعاونية ستواجه فى الفترة القريبة القادمة تحديات ضخمة ومنافسة شرسة .. فى ظل سيادة السوق .. وتحرير الاقتصاد القومى ..
إن التحديات القادمة تتطلب الاستعداد لها ... وإعطاء أولوية لتحقيق الإدارة العلمية السليمة للمنظمات التعاونية .

ولابد من الأخذ بالاتجاهات الجديدة التى تأخذ بها الحركة التعاونية اليوم فى معظم أنحاء العالم بإشراك القيادات المنتخبة التى تتوافر فيها كل المواصفات فى الإدارة وتفرغها للعمل ، وتمثيل مديرى الجمعيات فى مجالس الإدارة .

إن المنظمات التعاونية إستطاعت بالإدارة السليمة أن تقف على قدم المساواة مع الشركات المتعددة الجنسية وأن تصمد فى وجه المنافسة الشرسة .
إن الأسرة التعاونية المصرية بإمكانياتها الهائلة قادرة على المبادرة السريعة فى مسايرة المتغيرات السريعة المتلاحقة لكى تأخذ مكانها اللائق على خريطة العمل الوطنى .

إن مستقبل القطاع التعاونى .. ومصالح ١٣ مليون أسرة تعاونية مرهون اليوم بتوفير الإدارة السليمة .

لابد من التغيير والتطور حتى لا تضيع التعاونيات تحت أقدام التقدم الغليظة والتى لا ترحم ..

الثقة كبيرة فى الرواد .. أن يستكملوا رسالتهم ويحققوا التطوير المنشود ويسلموا راية التعاون عالية خفاقة للأجيال الجديدة .. وحتى يسجل لهم التاريخ التعاونى صفحات مضيئة لهذه الفترة الحرجة .

الحركة التعاونية اليوم .. إما أن تكون أو لا تكون ...

التعاونيات الحل الحاسم .. للتنمية الزراعية

أعلن الرئيس محمد حسنى مبارك ى وثيقة العمل الوطنى فى فترة الرئاسة الثانية أن زيادة الإنتاج هى قضية مصر كلها .

وتعتبر قضية التنمية الزراعية .. هى المعركة الأولى للعمل الوطنى فى مصر لتحقيق هدف الاكتفاء الذاتى من الطعام .

إن مصر تستورد أكثر من نصف حاجتها الغذائية من الخارج و ٧٠٪ من احتياجاتها من القمح .

والزراعة مازالت وستظل عصب الحياة فى مصر ، وتعد من أهم القطاعات الاقتصادية على الاطلاق ، وهى تمثل مايقرب من ٥٥٪ من جملة عدد السكان و ٥٠٪ من اجمالى القوى العاملة و ٣٠٪ من جملة الإنتاج القومى ، ومايقرب من ٨٠٪ من جملة الصادرات ، هذا فضلا عما يقدمه القطاع الزراعى من المواد الخام اللازمة لكثير من الصناعات الهامة .

وتؤكد جميع الدراسات العلمية ان التقدم فى الزراعة يعتبر من الشروط الاساسية لنجاح التنمية الاقتصادية ، وحل المشكلة السكانية ، وحددت الأسباب التى حدت من معدلات التنمية الزراعية إلى عدة عوامل أهمها :-

ضيق الرقعة الزراعية ، وتدهور خصوبة التربة ، ونقص الكميات اللازمة من الأسمدة ، وصغر مساحة الحيازة الزراعية (٢,٥ مليون قطعة مقسمة الى ستة ملايين قطعة) والفاقد فى الإنتاج الزراعى بسبب الأمراض والحشرات وعمليات النقل والتخزين وبدائية اساليب التسويق ، وعدم الاستفادة من البحوث العلمية المتاحة ، وعدم توفير الحوافز للمنتجين من الفلاحين ، واهمال ايجاد الحلول الحاسمة السريعة للمشكلات التى تواجههم .

وأصبحت التنمية الزراعية الطموحة ضرورة حتمية .. لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء والكساء للمواطنين نتيجة للنمو السكانى ، اذ من المتوقع ان يتضاعف عدد السكان ليصل إلى نحو ٦٧ مليون نسمه عام ٢٠٠٠ ، وهذا يتطلب العمل الجاد لانطلاق معدلات نمو الطاقات الإنتاجية الزراعية من واقع التطبيق التكنولوجى المتطور وازالة المعوقات والمشاكل التى تواجه برامج التنمية .

والفلاحون هم السلاح الأول .. والأداة الحاسمة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المنشودة .

وقد أكدت التجربة العالمية أن المنظمات التعاونية الزراعية هى الاطار الصحيح والمناسب لتجميع وحشد جهود وطاقات الفلاحين لتحقيق التطور الزراعى المنشود .

وانطلاقا من كل هذه الحقائق تبرز أهمية دور البنيان التعاونى الزراعى فى مصر فى تطوير وزيادة الإنتاج الزراعى والمساهمة فى تنفيذ البرنامج القومى لتصنيع الريف خاصة انه يضم فى عضويته حوالى أربعة ملايين وثلاثمائة الف فلاح تعاونى فى اطار ٦٦٣٠ جمعية تعاونية زراعية متخصصة ومتعددة الاغراض فى مجالات الائتمان والاصلاح الزراعى واستصلاح واستزراع الاراضى .

وللاسف الشديد فان الخطة القومية الثالثة اهملت تماما دور القطاع التعاونى .. رغم انه ارقى صور القطاع الخاص وهو الذى يقوم بتنفيذ الخطة الزراعية لان جميع زراع مصر أعضاء فى التعاونيات الزراعية ..

لقد اعطى الرئيس مبارك فى السنوات العشر الأخيرة أولوية لقضية تحديث وتطوير الزراعة .. والارتقاء بالاقتصاد المصرى وتحويله من اقتصاد زراعى بالدرجة الأولى إلى اقتصاد زراعى صناعى ، من خلال متابعته المستمرة لتنفيذ الخطة وزياراته الميدانية المستمرة لمواقع الإنتاج الزراعى .

والحقيقة ان القطاع الزراعى بقيادة الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى نجح فى تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات .. وبدأت برامج التنفيذ لاستراتيجية التسعينات .

وتؤكد مؤشرات التقييم الحقائق التالية :ـ

● زيادة إنتاج وإنتاجية جميع الحاصلات والمنتجات الزراعية باستثناء القطن ، فقد تحققت طفره فى إنتاج الحبوب فزاد من نحو ٨٥٩٢ الف طن فى عام ٨١ ـ ١٩٨٢ إلى نحو ١٢٤٧٧ الف طن فى عام ٩٠ ـ ١٩٩١ ، ويتوقع أن يصل إلى نحو ١٣٩٤٩ الف طن فى عام ٩١ ـ ١٩٩٢ بزيادة قدرها ٥٣٥٧ الف طن وبنسبة ٦٢,٣٪ .

● التوسع فى تمليك شباب الخريجين للاراضى المستصلحة بتوزيع ٢٥٥ الف فدان على ٥٠ الف خريج مما ادى إلى فتح آفاق جديدة لتحديث الزراعة من خلال العناصر المثقفة القادرة على تكوين مجتمعات زراعية متطورة .

● اعطاء دفعة لمشروعات التوسع الأفقى حيث بلغت جملة المساحة الأرضية المزروعة فى عام ١٩٩١ نحو ٧,٤ مليون فدان وبذلك تبلغ المساحة المحصولية نحو ١٤ مليون فدان ، وقد توزعت هذه المساحة على عدد كبير من الحائزين بلغ فى عام ١٩٩٢ نحو ٩,٩ مليون حائز بمتوسط نحو ٢,٥٢ فدان لكل حائز .

وقد أسهم القطاع الخاص بدور ايجابى بالقيام باستصلاح واستزراع مايربو على ٤٠٠ الف فدان .

● اتخاذ العديد من الاجراءات التى تنسق مع سياسة التحرر الاقتصادى وتهدف لتشجيع وحفز القطاع الخاص وزيادة دوره فى التقنية الزراعية ، وانتهاج سياسات تتعلق بتسويق مستلزمات الإنتاج الزراعى بغرض تحجيم القطاع العام والسماح للقطاع الخاص والتعاونى بتوزيعها .

وتتضمن الخطة الخمسية القومية الثالثة (٩٢ ـ ١٩٩٧) بالنسبة للسياسات وركائز التنمية الزراعية الاتجاه نحو المزيد من التحرر الاقتصادى ، وترك القرارات الاقتصادية الأساسية المتعلقة بالإنتاج والتسعير والتسويق للفلاح ولقوى السوق ، على ان يقتصر دور الدولة على اعداد الخطط والبرامج اللازمة لتوسيع نطاق مساهمة القطاع الخاص وتعزيز دوره فى مجال التنمية الزراعية بالإضافة إلى مسئولياتها عن القيام بالبحوث الزراعية والارشاد الزراعى واجراء الدراسات الاقتصادية وتوفير المعلومات والاحصاءات بما يمكن من تحقيق استراتيجية تنمية قطاع الزراعة .

وتركز الخطة على أربعة اهداف أساسية هى :

● تطوير الزراعة المصرية من النمط التقليدى إلى الزراعة الحديثة الملائمة لظروف الاقتصاد المصرى مع تحسين وتجديد الإنتاج .
● تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الذاتية للمحاصيل الضرورية .
● العمل على زيادة كفاءة استخدام الموارد الزراعية بما يؤدى إلى زيادة الإنتاج والدخل الزراعى وارتفاع نصيب الفرد منه .
● زيادة الصادرات من السلع الزراعية ذات الميزة النسبية لايجاد التوازن مع ما يستورد من سلع زراعية أخرى .

وحددت الخطة مجموعة من السياسات المتكاملة لتنفيذ السياسات الجديدة ابرزها :

- إيجاد الحافز والوعى الكافى لدى الزراع وتعميق إيمانهم بأهمية الارتفاع بالإنتاجية لزيادة الإنتاج فى مواجهة الطلب المتزايد ، خاصة على الحبوب نتيجة لزيادة عدد السكان وحتى يمكن تحسين مستوى التغذية وزيادة دخل السكان الزراعيين وذلك من خلال التوسع الراسى والأفقى وترشيد أستخدام مياه الرى .
- تشجيع القطاع الخاص للعمل على زيادة المساحة المزروعة بمنحه الحوافز المناسبة لزيادة استثماراته .
- تدعيم وزيادة كفاءة مشروعات صيانة وتحسين الأراضى بما يحقق المحافظة على خصوبتها وزيادة إنتاجيتها فى ظل الزراعة المكثفة ومشاكل الصرف الزراعى .
- المحافظة على كفاءة شبكات الرى والصرف والعمل على تطويرها والاهتمام بصيانتها .
- تشجيع التكوين المحصولى الذى يحقق أعلى مستوى من الأمن الغذائى مع ادخال الموارد المائية فى اطار المحاسبة الاقتصادية .
- إزالة كافة المعوقات الإدارية التى تشمل تحديد المساحة المزروعة بالقطن بنهاية عام ٩٥ ـ ١٩٩٦ ، بحيث يتم تطبيق نظام التداول الحر لمحصول القطن بالبورصة وذلك بهدف تشجيع المزارعين على التوسع فى زراعته .
- التوسع فى زراعة القمح بالساحل الشمالى وسيناء على الأمطار ، وزيادة إنتاجية الأرز بنسبة ١٠٪ وتعميم زراعة هجين الذرة الشامية بنسبة ١٠٠٪ والتوسع فى زراعة عباد الشمس وبنجر السكر .
- إعطاء دفعة قوية لأجهزة البحث العلمى الزراعى .
- محاولة الحد من استخدام المبيدات الزراعية باستخدام طرق المكافحة المتكاملة حماية للبيئة من التلوث .
- تعديل أسعار التجزئة للأسمدة المتداولة بواسطة موزعى القطاع العام لتعكس إلغاء الدعم الضمنى ودعم أسعار الصرف على واردات القطاع العام من الأسمدة والسماح للقطاع الخاص والتعاونيات بتداول ونقل الأسمدة دون التقيد بأسعار محددة .
- انتهاج الحكومة لسياسات تتعلق بتسويق مستلزمات الإنتاج الزراعى غير المدعمة بغرض تحجيم دور القطاع العام فى هذا المجال ، والسماح بدخول القطاع الخاص فى مجال توزيع المستلزمات .

- تشجيع الحائزين للاراضى الزراعية على استخدام الميكنة الزراعية عن طريق قيام الجمعيات التعاونية بإنشاء محطات الخدمة الآلية بمختلف المحافظات وتقديم خدماتها بأسعار مناسبة .
- تطوير وظيفة الإرشاد الزراعى حتى تكون أقدر على نقل نتائج الأبحاث والدراسات إلى حيز التطبيق .
- الاهتمام بتطوير التسويق الزراعى لزيادة الكفاءة الزراعية التسويقية منخفضة التكاليف .
- زيادة الإنتاج الحيوانى والداجنى والسمكى بمعدلات تفوق معدل نمو السكان وتطوير الخدمات البيطرية .
- تحويل مشروع البتلو إلى وحدة إقتصادية تطرح أسهمها للقطاع الخاص ، والتصرف فى الأراضى الزراعية التابعة للشركات وفى محطات الزراعة وتسمين الماشية وإنتاج الألبان والمزارع السمكية .
- إقتصار دور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى على القيام بالأعمال المصرفية اللازمة للتنمية الزراعية والريفية مع ضرورة أن تدار وحدات البنك على أساس كونها وحدات اقتصادية .
- تدعيم بنوك القرى وتنويع أوعية المدخرات والودائع بتنمية الوعى الادخارى للزراع بخلق أوعية ادخارية جديدة .
- تطوير التشريعات القائمة لتطوير التعاونيات الزراعية بحيث تعمل كوحدات مستقلة طبقا لمبدأ التعاون الحر بهدف رعاية مصالح الزراعيين ، وتصحيح العلاقة بين المالك والمستأجر للاراضى الزراعية ووضعها فى الإطار الذى يحقق العدالة الاجتماعية وزيادة الإنتاج ، واقرار إطار يسمح من خلاله بقيام القطاع الخاص بإنتاج التقاوى .
- إعادة التركيب المحصولى على أساس التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للمياه ودفع أجهزة البحث العلمى والبحوث الزراعية والمائية لتحقيق حسن إدارة نظم الرى وتوزيع المياه ، وصيانة المجارى المائية وتعميم تكنولوجيات طرق الرى لترشيد استهلاك المياه .

وقد خصص لقطاع الزراعة العام والخاص استثمارات قدرها نحو ١٣,٩ مليار جنيه تمثل نحو ٩,٦٪ من إجمالى استثمارات الخطة الخمسية والبالغ قدرها نحو ١٤٥ مليار جنيه .

وتهدف الخطة إضافة طاقة إنتاجية زراعية جديدة قوامها ٦٥٠ ألف فدان من الأراضى الجديدة والتوسع فى زراعة القمح للوصول بمساحته الى ٢ مليون و ٤٤١ ألف فدان والذرة الشامية إلى مليون و ٢٦٠ ألف فدان ، وزيادة مساحة القطن إلى نحو مليون و ٧٥ ألف فدان .

وتقدر الخطة زيادة إنتاج مجموعة الحبوب من نحو ١٣ مليوناً و ٩٤٩ ألف طن إلى ١٦ مليوناً و ٨٤ ألف طن . وإنتاج مجموعة السكريات بنحو ٢ مليون و ٢٣١ ألف طن ، وزيادة الإنتاج الحيوانى والدواجن من نحو ٣ ملايين و ٤٣٠ ألف طن إلى ٣ ملايين و ٩٣٠ الف طن وتشير الخطة الثالثة إلى ارتفاع قيمة الإنتاج الزراعى من نحو ٢٩,٩ مليار جنيه إلى نحو ٣٤,٨ مليار جنيه فى عام ٩٦ ـ ١٩٩٧ بمعدل نمو سنوى يبلغ فى المتوسط ٣,١٪ ، وزيادة عدد المشتغلين فى قطاع الزراعة بنحو ٣٣٤ ألف مشتغل .

وتتضمن الخطة زيادة الصادرات الزراعية من ١٥٧٥ مليون جنيه إلى ٢٤٨٠ مليون جنيه .

هذه صورة موجزة من الخطة الخمسية القومية الثالثة فيما يتصل بالتنمية الزراعية .. وسيبقى دائما وعى الفلاح .. والدور الفعال للمنظمات التعاونية الشعبية .. سلاح النصر فى معركة تطوير الإنتاج الزراعى لتحقيق الأمن الغذائى .

الجمعية التعاونية المحلية .. بداية الانطلاق

أثبتت تجربة العالم الثالث كله وخاصة الهند التى نجحت فى تحقيق الثورة الزراعية الخضراء والاكتفاء الذاتى من المواد الغذائية وتصدير الفائض أن التعاون الزراعى هو الأداة الحاسمة لتحقيق التنمية الزراعية بمعدلاتها الطموحة .

وفى مصر رغم أن الدستور أكد فى المادة ٢٨ على أن ترعى الدولة المنشآت التعاونية بكل صورها ، وتعمل الدولة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الأسس العلمية الحديثة .. إلا أن دور البنيان التعاونى الزراعى المصرى مازال هامشيا ، ولا يمارس اختصاصاته على امتداد مراحل الزراعة .

ولقد أكد كل من تقرير « التعاون » الذى أعده مجلس الشورى ، وتقرير استراتيجية التعاون الذى أعدته المجالس القومية المتخصصة أن التعاون الزراعى هو الطريق الصحيح للتنمية الزراعية الشاملة فى مصر ، وطالبا بالعمل السريع على دعم وتطوير الجمعيات التعاونية الزراعية .

والحقيقة لقد آن الآوان .. لان يحتل التعاون الزراعى مكانته اللائقة على خريطة العمل الزراعى .

والبداية لابد أن تكون من القرية بتنشيط دور الجمعية التعاونية الزراعية المحلية متعددة الأغراض ، وأن تمارس كل اختصاصاتها التى حددها القانون ، وأن تتحول إلى مركز إشعاع إنتاجى وخدمة فى القرية ، وأن تكون أداة العمل الاقتصادى الاجتماعى .

من هنا نبدأ .. إذا أردنا تصحيح مسار الحركة التعاونية الزراعية فى مصر .. إلى متى تظل الجمعيات التعاونية الزراعية فى القرى أماكن مهجورة مغلقة .. ولافتات بلا مضمون .

مطلوب دفعة قوية للتعاونيات الزراعية على امتداد الريف وأن تكون هى الأداة الأولى للتنمية الزراعية ... وتنفيذ كافة التعليمات الزراعية .

لابد للتعاونيات الزراعية أن تقود الزراعة من بداية الزراعة حتى التسويق والتصدير .

لابد للمشروعات الزراعية كمشروع المزارع الصغير وتنمية الثروة الحيوانية ومكافحة الآفات .. وتقديم خدمات الميكنة أن تتم من خلال التعاونيات الزراعية .

إن اية سياسة زراعية لاتتم بالفلاحين محكوم عليها بالفشل .

نريد أن ننقل الفلاحين المنتجين من حالة السلبية واللامبالاة الحالية .. إلى حالة الإيجابية الكاملة .. وهذا لن يتم إلا بإشراكهم من خلال تعاونياتهم الزراعية فى صنع القرارات .. وتنفيذها .

لابد من تنفيذ أمين وواع لما نصت عليه المادة ١١ من قانون التعاون الزراعى ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بأن تباشر الجمعية المحلية متعددة الأغراض نشاطها فى مجالات الخدمات والإنتاج والتسويق والتنمية الريفية التى تتطلبها حاجة أعضائها من الفلاحين فى منطقة عملها وبصفة خاصة ما يلى :-

* بحث التركيبات المحصولية للدورات الزراعية ومتابعة تنفيذ الخطة التى يتفق عليها فى إطار الخطة العامة للدولة فى منطقة عمل الجمعية .
* تخطيط وتنفيذ المشروعات المحلية الإنتاجية طبقاً لإمكانياتها الاقتصادية بما فى ذلك مشروعات التصنيع الزراعى أو الإنتاج الحيوانى أو تربية الدواجن أو تربية النحل أو الصناعات الريفية أو البيئية أو استصلاح الأراضى أو الثروة المائية .
* المساهمة فى تنظيم زراعة الأرض وتجميع الاستغلال الزراعى للنهوض بالزراعة وفقا للأسس العلمية الحديثة وذلك بالتعاون مع أجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلى .
* القيام بعمليات تسويق محاصيل الأعضاء تعاونيا .
* الحصول على القروض من مختلف المصادر لتمويل مشروعاتها الإنتاجية والخدمية اللازمة لها بصفتها الاعتبارية ، ولأعضائها الراغبين فى التعامل معها .
* التوسع فى الميكنة الزراعية بتوفير الآلات الحديثة لمختلف العمليات وتدريب العاملين عليها وتنظيم ادارتها وتشغليها وصيانتها بأسلوب اقتصادى سليم .
* إدارة واستغلال مشروعاتها واراضيها التى يعهد إليها بها الأشخاص الاعتبارية والأفراد .
* المساهمة فى اداء الخدمات العامة لأعضائها بالتعاون مع الأجهزة المختلفة .
* خلق الوعى الادخارى بين الأعضاء وتنظيم استثماره .

* للجمعية التعاونية حق تملك واستئجار واستصلاح وإدارة الأراضى الزراعية بما يحقق اغراضها .

لابد للاتحاد التعاونى الزراعى المركزى أن يتحرك فوراً لدعم إمكانيات الجمعيات المحلية فى القرى وتنشيط عملها .. والقضاء على المعوقات الحالية .

ولقد أثبتت التجربة العالمية أن الفلاحين وعلى الأخص صغارهم فى مصر يكونون ٩٥ ٪ من عدد الحائزين فى ظل الاقتصاد الحالى وذوى إمكانيات ضعيفة للدفاع عن أنفسهم .

والفلاح فى ظل الاستغلال الصغير لا يستطيع متابعة التقدم الزراعى التكنولوجى الحديث .

لقد برهن التعاون الزراعى على انه شرط التقدم الفنى الذى لايمكن الاستغناء عنه فى مجال الزراعة ، وأنه يستطيع إصلاحها وأن يطبع الفلاحين بطابع التقدم والاحترام ، وأنه الوسيلة الوحيدة التى تستطيع التوفيق بين ملكية الفلاح للأرض التى تعتبر أفضل نظام يتلاءم مع طبيعة الفلاح وبين مقتضيات التقدم الفنى الحديث فى الزراعة .

ومن الناحية الاقتصادية لقد استطاع التعاون الزراعى أن يحرر الفلاحين من الاستغلال ومن القلق ومن عدم الاستقرار وأن يقضى تماماً على الفوارق فى مستوى المعيشة بين الريف والحضر .

إن التعاونيات الزراعية هى الأداة المناسبة فى ظل التفتت الحالى للأرض .. الزراعية فى مصر والتى تبلغ ٢,٥ مليون حيازة مقسمة إلى ستة ملايين قطعة لتطبيق الأساليب الزراعية العلمية .

ومن الممكن أن تكون كل جمعية تعاونية فى كل قرية مسئولة عن زيادة الإنتاج الزراعى وتطوير القرية فى كل المجالات بشرط أن تكون القيادة فى العمل لمجالس الإدارة المنتخبة .

إن التعاونيات الزراعية هى الوسيلة لتطوير الريف إنطلاقاً من أن شعب الريف أقدر على تطويره ..

الجمعيات العمومية ومجالس الإدارة

إن التعاونيات الزراعية من خلال جمعياتها العمومية ومجالس إدارتها هى البرلمانات الشعبية الديمقراطية وأداة تعميق وممارسة الديمقراطية السليمة فى كل قرية .

والحقيقة أن مسئولية وضمانات المرحلة الجديدة للبنيان التعاونى الزراعى تقع على عاتق أربعة ملايين و ٣٠٠ ألف فلاح .. وهم أعضاء الجمعيات العمومية لـ ٦٦٣٠ جمعية تعاونية زراعية (ائتمان ـ اصلاح زراعى ـ استصلاح) .

إن الجمعيات العمومية هى بمثابة السلطة التشريعية للتعاونيات ومجالس الإدارة بمثابة السلطة التنفيذية .

لابد من الحرص الكامل على انعقاد الجمعيات العمومية بالصورة الصحيحة لأنها البرلمانات الشعبية الديمقراطية للحركة التعاونية .

لابد أن تختفى ظاهرة الصورية فى انعقاد الجمعيات العمومية .

إن مهام الجمعية العمومية التى نص عليها القانون مهام كبيرة وخطيرة ولابد من الحرص على ممارستها بالأسلوب الديمقراطى السليم .

إن انعقاد الجمعيات العمومية فى كثير من دول العالم عبارة عن أعياد ومهرجانات شعبية فى كل قرية .. ففى يوم انعقاد الجمعية العمومية تقام العروض الفنية وتوزع الجوائز على أبطال الإنتاج .

وفى رأيى إن نقطة البداية الحاسمة فى نجاح البنيان التعاونى الزراعى الجديد هى الممارسة الصحيحة لمهام الجمعية العمومية .

إن مهام الجمعية العمومية كما نص عليها القانون تتركز فيما يلى : ـ

* مناقشة تقارير تقييم ما حققته الجمعية من اهداف وما كشفت عنه أعمال التفتيش والمراجعة والرقابة .
* التصديق على تقارير مجلس الإدارة ومراجع الحسابات .
* إعتماد الموازنة وحساب الأرباح والخسائر .
* إعتماد مشروع توزيع الفائض .
* تحديد وتوزيع مكافآت مجلس الإدارة .
* النظر فى فصل من تنطبق عليه إحدى حالات الفصل من الجمعية وفقاً للقانون واللائحة التنفيذية والنظام الداخلى .
* النظر فى إسقاط عضوية مجلس الإدارة عمن تنطبق عليه إحدى حالات الاسقاط وبعد الاطلاع على نتائج التحقيقات التى تكون قد أجريت فى هذا الشأن .
* مناقشة مقترحات الجمعية بالنسبة للدورة الزراعية والتركيب المحصولى للسنة التالية وتقديمها للجهات المختصة .
* مناقشة واعتماد مشروع خطة عمل الجمعية للسنة الجديدة فى ضوء التقارير المقدمة عن نشاط الجمعية .

* متابعة المشروعات المملوكة للجمعية .
* مناقشة المشروعات الجديدة وإقرار إقامتها .
* إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء .

وقد أعطى القانون لـ ٢٠ ٪ من أعضاء الجمعية العمومية على الأقل دعوتها للنظر فى تعديل خطة العمل السنوية عند الاقتضاء أو طرح الثقة بمجلس الإدارة كله أو بعضه وانتخاب بديل عن العضو الذى يتقرر إسقاط عضويته أو حل الجمعية وتصفيتها .

وللحقيقة فإن تاريخ الحركة التعاونية الزراعية وخاصة الأربعين عاماً الأخيرة يسجل أن انعقاد الجمعيات العمومية كان يتم صوريا ولهدف واحد هو انتخاب مجالس الإدارة .

إن الجمعيات العمومية هى سلطة الرقابة الشعبية على مجالس الإدارة .. ولابد أن تمارس دورها كاملا كسلطة عليا وأولى فى البنيان التعاونى .

وبعد الجمعيات العمومية تجىء مسئولية مجالس الإدارة فى ممارسة العمل اليومى التنفيذى للجمعية .

لابد أن تختفى صور مجالس الإدارة السلبية التى تترك كل شىء للجهاز الوظيفى .

وللحقيقة فإن الحركة التعاونية الزراعية المصرية تفخر بكثير من مجالس الإدارة الواعية التى حققت إنجازات رائدة بالإدارة السليمة والعلاقة الصحيحة مع الأجهزة الوظيفية .

وفى المقابل فهناك مجالس إدارة تمثل الأغلبية لم تمارس دورها بالصورة الصحيحة .

إن مهام مجلس الإدارة تحتاج إلى الوعى والقدرة والإيمان والإدارة السليمة ولقد أعطى القانون لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة لمباشرة الأعمال التى تتصل بنشاط الجمعية وخاصة مايلى :ـ

* رسم السياسة العامة التى تسير عليها الجمعية وتوجيه نشاطها فى إطار الخطة المقررة لها .
* إعداد المشروعات الخاصة بالدورة الزراعية والتركيب المحصولى للسنة الزراعية التالية بالاتفاق مع وزارة الزراعة لعرضها على الجمعية العمومية العادية .
* الإشراف على شئون الجمعية ونشاطها ومتابعة سير العمل فيها وتعيين وندب وإعارة العاملين بها والرقابة عليهم .

* تكوين اللجان اللازمة لحسن سير العمل فى الجمعية سواء من أعضائها أو من غيرهم وتحديد اختصاصاتها ومتابعة أعمالها .
* تقديم الحساب الختامى للجمعية عن السنة المالية المنتهية ومشروع الخطة السنوية لنشاط الجمعية ومشروع ميزانياتها التقديرية وعرضها على الجمعية العمومية .
* إعداد التقرير السنوى المتضمن بيان نشاط الجمعية وحالتها المالية وما حققته من فائض أو خسائر والمشروعات الجديدة التى يرى المجلس أن يتضمنها مشروع الخطة السنوية لنشاط الجمعية فى السنة المالية وعرض هذا التقرير على الجمعية العمومية .
* مناقشة تقرير الحساب الختامى الذى تعده الجهات المختصة وإعداد الرد على ما يرد به من ملاحظات وعرضه على الجمعية العمومية .
* مناقشة تقارير الجهات المختصة واعداد الرد على ما قد يرد بها من أخطاء أو مخالفات .
* دعوة الجمعية العمومية للانعقاد وتنفيذ قراراتها .
* إخطار الجهة الإدارية المختصة بصورة من محاضر اجتماعات مجالس الإدارة والجمعية العمومية تسلم لمندوبيها خلال ثلاثة أيام بمقر الجمعية .
* قبول الأعضاء الجدد والنظر فى فصل عضو الجمعية إذا فقد شرطاً من شروط العضوية .

ومن خلال هذه المهام الكبيرة يتضح أهمية الحرص والدقة فى اختيار القيادات التعاونية الجديدة لعضوية مجلس الإدارة .

لابد من التجرد من العواطف وأن يكون انتخاب أعضاء مجالس الإدارة طبقاً لمواصفات موضوعية دقيقة أهمها النزاهة ، والقدرة على العمل والإدارة .

إن انتخاب أعضاء مجالس الإدارة واجب وطنى ولابد أن نكون أمناء فى الاختيار ونراعى الله وصالح الوطن .

لابد أن تختفى صور المجاملات والعصبيات فى الانتخابات الجديدة للجمعيات التعاونية الزراعية وأن نختار الرجل المناسب القادر على القيام بالأعباء الضخمة لمجلس إدارة الجمعية .

إن الاختيار الدقيق السليم لأعضاء مجالس إدارة جميع مستويات البنيان التعاونى الزراعى سيحدد مستقبل الحركة التعاونية الزراعية المصرية لسنوات قادمة .

لابد لمجالس الإدارة أن تجتمع دوريا مرة كل شهر كما نص القانون وتمارس مهامها بكل الجدية .

ولقد أعطى القانون ولائحته التنفيذية مميزات وحوافز لكل من يبذل الجهد المطلوب من أعضاء مجالس الإدارة .

فقد نصت المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية على أن يكون الحد الأقصى لمجموع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة من مكافآت وحوافز وبدلات أو أى مزايا أخرى نقدية أو عينية خلاف مصاريف الانتقال الفعلية وبدل السفر المقرر من كافة وحدات البنيان التعاونى عن السنة الواحدة هو ١٠٠٠ جنيه بما فى ذلك ما قد يستحقه العضو من حوافز الإنتاج لأعضاء مجالس الإدارة عند توزيع الفائض .

إن الممارسة الديمقراطية السليمة لاختصاصات الجمعيات العمومية ومجالس الإدارة فى التعاونيات الزراعية هى الضمان الصحيح لنجاح البنيان التعاونى فى مرحلته الجديدة .

إن شعب الريف من خلال التعاونيات الزراعية قادر على العودة بالقرية مرة اخرى إلى المجالات الإنتاجية التى تعود على شعبنا بالخير .

إن التعاونيات الزراعية هى المدخل الحقيقى لتنمية دخل الفلاحين وفتح أفاق جديدة أمامهم .

الجمعية التعاونية فى القرية أولا .. والجمعية التعاونية فى القرية ثانيا .. والجمعية التعاونية فى القرية أخيراً ..

من هنا نبدأ لتصحيح مسار التعاون الزراعى فى مصر .. وإلا سنظل ندور حول أنفسنا .. وسيظل الكيان التعاونى فى موقف المتفرج .

الدور الاجتماعى للتعاونيات الزراعيـة

الهدف الأساسى لاستراتيچية التنمية الشاملة بأبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية هو بناء الإنسان المصرى الجديد ودخوله عصر العلم والتكنولوچيا بالتقدم الحضارى القائم على العلم والإيمان تحت مظلة المجتمع الآمن الذى يطمئن فيه المواطن على يومه وغده .

هذا المفهوم الإنسانى يعد المحور الرئيسى للتنمية حيث أخذ الإنسان المصرى وضعه الطبيعى باعتباره هدف التنمية النهائى ، وليس مجرد عنصر من عناصرها ، وباعتباره الغاية الأولى للتقدم وليس مجرد أداة التنمية ووسيلتها .

ونجاح خطة التنمية الاقتصادية فى الريف المصرى رهن بالقدرة على إبراز القوة الكامنة فى الفلاح باعتباره أداة وهدف التنمية ، تلك القوة التى يستمدها من أصالته الحضارية وصلابته فى مواجهة المواقف المصيرية .

وإذا كان النمو الاقتصادي الذى تحدده الاستراتيچية طويلة المدى يعتبر معيارا أساسيا فى اعداد خطط التنمية ، فان تنمية الموارد البشرية من خلال أنشطة خدمات التنمية الاجتماعية يعتبر عاملا رئيسيا ومؤثرا بالنسبة للتنمية الاقتصادية وعنصرا هاما من عناصر الاستثمار القومى من أجل إعداد القوى البشرية الملائمة لمطالب النمو ، لهذا يكون لجانب التنمية الاجتماعية دوره الرئيسى فى تحقيق هذه الاستراتيچية .

ولما كان تحقيق الأهداف العامة للتنمية عماده الأخير هو الإنسان المصرى لهذا فإن الاستراتيچية الحضارية الشاملة لايمكن أن تستقيم وتنطلق إلا إذا ـ سايرتها تنمية اجتماعية بمعدلات متكافئة مع التنمية الاقتصادية ، فإذا كانت التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الإنتاج القومى ، فإن التنمية الاجتماعية تهدف إلى عدالة توزيع هذا الانتاج بما يحقق تقدم الإنسان ورفاهيته وبما يزيد من فاعليته ومن دوره الوظيفى فى داخل منظمات وهيئات ومؤسسات المجتمع الاقتصادية المختلفة .

الدور الاجتماعى للتعاونيات

وانطلاقا من هذه المفاهيم التى استقر عليها العالم فلقد أصبح من الضرورى اليوم إعادة النظر فى دور التعاونيات الزراعية فى مجال خدمات التنمية الاجتماعية فى مختلف أنشطتها .. وتوسيع نطاق هذه الخدمات ورفع كفاءتها لتعميق الجانب الاجتماعى للتنمية القومية .. إلا أن الدور التعاونى للتنمية الاقتصادية المادية لايمكن أن ينطلق دون ارتباطه بتنمية إجتماعية متكافئة .

إن الريف المصرى الذى يمثل بسكانه ٦٠ ٪ من عدد السكان ويضم ٤٠٤٣ قرية و٢٨ الف عزبة ونجع لن نصل به إلى المستوى الحضارى المنشود إلا من خلال التنظيمات التعاونية الشعبية للفلاحين .

إن التنظيمات التعاونية هى مفتاح الحل الصحيح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعميق الايمان بأهمية تنظيم الأسرة على سبيل المثال .

فلا بد من دور فعال وإيجابى للتنظيمات التعاونية فى مجال المشكلة السكانية . لقد آن الآوان لان نستوعب دور الحركة التعاونية فى تحقيق تطوير المجتمع وهذا لن يتأتى الا إذا أصبحت الحركة التعاونية بحق حركة الجماهير نفسها تقيمها وتشارك فيها بالرأى واتخاذ القرار .

والسؤال الذى يطرح نفسه اليوم ..

هل حظيت أنشطة الخدمات الاجتماعية فى خطط التنظيمات التعاونية الزراعية بما يجب أن تحصل عليه تحقيقا لإحداث التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الحقيقة من خلال استقراء مسيرة الحركة التعاونية منذ عام ١٩٠٨ وعلى امتداد ٨٤ عاماً أن الجانب الاجتماعى فى أنشطة الجمعيات الزراعية لم يحظ بالاهتمام الواجب .. وكان التركيز ينصب دائماً على الجانب الاقتصادى وحده .

حقيقة هناك عدد من التعاونيات وخاصة فى تعاونيات الاصلاح الزراعى قامت بجهد كبير فى مجال الأنشطة الاجتماعية ، ولكن الصورة العامة تؤكد إهمال عنصر التنمية الاجتماعية داخل التعاونيات لأسباب كثيرة يتعلق أغلبها بضعف الوعى التعاونى والتغييرات المستمرة فى التشريعات والقيادات التعاونية حتى القوانين التعاونية المتتالية ابتداء من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ حتى القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ لم تعط الجانب الاجتماعى فى أنشطة التعاونيات المكانة اللائقة والدور المطلوب .

لقد نصت المادة الأولى فى قانون التعاون الزراعى الجديد ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ على أن الجمعيات التعاونية الزراعية وحدات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تطوير الزراعة فى مجالاتها المختلفة ، كما تسهم فى التنمية الريفية فى مناطق عملها وذلك بهدف رفع مستوى أعضائها اقتصاديا واجتماعيا فى اطار الخطة العامة للدولة .

وتتولى التعاونيات تقديم الخدمات المختلفة لاعضائها ، وتسهم فى التنمية الاجتماعية فى مناطق عملها ، وذلك بهدف رفع مستوى أعضاء التعاونيات وغيرهم اقتصاديا واجتماعيا فى اطار الخطة العامة .

ونصت المادة ١١٣ على أن تتولى الجمعية المحلية متعددة الأغراض المساهمة فى اداء الخدمات العامة لأعضائها بالتعاون مع الأجهزة المختلفة .

وتضمنت المادة ٢١ فيما يختص بتوزيع الفائض تخصيص ٥ ٪ للخدمات الخيرية والاجتماعية ٥ ٪ للخدمات العامة ونشر الوعى التعاونى والثقافى بين أعضاء الجمعية وتصرف فى منطقة عمل الجمعية .

والحقيقة أنه على ضوء هذه النصوص فإنه يمكن للجمعيات التعاونية الزراعية أن تقوم بدور فعال فى مجالات التنمية الاجتماعية خصوصا كلما زاد نشاط الجمعيات فى تأدية الخدمات المادية وأمكنها أن تؤدى رسالتها فى النواحى الاقتصادية حفزها ذلك على التوسع فى خدماتها الاجتماعية بما يتوفر لديها من أموال .

مفهوم التنمية الاجتماعية :

يقصد بالتنمية الاجتماعية الثروة البشرية وزيادة قدرتها على العطاء والعمل وتعتبر التنمية الاجتماعية التزاما على الدولة فى مواجهة المواطنين ، كما أنها ضرورة للتنمية الاقتصادية ولتحقيق التقدم المادى والاستقرار السياسى .

إن التنمية الاقتصادية ذاتها لا يمكن أن تستقيم وتنطلق الا إذا سايرتها تنمية اجتماعية بمعدلات متكافئة .

اهمية تعميق الجانب الاجتماعى للتنمية بين الفلاحين أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية :

تؤكد الدراسات أن تعميق الجانب الاجتماعى فى خطط التنمية يدل على إحساس بالدور الذى يلعبه الائتمان فى بناء المجتمع الجديد .

وأهمية التنمية الاجتماعية بين الفلاحين أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية وعددهم حوالى أربعة ملايين و٣٠٠ ألف تعاونى فى ٦٦٣٠ جمعية تعاونية زراعية يتمثل فى الحقائق التالية :

١ ـ الفلاح المصرى التعاونى هو العنصر الرئيسى للإنتاج الزراعى وكلما نجحت التنمية الاجتماعية فى زيادة قوة العمل المنتجة ، ورفع مستوى مهارتها وممارستها وقدرتها على الابتكار أدى ذلك إلى زيادة الانتاج ، ومعنى ذلك أن للتنمية الاجتماعية عائدا اقتصاديا مباشرا يمكن حسابه وذلك بالاضافة إلى العائد الاجتماعى .

٢ ـ الفلاح المصرى عضو الجمعية التعاونية الزراعية فى القرية هو مستهلك السلع والخدمات ، وتساعد التنمية الاجتماعية على ترشيد الاستهلاك والربط بين حاجات الإنسان إلى الاستهلاك وقدرته على تحقيق زيادة حقيقية فى الانتاج .

والأزمة الحالية فى البنيان التعاونى الزراعى إهمال الجناح الثانى للتنمية التعاونية .. وهو التنمية الاجتماعية .. والتركيز على التنمية الاقتصادية فقط .. مما أحدث خللاً شديداً فى الممارسة والنتائج .

الجهة الادارية المختصة .. والتعاونيات الزراعية

يجتاز النشاط التعاونى الزراعى فى هذه المرحلة منعطفا هاما سيحدد مستقبله لسنوات طويلة .

النشاط التعاونى الزراعى يواجه اليوم تحديات ضخمة فى ظل التنفيذ السريع لمراحل تحرير الاقتصاد القومى وسيادة قوانين السوق الحر .. أبرزها المنافسة الشرسة مع القطاع الخاص .. وقطاع الأعمال .

وفى تصورى ان النشاط التعاونى بثروته البشرية الثمينة .. وأهدافه وقيمه الانسانية .. وأدائه الجماعى .. وإدارته الديمقراطية .. قادر على الصمود فى وجه المنافسة وأخذ مكانته اللائقة على خريطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .. تماما كما يحدث على امتداد ٧٨ دولة وفى أعتى دول الاقتصاد الحر الولايات المتحدة واليابان والمانيا وفرنسا والسويد والدانمرك والنرويج والمملكة المتحدة .. وفى كثير من بلدان العالم الثالث ونموذجها الرائد فى اسيا فى الهند وماليزيا واندونسيا والفلبين وكوريا الجنوبية .

وفى مصر .. فإن شرط النجاح هو الالتزام بمبادىء التعاون .. التى لا تنفذ وفى مقدمتها العضوية الاختيارية ورد العائد على المعاملات وديمقراطية الادارة بمعنى الممارسة الحقيقية لدور الجمعية العمومية أعلى سلطة فى التعاونية ومجلس الإدارة .. مجلس الوزراء المسئول عن متابعة تنفيذ خطة العمل التى أقرتها الجمعية العمومية ..

ولقد ظللنا سنوات طويلة .. نعلق أسباب الفشل والجمود للنشاط التعاونى الزراعى على شماعة التدخل الحكومى والسيطرة الإدارية .. وعدم إعطاء الفرص للتعاونيات للانطلاق والعمل الجاد .

ولاشك أن هذه المقولة تمثل جزءا من الحقيقة .. لا كل الحقيقة .. لأنه فى ظل السيطرة الحكومية .. وفى احلك فترات تاريخ التعاون الزراعى فى مصر . من منتصف السبعينات حتى أوائل الثمانينات .. شهد التطبيق التعاونى الزراعى .. أروع صور الإنجازات المضيئة .. فى القلعة الشامخة .. الجمعية العامة لمنتجى البطاطس .. وإضافاتها الكبرى فى مجال الثلاجات الجديدة . وتوزيع التقاوى .. وتسويق المحصول .. وفى الجمعية العامة للائتمان التى

اقتحمت مجال الميكنة الزراعية بشجاعة ووفرت الجرارات والآلات للجمعيات وأعضائها بالاستيراد ومن الإنتاج المحلي وبأسعار تقل عن أسعار القطاع الخاص .. وبالمشروعات الكبرى للجمعية العامة للاصلاح الزراعى فى مجال التصنيع الزراعى والأمن الغذائى .. وبالمشروعات الجديدة للجمعيات المركزية بالمحافظات والتى تمثلت فى مشروعات التطهيرات التعاونية للمصارف والترع بشراء الحفارات ومشروعات التسمين وانتاج البيض والزراعات المحمية .. والتسويق وأداء الدور الاجتماعى التعاونى ، وإزدهار التعاونيات النوعية المتخصصة واتساع رقعتها على امتداد قرى مصر .

إن هذه الفترة الحالكة التى شهدت الهجمة الشرسة لتصفية تعاونيات الفلاحين ألشعبية والديمقراطية سجلت صفحات مضيئة للانجاز التعاونى الرائد .

وللتاريخ .. وبكل الحقائق من خلال معايشة كاملة .. ورصد يومى لمسيرة التطبيق التعاونى الزراعى .. أقرر بكل الصدق والموضوعية ان وراء هذا الانجاز .. وحماية البنيان التعاونى الزراعى من التصفية والانهيار .. أسرة الإدارة المركزية للتعاون الزراعى .. ومديرياتها بالمحافظات .. وفروعها بجميع المراكز الادارية .

إن هذه الأسرة .. التى تمثل السلطة الحكومية والإدارية .. كانت صمام الأمان .. وما زالت الدعامة الأساسية للتطبيق التعاونى الزراعى .

بكل المقاييس إن أعضاء هذه الأسرة التعاونية فردا فردا الأبطال الذين حافظوا بأعصابهم وعرقهم .. والتضحية بمناصبهم فى كثير من الأحيان لأنهم كانوا يسبحون ضد التيار .. على الكيان التعاونى الزراعى ..

هؤلاء الأبطال عملوا يدا بيد وكتفا بكتف .. مع القيادات التعاونية الشعبية .. كانوا أسرة واحدة .. وانصهروا فى بوتقة واحدة .. وأصبحوا فكرا ومنهجا وطريقا واحدا .. وتحولوا معا الى كتيبة مقاتلة شجاعة حافظت على الكيان التعاونى .. الزراعى فى أحلك فتراته .

هذه شهادة لله .. وللتاريخ .. لابد أن تكون واضحة وماثلة امام الحركة التعاونية الزراعية .

ان هؤلاء الجنود المجهولين كانوا ومازالوا السلاح الفعال فى معركة التنمية التعاونية الزراعية ويعملون بكل الإيمان بالنظام التعاونى جنبا إلى جنب مع القيادات التعاونية الشعبية بروح المحبة والأخوة بعيدا عن أى صورة من صور السيطرة أو البيروقراطية .

هذا الجهد الكبير يتم .. فى الوقت الذى يفتقد فيه هذا الجهاز الهام المقومات الأساسية للعمل .. من وسائل الانتقال .. وضآلة بنود بدلات السفر والأدوات الكتابية .. وغيرها ، علاوة على التفاوت الكبير بين أعضاء الإدارة المركزية ومديريات التعاون وقطاعات وزارة الزراعة المختلفة فى الدرجات الوظيفية وفرص الترقيات .. والحوافز .. والمزايا المختلفة .

بكل المقاييس فإن أسرة الجهة الإدارية المختصة للتعاون الزراعى فى القاهرة والمحافظات والمراكز .. أبطال .. يعملون فى صمت .. كجنود مجهولين لخدمة الفلاحين وأهداف الزراعة المصرية .

من خلال معايشة يومية .. مستمرة على امتداد السنوات العشر الأخيرة لمنهج وأسلوب عمل الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى أقرر إيمانه الكامل بدور التعاون الزراعى كأرقى وأنقى صور القطاع الخاص .. وقطاع شعبى فى تنفيذ أهداف الزراعة المصرية وخاصة فى ظل تحريرها الكامل من كل القيود وتركيز دور وزارة الزراعة فى البحث العلمى والإرشاد الزراعى أسوة بما يتم فى كل دول العالم المتقدم ..

أعلم تماما تقدير الدكتور والى لأسرة الجهة الإدارية المختصة للتعاون الزراعى بالقاهرة وفى المحافظات والمراكز .. والجهد الكبير الذى يبذلونه لخدمة التعاونيات وأعضائها من الفلاحين .. مما انعكس على الإنجازات الرائدة للتنمية الزراعية .

أعلم تماما أن الدكتور والى يعمل على توفير كل التسهيلات لأعضاء الأسرة الزراعية الفنية فى مختلف القطاعات ومنها التعاون الزراعى .. سواء فى الدرجات والترقيات والحوافز والرعاية الاجتماعية والصحية لأنه يعيش معهم بصفة مستمرة فى الحقول .. ويعلم مدى الجهد الكبير الذى يقدمونه بسخاء من أجل الوطن .

إن الأرقام .. هى لغة العصر .. والدليل الواقعى على الإنجازات الهامة التى يحققها التلاحم المستمر بين الجهاز الحكومى والشعبى فى التعاون الزراعى .

وعلى سبيل المثال فإن البنيان التعاونى الزراعى للائتمان يضم ٥٣١١ جمعية منها ٨٧٩ جمعية نوعية متخصصة و٤٢١٣ جمعية متعددة الأغراض و١٢٨ جمعية مشتركة و٢٢ جمعية مركزية و٦٩ حجم عضويتها ٣٦١٢٥٣٣ وتخدم زماما مزروعا قدره ٥٨٩٣٨٤٩ فدانا .

وتمتلك الجمعيات ٣١٢٨٥ آلة زراعية مختلفة لخدمة الأعضاء .. ، كما تضم حوالى ٤١ ألفا من العاملين تبلغ أجورهم السنوية حوالى ١٩ مليون جنيه .

وبلغت المشروعات التعاونية الإنتاجية ٢٢٥ مشروعا قيمتها حوالى ثلاثة مليارات جنيه بلغت أرباحها حوالى ١٥ مليون جنيه لأن الجمعيات لا تهدف الى الربح بل تقديم الخدمة والإنتاج الأفضل بأقل تكلفة ممكنة .

وبلغت جملة فائض الجمعيات التعاونية الزراعية بقطاع الائتمان عام ٨٩ على سبيل المثال حوالى عشرة ملايين جنيه وزع منها عائد معاملات على الأعضاء قدره حوالى أربعة ملايين جنيه .

والحقيقة أن الإدارة المركزية للتعاون الزراعى تعمل فى صمت وبأسلوب فريد هادىء .. اكتسبت به ثقة الأسرة التعاونية الشعبية ..

ورئيس الإدارة المركزية للتعاون الزراعى والتنمية الريفية حريص دائما على تلبية أى دعوة من لجان الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى أو مجالس إدارات الجمعيات العامة والمركزية والمشتركة والمحلية للمشاركة فى مناقشة القضايا والمشاكل العاجلة .

ولقد بذلت جهدا متواصلا فى دعم الجمعيات فى مجال التسويق وفى مجال توزيع مستلزمات الإنتاج لكى تثبت وجودها وقدرتها على مواجهة المنافسة الشرسة لقوانين السوق الحر . وتقتحم آفاقا جديدة للتطبيق .

وبأسلوب المستشار الفنى للتعاونيات المعاون لهيئاتها الشعبية تعلن الإدارة أنه فى ظل المتغيرات الاقتصادية الحالية يجب تأكيد دور القطاع التعاونى فى هذه المرحلة لتقف على قدم المساواة مع قطاع الأعمال والقطاع الخاص ، وهذا يتطلب أن تكون التعاونيات ذات كيانات اقتصادية قومية ، تدار بواسطة أعضائها طبقا للإدارة والرقابة والمسئولية الذاتية لتعطى عائدا اقتصاديا لخدمة أعضائها وخدمة الاقتصاد القومى .

إن التعاونيات القوية لابد لها من مساندة الضعيفة فالاقتصاد الحر لن يسمح بوجود كيانات ضعيفة لا تغطى حتى تكاليف اجور موظفيها .

وسياسة وزارة الزراعة تتركز فى العمل على ترغيب التعاونيات لتملك بعض مشروعات الوزارة الاقتصادية والفنية كمحطات الغربلة وغيرها ، وأن دور وزارة الزراعة فى المرحلة القادمة بالتعاون مع الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى هو تدريب أعضاء مجالس الإدارة على إدارة الأنشطة التجارية والفنية بالجمعيات حتى تتواءم مع مرحلة الاقتصاد الحر ولتقف وتؤدى دورها كاملا لدعم الاقتصاد المصرى بجانب قطاع الأعمال والقطاع الخاص .

وتسعى وزارة الزراعة للحصول على منح أو قروض من جهات دولية وأجنبية كتيسيرات لتوفير التمويل لقيام التعاونيات بتنفيذ المشروعات الكبرى التى تحقق أهدافها .

ماذا تقول هذه الحقائق ...؟!

صورة رائعة للتعاون المثمر بين الجهة الإدارية المختصة .. والهيئات التعاونية الشعبية من أجل انطلاقة كبرى للتعاون الزراعى بعيداً عن كل صور البيروقراطية والتسلط .

والحقيقة أنه بعد صدور قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى بإضافة مسئولية التنمية الريفية المتكاملة للإدارة المركزية .. ومديريات التعاون ولأهمية دور النشاط التعاونى الزراعى الذى يضم أربعة ملايين وثلاثمائة الف فلاح هم مجموع المنتجين الزراعيين فى مصر فى إطار ٦٦٣٠ جمعية تعاونية ، ومن واقع أن الجمعيات على امتداد ريف مصر هى الأدوات الحاسمة لتنفيذ خطة التنمية الزراعية بروح المشاركة الشعبية لا التنفيذ الحكومى ، فإننا نناشد الدكتور يوسف والى العمل على أن تكون الجهة الإدارية المختصة هيئة عامة للتعاون الزراعى والتنمية الريفية .. وأن يكون لها هيكلها التنظيمى الملائم .. واعتماداتها المناسبة لتؤدى دورها الفنى والاستشارى كبيت خبرة للتعاونيات أسوة بما يتم فى كل دول العالم كفرنسا والولايات المتحدة وألمانيا التى تعتبر التعاونيات هى شرايين الإنتاج الزراعى .

إن مرحلة تحرير الاقتصاد القومى .. وتحرير الزراعة المصرية .. تتطلب حتمية وجود هذه الهيئة أسوة بالهيئة العامة للمشروعات الزراعية .. وأن يتم توحيد الإشراف الفنى والإدارى على جميع أنواع التعاونيات الزراعية فى هذه الهيئة .. والتى نتمنى أن تكون بداية لتنفيذ المطالب العادلة للأسرة التعاونية الفنية والإدارية التى تأخرت طويلا .

إن هذه الأسرة لها صفحات مضيئة فى تاريخ التعاون الزراعى إبتداء من الرائد التعاونى الدكتور إبراهيم رشاد .. إلى الباحث التعاونى الكبير أحمد زكى الإمام .. إلى التعاونى الرائد المهندس محمود فوزى .. إلى المهندس عبد اللطيف مندور ، إلى المحاسب سيد نجيب ، إلى المهندس حسين سرى ، إلى شهيد الإخلاص التعاونى المهندس على عبد الرحمن إلى الدكتور فؤاد رضا ، إلى المهندس سمير شحاتة .. وكل مديرى التعاون بالمحافظات .

تحية لكل الأسرة التعاونية الزراعية الواحدة الشعبية والفنية والإدارية ..

وحدة الصف .. والفكر .. والهدف .. هى الطريق الوحيد .. ليتمكن التعاون الزراعى من مواجهة التحديات الحالية والقادمة .. وحتى لا تدوسه أقدام التقدم الغليظة التى لا ترحم .

الباب الثاني

قضايا تعاونية

● الإعلام التعاوني ودوره في التنمية .

● دور الإعلام والتعاونيات .. في حماية المستهلك من تلوث الغذاء .

● دور الإعلام .. في تحقيق التنمية التعاونية الزراعية(نماذج تطبيقية)

● الإعلام في قطاع التعاون الإنتاجي .

الاعلام التعاونى ودوره فى التنمية

مفهوم التنمية :

إن التنمية .. هى تحقيق زيادة سريعة مستمرة ودائمة فى الدخل بشكل يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة لكل المواطنين وتقوم على حسن استغلال الموارد ، وحتى تحقق التنمية أهدافها فلابد أن تتم بمعدل أكبر من معدل النمو السكانى ، وتتم التنمية بصفة عامة عبر فترة من الزمن إما سنوية ، أو ثلاثية أو خماسية .

التنمية والدستور المصرى :

حدد الدستور المصرى الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ المقومات الاقتصادية ومكانة التعاون فى المواد ٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣١ و٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩ وذلك على الوجه التالى :-

* ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى ، وعدالة التوزيع ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على البطالة ، وزيادة فرص العمل ، وربط الأجر بالإنتاج ، وضمان حد أدنى للأجور ، ووضع حد اعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول .
* يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج أو على توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة .
* لكل مواطن نصيب فى الناتج القومى يحدده القانون بمراعاة عمله أو ملكيته غير المستغلة .
* للعاملين نصيب فى إدارة المشروعات وفى أرباحها ويلتزمون بتنمية الإنتاج وتنفيذ الخطة فى وحداتهم الإنتاجية وفقا للقانون والمحافظة على أدوات الإنتاج واجب وطنى .

ويكون تمثيل العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام فى حدود خمسين فى المائة من عدد أعضاء هذه المجالس ، وتعمل الدولة على أن يكفل القانون لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين ثمانين فى المائة فى عضوية مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية ، والجمعيات التعاونية الصناعية .

* يشترك المنتفعون فى إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها وفقا للقانون .

* ترعى الدولة المنشآت التعاونية بكل صورها ، وتشجع الصناعات الحرفية بما يكفل تطوير الإنتاج وزيادة الدخل .

وتعمل الدولة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الأسس العلمية الحديثة .

* تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة ، وهى ثلاثة أنواع الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة .

* والملكية العامة هى ملكية الشعب ، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام .

ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

* الملكية التعاونية هى ملكيات الجمعيات التعاونية ، ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الإدارة الذاتية .

التنمية ... حق إنسانى :

الحق فى التنمية ... من أبرز حقوق الإنسان الأساسية .. حقيقة أكدها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى أقرته الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٤ ديسمبر ١٩٨٦ م .

أكد الإعلان أن الحق فى التنمية حق إنسانى غير قابل للتصرف ، وأنه يضمن الممارسة الكاملة لحق الشعوب فى تقرير مصيرها .

وينص الإعلان على أن البشر جميعا ، منفردين ومجتمعين يتحملون مسئولية التنمية .

ونص الإعلان على أن الدولة تتحمل المسئولية الرئيسية فى خلق الظروف الدولية الملائمة لممارسة الحق فى التنمية ، كما يجب عليها أن تتعاون فيما بينها لتحقيق التنمية وإزالة العقبات التى تقف فى طريقها .

وكان إقرار هذه الوثيقة إنجازا كبيرا من إنجازات الأمم المتحدة وتعبيرا عن العلاقة الوثيقة بين قضية التنمية وبين اتجاه العالم إلى نظام اقتصادى عالمى جديد .

إن القضية لم تعد حاجة بعض الشعوب أو البلدان أو المناطق أو بعض المجتمعات فى بعض المناطق إلى التنمية الشاملة أو إلى تنمية بعض القطاعات أو المرافق أو الخدمات ، ولكنه الآن حق التزم به المجتمع الدولى ، وأصبح وضعه موضع التنفيذ العملى خاضعا للمتابعة الموكولة إلى أجهزة معينة فى الأمم المتحدة من بينها لجنة حقوق الإنسان ومجموعة العمل الخاصة بالحق فى التنمية .

وترتبط بذلك قضية إعلامية على جانب كبير من الأهمية هى قضية التعريف بهذا « الحق » على نطاق شامل تأكيدا للاعتراف به واحترامه ، وكذلك للمطالبة به والحصول عليه إذا أنكره المنكرون أو وضعوا فى طريقه العراقيل ، أو وقفوا إزاءه موقفا سلبيا لا يقدم ولا يؤخر ، حقيقة الأمر انه دائما يؤخر ويضيف المزيد من الاتساع إلى الفجوة الخطيرة التى تفغر فاها بين التخلف والتقدم ، وتهدد بالمزيد من اختلال الأوضاع ، وتقصف بالفرص المتاحة للسلم والاستقرار .

« والحق فى التنمية » مفهوم لا يزال فى حاجة إلى مزيد من التأكيد .. المزيد من الإعلام ، ومن العمل المنظم لتحقيق الممارسة الكاملة ، لكل ما ينطوى عليه وشأنه فى ذلك شأن الحق فى الاتصال وبقية حقوق الإنسان الأساسية .

المشكلات التى تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى :

تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى مشكلات عديدة أبرزها : ـ

١ ـ إرتفاع عدد المشتغلين بالزراعة نسبيا مع صغر الرقعة المتاحة للانتاج .

٢ ـ وجود فائض من السكان الذين يعملون فى الزراعة .

٣ ـ البطالة المقنعة .

٤ ـ قلة نصيب الفرد من رؤوس الأموال ، وانخفاض نصيبه من الدخل القومى مع ضعف إمكانيات المدخرات فى الريف .

٥ ـ بدائية الصناعات الأولية والبيئية من حيث الأدوات ومعدلات الإنتاج .

٦ ـ تركيز الإنتاج فى المحصول الأول وحاصلات الحبوب والغذاء .

٧ ـ إنخفاض ما يخص الفرد من النشاط التجارى .
٨ ـ صعوبة النقل والمواصلات .
٩ ـ ضعف الإمكانيات المتاحة للتدريب الفنى الذى يرفع الكفاءة الاقتصادية للفلاحين .
١٠ ـ مخاطر الطبيعة وأثر ذلك على معدلات الإنتاج .
١١ ـ إرتفاع نسبة الخصوبة وارتفاع معدل الوفيات .
١٢ ـ إزدحام السكان فى أغلب المناطق رغم الهجرة فى بعض فصول السنة
١٣ ـ عدم كفاية الغذاء كمية ونوعا وانخفاض المستوى الصحى .
١٤ ـ إرتفاع نسبة الأمية ، والأمية الوظيفية .
١٥ ـ صعوبة التدرج والانتقال من مستوى إلى مستوى أعلى .
١٦ ـ إنخفاض المركز الاجتماعى للمرأة .
١٧ ـ تعدد القضايا الاجتماعية للشباب والشيخوخة .
١٨ ـ القدرية وسوء فهم التعاليم الدينية وانتشار عادات وتقاليد فى حاجة إلى تغيير جذرى .

التنمية الريفية المتكاملة :

والتنمية الريفية المتكاملة .. نهج جديد يجمع بين مختلف التخصصات لتنمية المناطق الريفية بتنمية شاملة .. ويعتمد على مجموعة من الأنظمة المتصلة الحلقات وهى : ـ

(أ) النظام القومى للإنتاج وهو زراعى فى أساسه ..
(ب) النظام القانونى الطابع الذى يحدد حقوق استخدام الأرض وتوزيع دخل الإنتاج فى المناطق الريفية .
(جـ) النظام المسئول عن اتخاذ القرارات الذى يتحدد بهيكل السلطة وإمكانيات استغلال فرص مشاركة سكان الريف على نحو فعال فى عملية التنمية .
(د) نظام القيمة ، والعوامل الثقافية التى تؤثر على الأنظمة الفرعية الأخرى .

وتعتمد هذه التنمية الريفية المتكاملة على فلسفة معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بأسلوب يتناول كل المشكلات فى ذات الوقت دون تفضيل واحدة على أخرى .

وتنفيذ التنمية الريفية المتكاملة يتطلب إعلاما زراعيا وتعاونيا متكاملا ففى الزراعة على سبيل المثال .. تكون التنمية بإذاعة المعلومات الكافية والحقائق عن المزروعات واستخدام الأسمدة والرى والصرف ، والحفاظ على التربة والفصائل الممتازة من الحيوانات ، وتحسين وسائل الائتمان .. وهذا يزيد من معلومات الفلاح ويدفعه إلى التعاون مع الأجهزة الحكومية .

ويتطلب الأمر أيضا التوعية والتعريف بالمشكلات القائمة والحلول الموضوعية لها . واكتشاف وتدريب القيادات . والمشاركة فى وضع برامج التدريب .

دور الإعلام فى التنمية :

لقد صدرت دراسات علمية عديدة .. وعقدت الكثير من الندوات والمؤتمرات حول دور الإعلام فى التنمية خاصة بالنسبة لبلدان العالم الثالث الذى يمثل اكثر من ٧٠ ٪ من مجموع سكان العالم .

وهناك إجماع على أهمية دور الإعلام فى التنمية الشاملة خاصة فى العقد الأخير من القرن العشرين الذى يشهد انفجارا إعلاميا رهيبا يتمثل فى وسائل الاتصال الجماهيرى « صحافة ـ إذاعة ـ تليفزيون » علاوة على الاكتشافات الألكترونية الحديثة « تليفزيون كابلى ـ أقمار صناعية ـ فيديو ـ كاسيت وفيديو ديسك أو اسطوانة » .

ومع نهاية القرن العشرين إشتدت الدعوة إلى إقامة نظام إقتصادى وإعلامى جديد كوسيلة لخدمة تنمية الإنسان وتنمية الشعوب .

وتعمل بلدان العالم الثالث بعد مرحلة التحرر والاستقلال على وضع خططها التنموية على المدى القصير والمتوسط والبعيد على أساس أن تتقاسم مزايا التكنولوجيات الحديثة وتكيفها حسب احتياجاتها وظروفها الخاصة ، بهدف الخروج من ربقة التبعية والاستهلاك والتوزيع والاستقبال إلى مرحلة الإنتاج والإبداع والاكتفاء الذاتى .

ونجاح خطط التنمية رهن بالمشاركة الإيجابية للقوى المنتجة .. من خلال الإعلام والتوعية والتربية والتثقيف .. مما يتطلب إعداد سياسات إعلامية وطنية تحدد الأولويات وترسم الوسائل لبلوغ الأهداف المرجوة إنطلاقا من أن الإعلام لا ينتج وحدة التنمية ، وكذلك فإن الإعلام الناقص أو الردىء ، يعطل مسيرة التنمية .

وقد احتلت قضية دور الإعلام فى التنمية مكان الصدارة فى خطط وأهداف منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة .

وقد أثبتت التجربة العالمية أن وسائل الاتصال الجماهيرى هى إحدى أدوات التغيير فى أى مجتمع من المجتمعات ... وهى عامل إلى جانب عوامل أخرى فى تغيير الهياكل الاجتماعية .

المناخ العام لوسائل الاتصال :

لكى نتعرف على الإعلام وأهميته فى التنمية الزراعية بصفة عامة والتنمية التعاونية الزراعية بصفة خاصة .. لابد أن نتعرف على المناخ العام لوسائل الاتصال فى هذا المجال .

التنمية الزراعية وأثرها فى الاقتصاد :

يعتبر القطاع الزراعى أحد الدعامات الرئيسية للاقتصاد القومى المصرى فهو القطاع الذى يسهم بنحو ٣٠ ٪ من الدخل القومى وعن طريقه يتم إنتاج الكثير من المواد الأساسية اللازمة للصناعة وبالتالى فهو يساعد على توليد دخول فى قطاعات غير زراعية ، ويعمل نحو ٥٥ ٪ من جملة عدد السكان بالقطاع الزراعى ويمثلون نحو ٤٥ ٪ من حجم القوى العاملة .

وتمثل الصادرات الزراعية مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبى حيث تساهم بنحو ٦٥ ٪ من جملة الصادرات هذا بالإضافة إلى أن القطاع الزراعى هو القطاع الذى تعتمد عليه مصر فى تحقيق الأمن الغذائى .

ولمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء والكساء وسد الفجوة الغذائية التى تعانى منها مصر والتى نتجت عن زيادة السكان بنسبة ٣٨٠ ٪ فى الوقت الذى لم تزد فيه الرقعة الزراعية على ٢٥ ٪ .

ـ تبلغ جملة مساحة الأراضى القديمة المزروعة نحو ٥,٨ مليون فدان ، وتم إضافة مساحة ١,٠٢ مليون فدان إليها بعد استصلاحها ـ تعمل الدولة على زيادة الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعى بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية ، ودفع الطاقات الكامنة والمتاحة فى هذا القطاع وذلك لتحقيق الأمن الغذائى للمواطنين وتغطية احتياجاتهم الغذائية والإستهلاكية مع توفير فائض للوفاء بمتطلبات التصدير والتصنيع الأمر الذى ينعكس أثره فى النهاية على زيادة الإنتاج والدخل القومى .

ويقوم على وضع السياسة الزراعية وتنفيذها ومتابعتها عدد من الأجهزة المختصة ، تتضافر جهودها من أجل تحقيق التنمية الزراعية المطلوبة فى مقدمتها التعاونيات الزراعية التى تبلغ ٦٣٦٠ جمعية « ائتمان - استصلاح اصلاح زراعى » وتضم فى عضويتها أربعة ملايين و٣٠٠ ألف فلاح تعاونى ، يمثلون مع المهندسين الزراعيين الجيش الحقيقى للإنتاج الزراعى .

وإذا كانت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى هى المسئولة عن الإنتاج الزراعى فانه من أجل الترابط بين الوزارة وبين الفلاحين واحداث دفعة مستمرة فانه يوجد فى كل محافظة من محافظات الجمهورية مديرية للزراعة يرأسها مدير زراعة يعاونه عدد من الفنيين ممثلين لجميع المصالح والادارات فى القطاعات الزراعية المختلفة ، وجهاز ادارى يعلوه مدير الزراعة على مستوى المركز ومفتش الزراعة يساعده عدد من الفنيين ممثلين لمختلف الأجهزة الزراعية .

ولتحقيق الاتصال المباشر بين الجهات المسئولة عن الزراعة والفلاحين يوجد مهندس زراعى على مستوى القرية هو مدير الجمعية التعاونية الزراعية المحلية ، وتقوم هذه الأجهزة جميعها بالإشراف على تنفيذ السياسة الزراعية وتقديم الخدمات الزراعية اللازمة لتنمية الإنتاج الزراعى فى مختلف المجالات وتعمل على حل المشكلات الزراعية المحلية ورفع الممشكلة ذات الصفة العامة إلى الوزارة ، لبحثها وحلها وتوعية الزراع بأهداف السياسة الزراعية ونقل صورة واضحة عن الزراعة فى الإقليم إلى الجهات الأعلى .

وتتركز أهداف التعاون الزراعى فى هذه المرحلة فى ثلاثة أهداف :

١ - تطوير الزراعة المصرية وفقا للأساليب العلمية الحديثة وتحقيق الأمن الغذائى كهدف وطنى إستراتيجى .

٢ - تطوير القرية المصرية والوصول بها إلى المستوى الحضارى إقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتنفيذ خطة التنمية الريفية .

٣ - رفع المستوى المعيشى لجماهير الفلاحين .

ويشمل البنيان التعاونى الجمعيات التعاونية الزراعية لجمعيات الائتمان الزراعى على مستوى القرية والمركز والمحافظة ، والجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى وهو يشمل الجمعيات العامة والجمعيات النوعية والاتحاد التعاونى الزراعى المركزى .

وتضم خريطة البنيان التعاونى الزراعى ٦٣٦٠ جمعية منها ٣ جمعيات تعاونية زراعية عامة للائتمان والإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى على مستوى الجمهورية و١١ جمعية تعاونية زراعية نوعية عامة متخصصة على

مستوى الجمهورية و٤٦ جمعية تعاونية مركزية على مستوى المحافظات « إئتمان ـ إستصلاح ـ إصلاح زراعى » ٦٧ جمعية تعاونية زراعية نوعية متخصصة على مستوى المحافظة و٢١٢ جمعية تعاونية زراعية مشتركة على مستوى المراكز الإدارية « إئتمان استصلاح ـ إصلاح زراعى » و٥٣١٢ جمعية تعاونية زراعية محلية متعددة الأغراض منها ٤١٦١ إئتمان و٦٨٧ إصلاح زراعى و٤٦٥ إستصلاح أراضى و٧٠٨ جمعيات تعاونية نوعية متخصصة على مستوى القرية « ثروة حيوانية ـ ميكنة زراعية .. الخ » .

ويضم البنيان التعاونى الزراعى نحو ٦٣ ألف موظف وعامل تبلغ أجورهم السنوية نحو ١٧ مليون جنيه .

وأية دراسة تستهدف تنمية الإعلام فى مجال التعاون الزراعى .. لابد أن تنبع من هذه الحقائق .

العقبات :

هناك عقبات كثيرة تواجه الإعلام فى المجال الزراعى والتعاونى أبرزها :

١ ـ الأمية .

٢ ـ الانفجار السكانى .. وخاصة فى الريف .. مما يعرقل جهود محو الأمية .

٣ ـ الفجوة بين الحضر والريف .. ويتصف الريف المصرى بالتشتت السكانى فى كثير من المناطق مما لا يوفر الإمكانيات لإرسال وسائل اتصال جماهيرية .

٤ ـ المركزية .. فلا شك أن نسبة التحضر وكثافته فى المدن وخاصة فى العواصم ساعدت على تدعيم مركزية السلطة السياسية والإدارية وبالتالى على تعميق الهوة بين الريف والحضر .

حيث تتركز وسائل الإعلام .. فى الصحافة المكتوبة ووكالات الأنباء والإذاعة والتليفزيون .

الإرشاد الزراعى .

بالنسبة للريف والإنتاج الزراعى .. يلعب الإرشاد الزراعى دورا هاما ويهدف الإرشاد الزراعى الى اقناع المزارعين بالأخذ بالطرق الحديثة فى الإنتاج وتطبيقها فى حقولهم مما يؤدى إلى رفع مستوى إنتاجهم وزيادة دخولهم ويتولى

عمليات الإرشاد الزراعى جهاز متخصص ويعمل على اكتساب ثقة الفلاح لذلك هو يعمل بعيداً عن جميع العمليات الخاصة بتنفيذ التشريعات الزراعية .

ويستخدم الإرشاد الزراعى حاليا طرقا ووسائل لتنفيذ رسالته منها :

- إرشاد الزراع إرشادا عمليا عن طريق إقامة الحقول الإرشادية التى تنفذ فيها نتائج البحوث الزراعية والتوصيات الفنية بمعرفة الزراع الحائزين لهذه الحقول تحت إشراف جهاز الارشاد الزراعى .
- إجتماعات فى القرى مع الزراع وزيارات لهم فى حقولهم .
- عروض سينمائية تعرض فيها افلام زراعية تعالج مشكلة من المشاكل التى تواجه الزراع .
- التوعية من خلال البرامج الزراعية والريفية بالإذاعة والتليفزيون واستعمال الملصقات والإعلان فى الصحف والمجلات .
- إصدار نشرة متخصصة للإرشاد الزراعى بالمجان وتوزيعها على الزراع .

والإرشاد الزراعى يتم عن طريق الوسائل التالية :

١ ـ الوحدات الزراعية الريفية المحلية والعناية بتربية الحيوان وتقديم المعونة الفنية للجمعيات التعاونية الزراعية .

وتعتبر الوحدات الزراعية المراكز الأولى للإرشاد الزراعى بما تؤديه للفلاحين من خدمات ، ويقوم المرشد الزراعى بالوحدة بمدهم بالمعلومات اللازمة وللوحدة مرفق هو الحقل النموذجى وهو يستخدم كحقل إرشادى لاجراء تجارب وبحوث وزارة الزراعة .. وحظائر للطلائق التى روعى فى إنتاجها الصفات الممتازة وتستخدم لمواشى الفلاحين بالمجان وحظائر لإكثار السلالات الجيدة من الدواجن والارانب لإرشاد الفلاحين إلى أحسن الوسائل للعناية بها . ومناحل تعليمية توجد ببعض الوحدات الزراعية .

٢ ـ القرى الإرشادية : والهدف منها تحقيق التعاون بين المرشدين الزراعيين والمزارعين باستخدام الوسائل التطبيقية اللازمة لزيادة الإنتاج حيث يستخدمها المزارع تحت إشراف المرشد وقد حققت الحقول والتجميعات الإرشادية نتائج جيدة ، وكانت أول قرية إرشادية تم تنفيذها بمحافظة الشرقية عام ٦٦ ـ ١٩٦٧ ثم توالى تطبيق التجربة فى عدد من القرى .

٣ ـ الحملات الإرشادية : تقوم مراقبة الإرشاد الزراعى بعمل حملات إرشادية فى المواسم المختلفة على مستوى المحافظات ، بهدف إرشاد الزراع لتطبيق أحدث وسائل نتائج الابحاث فى نواحى الإنتاج الزراعى .

٤ ـ مشروع تشجيع الزراع الممتازين : والغرض منه بث روح التنافس بين الزراع وذلك بمنح جوائز مالية وادبية . وذلك باقامة مسابقات بين جميع المراكز على مستوى المحافظة على إنتاج أجود المحاصيل الحقلية والبستانية والإنتاج الحيوانى .

٥ ـ المعارض الزراعية والمتاحف : وتعتبر المعارض الزراعية وسيلة فعالة ذات اثر كبير فى الإرشاد الزراعى وذلك باعتبار أن المعرض يضم النتائج الحقيقية فى حقول الانتاج ، وقد أسهمت المعارض فى تعريف الفلاحين بالأساليب الجديدة فى الإنتاج الزراعى وخاصة فى مجال التقاوى وأحدث وسائل مقاومة الآفات والآلات الزراعية الحديثة .

٦ ـ مجلة الإرشاد الزراعى : وتقوم بتبسيط الموضوعات وتقديمها فى صورة واضحة وسهلة حتى يقبل الفلاحون بمختلف مستوياتهم على قراءتها ويمكنهم الاستفادة الكاملة منها ، وبالاضافة إلى ذلك ، تحرص وسائل الإعلام المختلفة على توفير الخدمة الإعلامية للفلاح من خلال الصحف القومية وبرامج الإذاعة والتليفزيون .

سلبيات الإعلام التنموى :

* تركيز التنمية على أهل الحضر وعدم العمل الجدى على سد الفجوة الموروثة عن الاستعمار بين الحضر والريف ينعكسان على أداء الإذاعة والتليفزيون فالبرامج الريفية والزراعية والتعاونية إن وجدت رديئة وهناك تعمد على إظهار الريف فى المسرحيات التليفزيونية والإذاعية بمظهر مضحك مثير غالبا للسخرية ، فيكاد يكون الريف عنصر إضحاك فى بعض البرامج التثقيفية ، فلغته وسيلة اضحاك وسلوكه كذلك .
* غياب مؤسسات استطلاع أراء الجماهير من المستمعين والمشاهدين وخاصة فى الريف وانتقل الإعلام من وسيلة للتثقيف والتوعية إلى دعاية للأنظمة ورجال الإعلام إلى موظفيه .
* تدل بعض الإحصائيات على أن جمهور المتلقين والمتلقيات هو أكثر فى الحضر منه فى الريف . .

* عدم إدراك أن وظيفة الإذاعة والتليفزيون فى الثقافة الجماهيرية ، وظيفة هامة جدا .

السياسة الإعلامية فى المجال الزراعى والتعاونى .

إن الريف المصرى .. ميدان العمل الزراعى والتعاونى يتطلب التركيز على تنفيذ حملات إعلامية جماهيرية طويلة النفس عميقة المدى أهمها :

- حملات تبسيط التكنولوجيا الزراعية المعاصرة .
- حملات التوعية بمفاهيم التعاون ومبادئه وتطبيقاته السليمة ودوره فى التنمية الريفية .
- حملات محو الأمية .
- حملات تنظيم النسل والسياسة السكانية .
- حملات التربية الغذائية والصحية .

الوسائل الإعلامية :

١ ـ الإذاعة :

تبقى الإذاعة الوسيلة الأولى المعتمدة فى مجال إرسال الرسائل الإعلامية لهذه الحملات وتلقيها من قبل الفلاحين .. ولعب الترانزستور دورا هائلا فهو لا يخضع كغيره من وسائل الاتصال الجماهيرى إلى مسالك توزيع « صحافة مكتوبة » ولا إلى توفر الكهرباء « التليفزيون » .

٢ ـ التليفزيون :

يأتى التليفزيون فى المرتبة الثانية من حيث أهمية التلقى والتأثير فسحر الصور وتأثيرها على الجماهير الريفية لا حدود لهما فى عصر حضارة الصور .

٣ ـ الصحافة المكتوبة :

وتأتى الصحافة المكتوبة فى الدرجة الأخيرة من الأهمية إلا أن أمية الجمهور المستهدف وتشتته العمرانى وانعدام وسائل التوزيع أو رداءتها كل ذلك يحد كثيرا من استغلال الصحافة المكتوبة كوسيلة اتصال جماهيرى مثلى .

على طريق تطوير الإعلام الزراعى والتعاونى :

عقدت فى السنوات الأخيرة العديد من الندوات العلمية لمناقشة دور الإعلام التعاونى والزراعى .. على المستوى المحلى وعلى المستوى العربى .. وعلى المستوى الدولى ..

الصحافة التعاونية والزراعية فى مصر :

إن دعم وتطوير الصحافة التعاونية والزراعية المتخصصة فى مصر ضرورة هامة لخدمة قطاع جماهيرى عريض فى مصر وقيادة مواجهة اخطر التحديات التى تواجه العمل الوطنى فى هذه المرحلة ... وهى تحدى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الطعام للتخلص من التبعية الغذائية الحالية للغير بنشر التنوير وتعميق الوعى والثقافة الزراعية والتعاونية العصرية بين اربعة ملايين و٣٠٠ ألف اسرة ريفية تعاونية وصولا إلى التنمية الريفية الشاملة والقرية الحضارية المنشودة .

الصحافة التعاونية ضرورة لخدمة ١٣ مليون اسرة تعاونية على خريطة تضم ١٧ ألف منظمة تعاونية فى مختلف الأنشطة لتعميق الممارسة الديمقراطية الشعبية وتحقيق أهداف التعاون فى التنمية الذاتية وإحداث التوازن فى المجتمع كأداة لتحقيق العدل الاجتماعى بعيدا عن كل صور الاستغلال .

وعلى امتداد خريطة العالم توجد آلاف الصحف والمجلات التعاونية والزراعية المتخصصة كسمة من سمات التقدم الإعلامى فى عالمنا المعاصر .

الصحافة التعاونية فى مصر :

وقد عرفت مصر الصحافة التعاونية والزراعية فى أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات فى المجلات الشهرية التى كانت تصدرها الاتحادات التعاونية ووزارتا الزراعة والشئون الاجتماعية وعلى سبيل المثال ما يلى :ـ

١ ـ مجلة الشئون والتعاون . وكانت تصدرها وزارة الشئون الاجتماعية .

٢ ـ مجلة « الرسالة التعاونية » وكان يصدرها الاتحاد التعاونى بالسنبلاوين ويرأس تحريرها الدكتور ابراهيم رشاد أبرز رواد الحركة التعاونية المصرية .

٣ ـ مجلة « الشعلة التعاونية » وكان يصدرها الاتحاد التعاونى بميت غمر ويرأس تحريرها محمد الجمال .

٤ ـ مجلة الجيزة التعاونية « وكان يصدرها الاتحاد التعاونى بالجيزة ويرأس تحريرها محمد أبو الفضل الجيزاوى .
٥ ـ مجلة أسيوط التعاونية .
٦ ـ مجلة الهداية التعاونية وكان يصدرها الاتحاد التعاونى بالقاهرة ويرأس تحريرها الدكتور يحيى الدرديرى .
٧ ـ مجلة « المنصورة التعاونية » .
٨ ـ مجلة القليوبية التعاونية .
٩ ـ مجلة صوت التعاون وكانت تصدر عن الاتحاد التعاونى بالفيوم ويرأس تحريرها المستشار شمس الدين خفاجى .
١٠ ـ مجلة التعاون : وقد صدرت فى الستينات عن الاتحاد التعاونى العام .

والصحافة التعاونية فى مصر تتمثل اليوم فيما يلى : ـ

اولا : صحف ومجلات ومطبوعات :

مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر :

نشأت دار التعاون للطبع والنشر كدار متخصصة للإعلام والصحافة التعاونية والزراعية بفكر ومبادرة المرحوم الاستاذ محمد صبيح الكاتب الصحفى المعروف الذى يعتبر صاحب أول مدرسة للصحافة المتخصصة فى مصر وذلك على الوجه التالى :

عندما صدر قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ انشئت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وصاحب ممارستها لمهامها قيام جهاز يتبعها متخصص فى شئون الصحافة والنشر مالبث ان تطور الى مراقبة عامة للصحافة والإرشاد مهمتها تعريف الفلاحين بكل الحقائق والمعلومات حول قانون الإصلاح الزراعى عن طريق وسائل الإعلام من صحف وإذاعة وإصدار النشرات والمطبوعات المتعلقة بهذا المضمون .

وفى آخر عام ١٩٥٨ توافرت لهذه المراقبة الإمكانيات المادية والفنية التى تتيح لها أن تصدر نشرات صحفية منتظمة تطورت فيما بعد إلى مجلة شهرية باسم « المجلة الزراعية » صدرت باكورة أعدادها فى أول نوفمبر من نفس العام وكانت تصدر ملاحق خاصة باسم « التعاون » .

وكان يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٩ ـ مع احتفالات العيد السابع ، وهو البداية الفعلية لقيام الصحافة التعاونية الزراعية المتخصصة ، فان كل المجالات

السابقة وكل الابحاث التى كانت تجرى ، منذ قيام الثورة ، وكل المشروعات التى تناولت إمكانية إصدار صحيفة متخصصة تخاطب المجتمع الجديد .. كل هذه الدراسات تبلورت وصقلت وخرجت الى مجال التنفيذ لتعلن مولد صحيفة جديدة تعبر عن جماهير الفلاحين وعن الحركة التعاونية أى عن الصحافة الزراعية المتخصصة تحت إسم « التعاون الجديد » وأصبحت جريدة الفلاحين والمجلة الزراعية حقيقة حية فى حياة الفلاحين والزراعيين والتعاونيين .

وكان المرحوم الأستاذ محمد صبيح يرأس مراقبة الصحافة والإرشاد ورئاسة تحرير المجلة الزراعية وجريدة التعاون ، ثم رئاسة مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر .

جمعية تعاونية للطبع والنشر :

والجدير بالتسجيل أن دار التعاون تحولت فى عام ١٩٦٢ إلى أول جمعية تعاونية للطبع والنشر فى مصر وسجلت فى ١٧ يونية ١٩٦٢ بالمؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة وذلك لمباشرة الأغراض الآتية :

١ ـ إصدار الجرائد والمجلات لنشر الوعى التعاونى .
٢ ـ توجيه التعاونيين فى شتى فروع النشاط التعاونى الزراعى .
٣ ـ العمل على تقليل نفقات ومصاريف الجمعيات التعاونية فيما يختص بالتأليف والطبع والنشر والتجليد والإعلان .
٤ ـ للجمعية فى سبيل ذلك إقامة المطابع ودور النشر ودور الصحافة ومؤسسات الإعلام بأنواعها ولها أن تتجر فى كافة المواد والخامات والسلع اللازمة لتحقيق أغراضها وأغراض أعضائها من الجمعيات التعاونية وللجمعية مباشرة عمليات الاقتراض لتحقيق هذه الأغراض .

تحويل دار التعاون الى مؤسسة قومية :

وفى ١٩ يناير ١٩٦٩ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا بالقانون رقم ٢٢ يتضمن ما يلى : ـ

ـ تؤول الى الاتحاد الاشتراكى العربى ملكية الجمعية التعاونية للطبع والنشر « دار التعاون » وجميع ملحقاتها وتنشأ لها مؤسسة صحفية تسمى دار التعاون للطبع والنشر وتتولى نشر الوعى الإعلامى والتعاونى بين الفلاحين

والعمال ودعم التنظيمات التعاونية وخدمتها فى مجال الطباعة والنشر وتنقل إلى هذه المؤسسة ما للاتحاد عن دار التعاون من حقوق أو من التزامات .

صحف ومجلات ودوريات دار التعاون :

« تصدر مؤسسة دار التعاون ما يلى :

١ ـ جريدة التعاون أسبوعية وتصدر كل ثلاثاء .
٢ ـ المجلة الزراعية شهرية وتصدر أول كل شهر .
٣ ـ جريدة السياسى المصرى أسبوعية وتصدر كل أحد .
٤ ـ كتاب التعاون الشهرى .
٥ ـ دائرة المعارف الزراعية وتصدر كل ستة أشهر .

النتائج التى تحققت :

وقد استطاعت صحف ومجلات ودوريات مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ان تلعب فى الفترة من ٥٨ ـ ١٩٩١ أى على امتداد حوالى ٣٢ عاما وخاصة جريدة التعاون دورا هاما وفعالا فى الإعلام التعاونى ونشر وتعميق الثقافة التعاونية بين القاعدة التعاونية العريضة وذلك من خلال أسرة تحريرها التى تضم صفوة ممتازة من الصحفيين المتخصصين ومكاتب صحفية فى جميع المحافظات يرأس كل منها صحفى من اعضاء نقابة الصحفيين .

أخذت الصحافة التعاونية الزراعية فى اعتبارها أن تكون نقطة البدء فى تعاملها مع جماهير الفلاحين المفاهيم المبسطة والألفاظ البسيطة حتى يتسنى لها أن تتغلغل فى نفوسهم وتصل إلى عقولهم لترفعهم إلى مستوى الوعى والادراك ثم تتدرج إلى تعميق مداركهم وترسيخ تقاليدهم وقيمهم العريقة والتأكيد على ما فى تعاليم الدين وأحكامه مما يهىء الطريق لكل تطور وتقدم خاصة وأن فى ربط التعاليم التقدمية بالمعانى الدينية ما يثبت فى نفس الفلاح الثقة والامن ويوفر له التهيئة المناسبة الصالحة لتقبل التوجيه والإرشاد .

ووجدت الصحافة التعاونية الزراعية أن جهود الدولة لتثقيف الفلاحين مبعثرة ومتفرقة لا تؤدى الغرض منها فهى تتمثل فى العوامل الثقافية التابعة لوزارة الثقافة والنوادى الريفية التابعة لوزارة الشباب وندوات التوعية وبرامج التدريب التى تقوم بها التعاونيات وإرشادات الوحدات الاجتماعية التابعة

لوزارة الشئون .. ومع أن كل هذه الأجهزة تبذل جهودا كبيرة فى أداء وظيفتها إلا أن بعثرة الجهود وعدم التنسيق بينها يضعف من تأثيرها ويحول دون تكامل رسالتها .

لهذا فقد تبنت الصحافة التعاونية الزراعية الدعوة المركزة الملحة إلى توحيد الجهود تحت جهاز واحد يتولى وضع الخطط التثقيفية والعمل على تنفيذها من خلال المسئولية الكاملة .. حتى تم تشكيل مجلس أعلى للإعلام الريفى مثلث فيه كل الأجهزة المعنية والصحافة التعاونية المتخصصة .

كما تبنت الصحافة المتخصصة برامج تدريب القيادات من الفلاحين سياسيا وتعاونيا وجندت لهذا الغرض حملات صحفية شاملة لزيارة مراكز التدريب التى أنشئت فى معظم المحافظات وعاشت مع المحاضرين والدارسين فى مناقشات موضوعية حية حول مدى إيمان المحاضر بمحاضرته وأسلوبها ومدى استفادة الدارس بالمحاضرة واستيعابها والاستجابة لها .

إن الصحافة عموما تعنى أثر الكلمة المكتوبة فى توجيه الجماهير فالكلمة المكتوبة هى اصدق ما تصقل به النفوس ويقر فى الأذهان ، كما أن لها ميزتها على وسائل الاتصال الجماهيرى الأخرى لسهولة الرجوع إليها ، والقدرة على استيعابها وثباتها فى العقول .

والصحافة الزراعية التعاونية المتخصصة ، تجد فى إطار تخصصها باعتبارها تخاطب نوعية بذاتها من فئات الجماهير ذات طبيعة خاصة ، تجد صعوبة بالغة لا سيما وأن تلك الفئة كانت تعانى من رواسب الجهل والتخلف التى فرضت عليها منذ أجيال مضت ، واصبحت بطبعها غير قارئة وإن كانت تتلهف إلى معرفة كل ما يتصل بها أو بغيرها من أنباء وأحداث .

وكان على الصحافة المتخصصة أن تكسب قراءها وأن تزيد من رقعتهم لتضمن انتشارها وازدهارها وتوزيعها ومن ثم فان عليها أن تبذل جهدا خارقا لتساهم مع الدولة فى مشروع محو الأمية التى تعتبر العقبة الكبرى التى تحجب الفلاح عن الارتواء من مناهل الثقافة والتوعية التى تحاول الصحافة المتخصصة ان تنقلها إليه .

مشروع محو الأمية :

وكان من أبرز المشروعات التى استطاعت جريدة التعاون انجازها مشروع محو الأمية وذلك باصدار ملاحق اسبوعية خاصة تتضمن أحدث الطرق العلمية المبسطة لنشر القراءة والكتابة بين جماهير الفلاحين .

وقد احرز هذا المشروع نجاحا كبيرا ولعب دورا لا يستهان به فى محو الأميه للآلاف من فلاحى مصر ، وساهم فى تعزيز جهود الدولة الرامية الى محو أميه من لا يعرفون القراءة والكتابة واستطاعت جريدة التعاون عن طريق هذا المشروع ان توسع من دائرة توزيعها .

الارتباط بقضايا الفلاحين :

وكانت جريدة التعاون هى أول جريدة تبحث مشكلة الفلاح كفلاح فهى :

- لم تقتصر فى أداء رسالتها على مجرد نشر مشاكل الفلاحين وعرض مطالبهم بل دخلت كل قرية وكل بيت وعايشت أهل الريف معايشة كاملة لتتعرف على حياتهم وتنطلق الى بحث مشاكلهم ومطالبهم وتناقشهم عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات ثم تدرس معهم الحلول التى يرونها لحل المشاكل والاستجابة للمطالب وتبحث معهم امكانية توفير الحل المطلوب سواء عن طريق الدولة أو من خلال جهودهم الذاتية ثم تجمع محصلة كل هذه الآراء والمقترحات لنشرها فى تحقيقات صحفية ليتعرف عليها المسئولون ويصبح من السهل عليهم اتخاذ القرارات لحلها ومواجهة المشاكل المماثلة لها .
- ومن بين القضايا العديدة التى تبنتها جريدة التعاون العلاقة بين المالك والمستأجر للأرض الزراعية ، والبنيان التعاونى المنشود وأساليب خلق حركة تعاونية زراعية سليمة ونظيفة والتدريب التعاونى ومشاكل تطبيق نظام تجميع الاستغلال الزراعى والدورة الزراعية والتسويق التعاونى للمحاصيل الزراعية والتأمين على الماشية والدعوة إلى تنظيم الأسرة والربط بين الدين والعلم ومتطلبات التنمية والرعاية الصحية والعلاج فى الريف والأساليب الحديثة للإرشاد الزراعى .. ومشاكل مقاومة الآفات .. وهروب المثقفين من الريف .. وغيرها من مئات القضايا التى صاحبت التطور فى القرية المصرية .
- ولعل من أبرز الموضوعات التى نجحت فيها جريدة التعاون المساهمة فى كشف القيادات الفلاحية التعاونية الجديدة وتسليط الاضواء عليها من واقع العمل داخل التعاونيات ومن خلال الحوار المستمر معها وخلق وتنشئة كوادر جديدة من شباب الفلاحين وتوجيهها وإرشادها الى المساهمة فى العمل الوطنى والتصدى لمشكلات الريف والعمل على حلها .

كما نجحت جريدة التعاون كطليعة للصحافة المتخصصة ان تحقق ما يلى :-

١) إستطاعت جريدة التعاون أن تكون أداة التنسيق والتوحيد لخبراء وعلماء وقيادات الحركة التعاونية من خلال الندوات واللقاءات التى تعقدها حول القضايا التعاونية البارزة .

٢) إستطاعت جريدة التعاون أن تربط بين أجزاء الحركة التعاونية من خلال نقل التجارب التعاونية المحلية الرائدة واخبار النشاط التعاونى فى مختلف مجالاته .

٣) إستطاعت جريدة التعاون أن تتبادل الخبرات والعلاقات مع الاتحادات التعاونية العالمية والصحافة التعاونية المتخصصة فى جميع انحاء العالم وعلى وجه الخصوص مع الحركة التعاونية العربية .

المستقبل :

- إن الصحافة التعاونية والزراعية فى مصر تتضاعف مسئوليتها وتتعاظم رسالتها ونحن نبنى القرية الحديثة وندخل الآفاق الجديدة للزراعة العلمية ونؤسس التعاونيات الزراعية المصرية .
- وتعمل الصحافة التعاونية الزراعية دائما على تطوير نفسها لتسهم برسالتها فى المستقبل الجديد الذى سيغير وجه الريف فى مصر مع دخول عصر الكهرباء الذى امتدت اشعاعاته الى القرى والعزب والنجوع مطالبة بإرساء علاقات إنسانية جديدة تقرب ما بين المدينة والقرية وتمهد الطريق أمام كل فلاح ليحصل فى يسر على متطلباته الثقافية والصحفية والاجتماعية والاقتصادية .. والى خلق المناخ الملائم الذى تزدهر فيه شخصية الفلاح المصرى وتنمو تطلعاته وقدراته ليقيم منجزات العلم على أرضه .
- إن الصحافة التعاونية الزراعية فى مصر ممثلة فى جريدة التعاون والمجلة الزراعية قد استطاعت المساهمة فى خلق الوعى الجديد فى الريف وكانت الأداة الإيجابية لتعميق هذا الوعى وغرسه فى نفوس الشباب وكذلك الجسر الذى عبرت عليه مئات القيادات التعاونية والفلاحية الى كل مجالات العمل الوطنى .

كما كانت بحق أداة للتنوير والدفاع عن مصالح الفلاحين والتعاونيين .

- إن المستقبل واسع أمام تطور الصحافة التعاونية فى مصر مع التنمية التعاونية المستمرة فى كافة قطاعات الحركة التعاونية المصرية .. وستظل الصحافة التعاونية ضرورة هامة وضمانة للتطوير التعاونى المنشود .

- إن الوعى هو سلاح النصر فى معركة التنمية .. بكل آفاقها الواسعة والصحافة المتخصصة هى الطريق الصحيح لإيجاد الوعى المنشود .

[إن الهدف الذى تعمل له الحركة التعاونية المصرية بالتنسيق مع دار التعاون للطبع والنشر اليوم هو تحويل المؤسسة الى مركز عصرى متطور للإعلام التعاونى وإصدار جريدة التعاون يومية] .

وكان الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى له الفضل الأول فى طرح قضية دعم الإعلام التعاونى من خلال مؤسسة دار التعاون من خلال المذكرة التى اعدها الاستاذ محمد ادريس سكرتير عام الاتحاد والتى اقرها مجلس ادارة الاتحاد وتم تحويلها الى الاتحاد العام للتعاونيات حيث نوقشت فى جلسة ٣٠ يونية ١٩٩١ .

الصحافة التعاونية والزراعية فى العالم .

تعتبر قضية الثقافة التعاونية وتعميق الوعى التعاونى بين التعاونيين حلقة اساسية مكملة لحلقات التدريب والتعليم التعاونى .

وتؤكد التجربة التعاونية العالمية ان تقدم العمل التعاونى وتحقيق اهدافه يتطلب بالضرورة جمهورا واعيا مدركا لفلسفته مؤمنا بما يحققه من خير للأفراد . وتعميق الوعى التعاونى يحقق ما يلى :-

- ضمان تربة صالحة لتحقيق النشاط التعاونى فى مختلف مجالاته .
- ضمان تزويد الحركة التعاونية بالقادة المؤمنين الذين يؤدون الخدمة التعاونية برغبتهم فى تحقيق الخير للإنسانية .
- والتوعية الشعبية لاتؤتى ثمراتها اذا لم تكن مقرونة بالعمل الصادق والتجربة الواقعية التى تستطيع أن تقنع المواطن بمعنى التعاون .. وتحقيق اهدافه ومطالبه .
- والتوعية الشعبية فى مجال التعاون يمكن أن تؤدى بمختلف وسائل الاتصال الجماهيرية الإذاعة والتليفزيون والعروض السينمائية والصحف والمجلات والنشرات .
- ويسجل تاريخ الحركة التعاونية الدولية منذ نشأتها أن الصحافة التعاونية تعتبر من المقومات الأساسية لنجاح التنظيمات التعاونية وذلك للأسباب التالية :

١ - أن الصحافة التعاونية من الوسائل الهامة لنشر الفكر التعاونى .

٢ ـ أن الصحافة التعاونية طريقة فعالة لتبادل الرأى والخبرة بين التعاونيين سواء على المستوى المحلى أو الدولى

ويؤكد تاريخ تطوير الصحافة التعاونية أن الدكتور وليم كنج هو الرائد الأول للصحافة التعاونية فى العالم . وقد أصدر فى انجلترا مجلة « التعاونى » عام ١٨٢٨ ، وصدرت شهرية ، كانت أداة فعالة فى تعليم العمال حب التضامن والحرية وارشادهم الى كيفية العمل فى جمعياتهم التعاونية ومراقبة أعمالها .

واستمرت مجلة « التعاونى » تؤدى رسالتها حتى عام ١٨٣٠ حيث اضطر وليم كنج تحت ظروف قاسية وصعبة أن يوقف اصدار مجلته بعد أن صدر منها ٢٨ عددا وكانت النتيجة لمقالاته التعاونية أن تأسست ٣٠٠ جمعية تعاونية .

وتملك الحركة التعاونية على امتداد العالم صحافة تعاونية قوية بلغت عشرات الآلاف من الصحف . كما تمتلك مطابع ضخمة ومن أمثالها المطبعة الالمانية فى هامبورج والمطبعة الانجليزية فى مانشستر كما تمتلك جمعية الطباعة فى لستر أحد ماكينات الطباعة والنشر .

وكانت البداية الحقيقية فى انجلترا فبعد تأسيس الاتحاد التعاونى الاستهلاكى بانجلترا كان من أولى الأعمال التى تولاها إصدار الصحف التعاونية حيث تلعب حتى اليوم دورا هاما فى تطوير الجمعيات التعاونية وتسليط الاضواء على المشاكل التى تواجه الحركة التعاونية .

ويشرف الاتحاد التعاونى الانجليزى على اصدار العديد من الجرائد والمجلات التعاونية كما للجمعيات التعاونية للاتجار بالجملة صحافتها الخاصة والى جانب ذلك هناك بعض الجرائد الخاصة والجمعيات التعاونية الكبيرة .

وتعتبر جريد « أخبار التعاون » الصحيفة الرسمية للحركة التعاونية فى انجلترا والتى تصدر عن جمعية تعاونية اعضاؤها الجمعيات التعاونية المنتشرة فى انجلترا وهى الجريدة المعبرة عن المشاكل التعاونية والناطقة بلسان الحركة .

وفى اسكتلندا تصدر جريدة اسبوعية باسم « التعاون الاسكتلندى » وتقوم بإصدارها جمعية تعاونية متخصصة فى الطباعة والنشر .

وفى فرنسا توجد صحافة تعاونية لكافة قطاعات الحركة ابرزها مجلة « التعاونى الفرنسى » ويبلغ توزيعها حوالى ١,٥ مليون نسخة . وفى الولايات المتحدة الامريكية توجد عشرات المجلات التعاونية .

وفى المانيا ٤٢ جريدة ومجلة زراعية وتعاونية يومية وأسبوعية وشهرية ودورية .

والأصل فى نشأة الصحافة التعاونية أن تكون اداة للتعليم التعاونى .

ولقد تفرعت عن الصحافة التعاونية أعمال عمقت وظيفتها دون أن تبتعد بها عن أهدافها الأساسية وفى مقدمة هذه الأعمال النشر . والطباعة . والتأليف والترجمة والتصوير والسيناريو والفيلم ، وتدور كلها فى اطار متكامل .

ولقد نشأت الصحافة التعاونية فى العالم فى صورة مبسطة شأنها فى ذلك شأن وظائف التعاون الأخرى ، وتقوم على أساس محدد ، ومدروس ثم تنمو ولاتتوقف .

ويؤكد الاستقراء العلمى لمسار تاريخ وتطور الصحافة التعاونية فى العالم أنها التزمت طويلا فى جميع الدول بأسلوبها الذى قامت من أجله ، وهو أنها أداة علمية فنية ، ولسان حال للحركة التعاونية حيث تصدر فى شكل دوريات أو نشرات أو مجلات ..

وقد تطورت الصحافة التعاونية والزراعية فى بعض الدول وفى مرحلة محددة من التاريخ بهدف ان تكون مزاحما منافسا للصحافة الراسمالية خصوصا عندما أدرك التعاونيون ان هذه الصحافة سلعة مغشوشة يتعين أن يضعوا بجانبها سلعة نظيفة تدعمها وتعينها صحافة الدولة التى تحمى الرأى العام من سيطرة رأس المال على الفكر .

وتؤكد الدراسات أن المستوى العالمى للصحافة التعاونية الزراعية الدولية يوجد فى انجلترا وأمريكا وهولندا ثم المستوى القومى او الوطنى فى أوروبا وآسيا وأفريقيا والأمريكتين واستراليا .

والوظيفة الرئيسية للصحافة التعاونية والزراعية هى التواصل مع المجتمع المحلى والقومى وتبادل المعلومات حول ما يفعله التعاونيون وما يشعرون به وما يفكرون فيه على أساس المساواة والموضوعات والحفاظ على الأصالة والتراث .

كما تقوم الصحف التعاونية والزراعية بوظائف أخرى مثل توفير المعلومات الاقتصادية والاجتماعية حول الاحداث العالمية والدولية مثل أسعار المواد الغذائية - أسعار العملة - الأسواق - الأحداث السياسية .

وللصحافة التعاونية والزراعية قوة ضاغضة فى التأثير على الانتخابات وتوجيه الرأى العام نحو القضايا التعاونية والزراعية .

والصحف التعاونية والزراعية توفر الفرصة للقارىء فى اختيار ما يرغب من الموضوعات ويمكن الحصول عليها بسهولة .

ويؤكد استقراء مسيرة الصحافة التعاونية والزراعية أنها تنفرد بخصائص مميزة فى نطاق المضمون والادارة والتكلفة وسرعة الانتشار وتتسم بالمرونة فى

الترتيب والحجم والدقة والعمق فى معالجة الموضوعات التعاونية والعامة .

وتؤدى الصحافة التعاونية والزراعية دورا هاما فى خدمة قطاعات المجتمع التعاونى والزراعى على اختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية فى مجالات التجارة والصناعة والانتاج الزراعى والحيوانى والخدمات الصحية والمواصلات والخدمات التعليمية .

وتهتم الصحافة التعاونية والزراعية بتفضيل المضمون بما يتلاءم مع خصائص كل شريحة من حيث السن والنوع والمهنة والمستوى التعليمى .

وهناك اصناف متعددة للمجلات التعاونية والزراعية منها المجلات العامة للجماهير ، ومنها المجلات الموجهة للرجال أو النساء وهناك المجلات المتخصصة ومنها المجلات الاسبوعية ونصف الشهرية .

وتقوم الاتحادات التعاونية والزراعية على مستوى النوع الواحد أو الاتحاد العام أو الاتحادات الإقليمية والدولية والقومية بإعداد خطة علمية لاعداد المجلات التعاونية والزراعية التى تطرح فيها الافكار التعاونية والزراعية والانجازات والمشاكل والتجارب وتنقل للتعاونيين والزارعيين الاقتراحات والأساليب لتطوير الجمعيات والنهوض بها وزيادة فعاليتها ومساعدتها فى التغلب على العقبات التى تواجهها .

نتائج .. واقتراحات

إنطلاقا من كل هذه الحقائق وتأكيدا لنتائج الندوات والمؤتمرات التى عقدت فى السنوات الأخيرة محليا وعربيا ودوليا فى مجال الاعلام التعاونى .. فلابد من مراعاة مايلى :

١ ـ الأهمية القصوى لقيام أجهزة الاعلام وكافة وسائل الاتصال بالعمل على نشر الدعوة والفكرة التعاونية وتعميق ابعادها التربوية والثقافية والتأكيد على القيم المثالية والاجتماعية التى تتضمنها الى جانب الاهتمام بعرض الانجازات المادية والادبية للحركة التعاونية فى مختلف قطاعاتها ومستوياتها وطرح المشكلات المتصلة بها .

٢ ـ أن تعطى أجهزة الإعلام وكافة وسائل الاتصال أهمية اكبر للمستويات القاعدية فى الحركة .

التعاونية لإبراز أنشطتها ودورها المأمول فى التنمية الحضارية للمجتمعات المحلية .

(٣)أن تفسح أجهزة الإعلام وكافة وسائل الاتصال المساحات الكافية والمناسبة لعرض الأفكار والإنجازات التعاونية داخل مضمون ما تقدمه من وسائل إعلامية عامة وذلك جنبا إلى جنب مع اعطاء مساحة أكبر وتميز نسبى وقوى للرسائل الإعلامية الخاصة ، الموجهة لقطاعات التعاونيين فى المجتمع على اختلاف فئاتهم .

(٤)الاهتمام بالتنويع والتحديث والابتكار لأساليب عرض الأفكار والانجازات التعاونية من خلال أجهزة الاعلام ووسائل الاتصال لزيادة جاذبية البرامج التى تعرض الأفكار والانجازات وعلى وجه خاص من خلال الدراما الوظيفية المكتوبة أو التمثيليات والمسرحيات والأفلام وكذلك المسابقات الثقافية والمنوعات والبرامج الجماهيرية .

(٥)تركيز الاهتمام بالأنشطة الإعلامية التعاونية على قضايا محددة وفى مقدمتها .

أ ـ تبسيط الفكر التعاونى .

ب ـ تصحيح المفاهيم الخاطئة عن الحركة التعاونية .

جـ ـ دور التعاون فى التنمية .

د ـ أهمية ولاء الاعضاء لتعاونياتهم .

هـ ـ إحترام شعبية واستقلالية الحركة التعاونية .

و ـ أهمية الاعتماد على النفس والجهود المنظمة فى التنمية .

ز ـ وحدة الحركة التعاونية تشريعيا .

حـ ـ إنشاء بنك تعاونى .

ط ـ نشر التعليم التعاونى والحفاظ على دور المؤسسات التعليمية والتدريبية وبخاصة الجامعات والمعاهد العليا فى مجال التعاون .

ى ـ الاستفادة من برامج ومناهج محو الأمية بادخال مضمونات تعاونية تزيد من معارف المستفيدين بها .

(٦)الاستفادة من إمكانيات وانشطة الهيئة العامة للاستعلامات ومراكزها الاعلامية المحلية فى نشر الدعوة والفكر التعاونى من خلال البرامج الخاصة بالهيئة ومراكزها .

(٧)اهمية تمثيل الحركة التعاونية المصرية فى المجالس واللجان الاستشارية للمؤسسات الإعلامية مثل مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون ومجالس إدارة الإذاعات الإقليمية أسوة بما هو متبع فى الجمعية العمومية لمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ، ومجلس الإعلام الريفى .

(٨)أهمية إيجاد دور أكثر فاعلية لمجلس الإعلام الريفى والممثل فيه كل الأجهزة المعنية بخدمة قضايا الريف المصرى والعمل على توفير استقلاليته كهيئة عامة مستقلة عن نشاط قطاعى معين وتوفير التمويل الكافى له ليتمكن من اداء دوره فى خدمة اهداف التنمية الريفية المتكاملة والتى يتعين عليها بالضرورة التركيز على النواحى التعاونية المختلفة .

(٩)التوصية لدى اتحاد الإذاعة والتليفزيون بإنشاء ادارات وأقسام متخصصة فى البرامج التعاونية على مختلف مستويات الخدمات الاذاعية والتليفزيونية .

(١٠)ضرورة إعداد الكوادر الإعلامية المتخصصة تعاونيا من خلال ادخال مادة .. التعاون فى كليات الإعلام وكذلك مادة الإعلام فى كليات الزراعة والمعاهد العليا ، وأيضا إنشاء دبلومات للدراسات العليا المتخصصة فى الإعلام التعاونى ، كما حدث فى المعهد العالى للتعاون الزراعى بشبرا الخيمة وإعطاء الفرصة للخريجين للعمل فى الحقل الاعلامى التعاونى .

(١١)التوصية لدى أجهزة التعليم والجامعات بادخال التربية التعاونية فى برامج ومناهج مختلف المراحل التعليمية وفقا لمحتوى يتناسب مع القدرات الاستيعابية لكل مرحلة لغرس الافكار التعاونية لدى الجيل الجديد .

(١٢)ضرورة أن تبادر المنظمات التعاونية وخاصة الاتحاد العام للتعاونيات والاتحادات التعاونية المركزية بإنشاء شعب أو لجان للاعلام بكل منها تعمل أساسا على بناء جسور مستمرة ومنظمة بين الحركة التعاونية علاوة على قيام هذه الشعب أو اللجان بالتخطيط لحملات اعلامية خاصة بالقضايا الهامة المتصلة بالحركة التعاونية بالإضافة إلى إجراء بحوث الاتصال والاعلام التى تركز على التوصل لأنسب الطرق لتوصيل الفكر والنشاط التعاونى من خلال أجهزة الاعلام والاتصال .

(١٣)أهمية أن يكون للمنظمات التعاونية وخاصة الاتحادات برامجها الاعلامية الخاصة من خلال صحف أو مجلات أو نشرات أو برامج إذاعية وأفلام وغير ذلك تطرح فيها الافكار التعاونية والانجازات والتجارب والمشاكل والاقتراحات فيما بين التعاونيين .

(١٤)قيام الاتحاد التعاونى العام والاتحادات التعاونية المركزية والمنظمات التعاونية الإقليمية ومراكز التدريب التعاونى بتنظيم مواسم ثقافية يدعى للحديث إليها كبار المسئولين فى الدولة ومشاهير الكتاب والفنانين بما

يحقق اكتساب التعاونيين أفكارا وآراء جديدة كما أنه يعطى الفرصة لتعريف المسئول أو الكاتب أو الفنان بطبيعة النشاط التعاونى ومضمونه الفكرى والاجتماعى .

(١٥)قيام المنظمات التعاونية ومراكز التدريب التعاونى بعقد حلقات نقاشية نصف سنوية أو سنوية للعاملين فى أجهزة الاعلام والاتصال لتبادل الحوار المستمر معهم حول أفضل أساليب الاستفادة من الاعلام والاتصال فى نشر الفكر والنشاط التعاونى وكذلك لتحقيق التكامل الاعلامى فيما بين هذه الأجهزة فى الوسائل الاعلامية المتصلة بالتعاون .

(١٦)تنظيم دورات تدريبية خاصة للعاملين فى أجهزة الاعلام والاتصال بما فى ذلك الدعاة الدينيون وبخاصة الاجيال الشابة منهم لتأصيل الفكر التعاونى لديهم واكسابهم مفاهميه وتدعيم اتجاهاتهم الايجابية نحو النشاط التعاونى .

(١٧)قيام الاتحادات التعاونية بدراسة امكانية بث برامج خاصة للتدريب التعاونى من خلال الاذاعة والتليفزيون .

(١٨)ضرورة أن تعمل الاتحادات التعاونية العامة والمركزية على دعم مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر باعتبارها المؤسسة القومية الصحفية الوحيدة المتخصصة فى الإعلام التعاونى .

(١٩)توثيق وتدعيم الصلة بين المنظمات التعاونية وبين الصحافة الاقليمية المقروأة والمسموعة والمرئية .

(٢٠)التوصية لدى وزارة الإعلام بتوجيه اتحاد الإذاعة والتليفزيون بالإعلان مجانا عن الصحف والمجلات التعاونية .

دور الاعـــلام والتعـــاونيـــات فـــى حمـــاية المستهلك من تلوث الغـذاء

توفير مقومات الحياة بصورتها الإنسانية .. وفى مقدمتها حق الانسان فى مسكن صحى .. وغذاء نظيف .. من أبرز حقوق الإنسان الأساسية .. التى أكدها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٤ ديسمبر ١٩٨٦ .

وكان إقرار هذه الوثيقة انجازا كبيرا من إنجازات الأمم المتحدة وتعبيرا عن العلاقة الوثيقة بين قضية حقوق الإنسان وبين اتجاه العالم إلى نظام إقتصادى عالمى جديد .

وقضية (حق الإنسان المصرى فى غذاء نظيف) متعددة الجوانب وتشمل مراحل الإنتاج والتسويق والتصنيع والتوزيع وأساليب الدعاية والترويج .

وهذه القضية الهامة والخطيرة التى تهدد اليوم أمن ومستقبل الإنسان المصرى .. فى حاجة إلى مزيد من الإعلام ووسائل الاتصال بمختلف صورها وأشكالها ، ومن العمل المنظم لتحقيق الممارسة الكاملة ، لكل ما ينطوى عليه وشأنه فى ذلك شأن الحق فى الأتصال وبقية حقوق الانسان الأساسية .

دور الإعلام فى حق الانسان المصرى فى غذاء نظيف

لقد صدرت دراسات علمية عديدة .. وعقدت الكثير من الندوات والمؤتمرات حول الاعلام فى قضية حق الانسان فى الغذاء الصحى . الرخيص خاصة بالنسبة لبلدان العالم الثالث الذى يمثل أكثر من ٧٠٪ من مجموع سكان العالم .

وهناك إجماع على أهمية دور الإعلام فى هذه القضية الإنسانية خاصة فى العقد الأخير من القرن العشرين الذى يشهد إنفجار إعلاميا رهيبا يتمثل فى وسائل الاتصال الجماهيرى (صحافة ـ إذاعة ـ تليفزيون ـ فيديو كاسيت ـ نوادى استماع ـ محاضرات ـ ندوات ـ رسائل) .

ومع نهاية القرن العشرين إشتدت الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادى وإعلامى جديد كوسيله لخدمة تنمية الإنسان وتنمية الشعوب .

وقد أثبتت التجربة العالمية أن وسائل الاتصال الجماهيرى هى إحدى أدوات التغيير فى أى مجتمع من المجتمعات .. وهى عامل إلى جانب عوامل أخرى فى تغيير الهياكل الاجتماعية .

ويواجه الإنسان المصرى منذ السبعينات مع موجة الانفتاح الاقتصادى غير المنضبط ظواهر خطيرة فى مجال الغذاء نتيجة الاتساع المستمر فى الفجوة الغذائية ولمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء وسد الفجوة التى نتجت عن زيادة السكان فى الوقت الذى لم تزد فيه الرقعة الزراعية على ٢٥٪ .

وتتمثل هذه الظواهر فيما يلى :

(١)إستيراد داوجن ولحوم وأغذية متنوعة مضى تاريخ صلاحيتها للاستعمال الآدمى ، علاوة على أنها تمثل أردأ النوعيات ، وبواقى الاستهلاك .

(٢)غياب الرقابة على ذبح اللحوم .. واتساع نطاق عرض اللحوم المذبوحة خارج السلخانات بعيدا عن الرقابة البيطرية ومعظمها من الماشية المصابة بالأمراض .

(٣)غياب الرقابة على المطاعم ومصانع تجهيز وتصنيع اللحوم مما ادى إلى استخدام لحوم غير صالحة .. ولحوم حيوانات وصلت إلى لحوم القطط والكلاب والحمير والخنازير .

(٤)إتساع ظاهرة الغش فى مجال صناعة الألبان بكافة مشتقاتها .. وانتشار آلاف المصانع بعيدا عن أى رقابة غذائية وصحية .

(٥)غياب رقابة وزارة الصحة وهيئة التوحيد القياسى على المنتجات الغذائية لكثير من الشركات لقلة عدد المتخصصين واتساع رقعة وعدد المصانع والمحلات التى تنتج وتتعامل فى مجال الغذاء .

(٦) غياب الرقابة على منافذ بيع الاسماك واتساع نطاق بيع الاسماك الفاسدة سواء الطازجة أو المملحة .. والذى أدى إلى تسمم وموت كثير من المواطنين هذا علاوة على تسمم المجارى المائية والنيل نتيجة مخلفات المصانع من الكيماويات ، ومبيدات مقاومة ورد النيل .. ومياه الصرف المشبعة بالكيماويات والمبيدات .

(٧) إتساع ظاهرة بيع المعلبات المحلية والمستوردة الفاسدة وغير الصالحة للاستخدام الآدمى ، والتلاعب بتغيير تواريخ الصلاحية بملصقات جديدة .

(٨) إنتشار ظاهرة استخدام الألوان الصناعية ومكسبات اللون غير المصرح بها فى حلوى الأطفال بصفة خاصة مما يؤثر على أنشطة الإنزيمات وغدد النمو عند الأطفال .

(٩) ضعف أجهزة الرقابة المختصة بتحليل الأغذية المستوردة فى المطارات والموانىء واللجوء إلى أساليب غير شرعية لادخال هذه الأغذية .

(١٠) عدم وجود قوائم رسمية من وزارة الصحة للألوان الصناعية والطبيعية المضافة للأغذية والنسب المسموح بها طبقا للمواصفات الدولية .

دور الحكومة فى مواجهة ظاهرة الأغذية الفاسدة

وفى مواجهة ظاهرة اتساع الأغذية الفاسدة وغير الصحية للاستخدام الآدمى ، وحرصا على توفير الغذاء الصحى النظيف للانسان المصرى أعطى الرئيس محمد حسنى مبارك توجيهاته بإحكام الرقابة من أجهزة وزارة الصحة فى كل مايتعلق بصحة المواطنين بالنسبة لما يطرح فى الأسواق من سلع غذائية سواء كانت طازجة أو معلبة محلية أومستوردة .

وطبقا لتوجيهات الرئيس أعلن وزير الصحة أن الرقابة مشددة على الأغذية المعروضة ولاتسمح بعرض أغذية غير صالحة للاستهلاك حفاظا على صحة المواطنين ، وأنه لايسمح بتداول اى مادة غذائية تظهر نتائج التحليل انها غير صالحة سواء محلية أو مستوردة .

وأعلنت وزارة الصحة ان هناك ٥ الاف مفتش ومراقب أغذية لإحكام الرقابة على الأغذية المستوردة والمحلية ، والحقيقة ان هذا العدد غير كاف للرقابة على الاستهلاك الغذائى لـ ٥٦ مليون مواطن مصرى .

اساليب مواجهة الظاهرة

يؤكد استقراء تجربة العالم فى مواجهة حماية المستهلك من الأغذية الفاسدة وغير الصحية والعمل على توفير الغذاء الصحى النظيف نجاح الأساليب الآتية :

(١) إنتشار تأسيس جمعيات حماية المستهلك الت يتعتمد على الجهود الشعبية من خلال :

أ ـ صحف ومجلات خاصة بحجماية المستهلك تنشر كل شيء عن الأغذية المطروحة فى الأسواق وتحذر من الأغذية غير الصحية واخطارها .

ب ـ إمتلاك معامل التحليل لكل المنتجات الغذائية او التحليل فى معامل حكومية او خاصة .

جـ ـ رفع الدعاوى القضائية نيابة عن المستهلكين ضد مصانع الإنتاج .. أو منافذ التوزيع التى تقوم بتوزيع السلع الغذائية بكافة أنواعها وصورها .

د ـ العمل على إصدار تشريعات تلزم أجهزة الإعلام المقروأة والمرئية والمسموعة بعدم نشر اى اعلانات او حملات اعلامية ودعائية عن أى منتجات غذائية إلا طبقا لشهادات رسمية بسلامة هذه المنتجات من خلال التحاليل المعلمية .. ورفع الدعاوى القضائية على أجهزة الإعلام التى تخالف ذلك .

وقد تمت محاولات لتأسيس جمعيات لحماية المستهلك فى مصر ولكن لم تثبت فعاليتها حتى الان .

(٢) العمل على انتشار رقعة التعاونيات الاستهلاكية التى تحقق سيادة المستهلكين على الأسواق والتى تهدف الى تقديم الخدمة لا الربح تحت شعار تقديم السلعة الجيدة للمستهلك بعيدا عن كافة اساليب الغش والتدليس .

واصبح شعار التعاون على السلع على امتداد العالم علامة الجودة والثقة لجماهير المستهلكين .

وفى معظم دول العالم هناك تعاون وثيق بين جمعيات حماية المستهلك والبنيانات التعاونية الاستهلاكية ، بل فى بعض البلدان تؤسس جمعيات المستهلك من خلال التعاونيات الاستهلاكية .

فلسفة التعاون ... وحقوق المستهلكين

والنظام التعاونى .. فى مجال النشاط التعاونى الاستهلاكى بصفة خاصة يعمل على توفير السلع الممتازة بالأسعار المعتدلة من خلال إلغاء كل حلقات الوصطاء ، وتطبيق مبدأ التعاون بين التعاونيات ، من المنتج الى المستهلك .

وقد أدرك رواد التعاون منذ البداية خطورة نظام البيع بالأجل .. فقد شاهدوا هذا الأسلوب يقترن بالغش وبيع السلع الرديئة والتى تضر بالصحة وتعرضها للخطر .. الأمر الذى جعلهم يقررون فى قوانينهم النظامين انه ينبغى على الجمعية ان تتتعامل بالنقد ولاتسمح بالبيع بالأجل .. وان يقرروا أيضا أنه

ينبغى على الجمعية ان لاتتعامل الا فى السلع الجيدة ، ولاينبغى عليها اطلاقا ان تتعامل فى السلع الرديئة .

ان جميع الحركات التعاونية السليمة فى شتى انحاء العالم منذ الجمعية الأولى لرواد روتشديل (عام ١٨٤٤) تحرص حرصا شديدا على التمسك (بمبدأ التعامل فى السلع الجيدة) .

ان النظام التعاونى يتولى كافة مراحل الانتاج الأولى والثانوى والتخزين والنقل وتجارة الجملة والتوزيع .. ويلتزم بالرقابة والمسئولية والادارة الذاتية النابعة من الغيرة على المصلحة الحقيقية للأعضاء بصفة خاصة والمواطنين بصفة عامة .. ومن هنا كان شعارهم .. التعامل فى السشلع الجيدة فقط .. وعندما يشترى اى مواطن من التعاونيات أية سلعة يستشعر الراحة .. لأن اسم التعاونيات ضمان أكيد لجودة هذه السلعة .

ان الحركة التعاونية .. حركة نظيفة فى طابعها وفى معاملتها ، وانه يكفى ان يتعامل العضو مع جمعيته أو أى مواطن آخر لكى يستشعر شرف المعاملة والاطمئنان الى جودة السلع .

ان الجمعيات التعاونية على امتداد خريطة العالم لاتقدم سلعة الى السوق الا بعد تقييم نتائج اختبارها فى السوق ، والتأكد من نجاحها سواء من ناحية الجودة أو التصميم أو السعر أو غير ذلك من العوامل التى ينبغى ان تؤخذ فى الحسبان قبل تقديم السلعة الى الأسواق .

وتعتبر (العلامة التجارية) لسلع التعونيات دليل الجودة والامتياز والثقة فى شراء السلع .

إعلان حقوق المستهلكين

فى أكتوبر عام ١٩٨٠ ناقشت لجنة التعاون الاستهلاكى وهى إحدى اللجان الأساسية للحلف التعاونى الدولى فى موسكو قضية حماية المستهلكين .. وأكدت على ضرورة العمل على ايجاد مستوى معقول للغذاء والكساء والمسكن للمستهلكين ، وضرورة التعامل فى السلع الجيدة ، وضرورة مشاركة المستهلكين فى الحياة الاقتصادية والديمقراطية ، والتوسع فى تنمية المجالات التى يمكن من خلالها حماية المستهلكين .

وقد ركز المؤتمر السابع والعشرون للحلف فى عام ١٩٨٠ على أهمية العمل على تطبييق اعلان حقوق المستهلكين الذى أصدره المؤتمر الرابع والعشرون للحلف عام ١٩٦٩ ..

وطالب المؤتمر بالتركيز على تنفيذ ماتضمنه اعلان حقوق المستهلكين وخاصة مايلى :

** يوضح المؤتمر ان وضع المستهلكين مازال حرجا .

** ويأسف : اذ يقرر أن مستوى معقولا للغذاء والكساء والمسكن لأغلبية المستهلكين مازال غير متوافر ، هذا بالاضافة الى ان متطلبات الأمن والأمان والظروف الصحية الحالية من تلوث البيئة ليست من الحقائق التى ينعم بها كافة المستهلكين .

** ويأسف : اذ يقرر بأن الحصول على المعلومات الخاصة بالسلع والخدمات والمعلومات المرتبطة بالموضوعات التى تهم المستهلكين مازالت نوعا من الاستثناء على ان تكون القاعدة الأصلية فى هذا المجال .

** ويأسف : إذ يقرر بأن التأثير والمشاركة فى الحياة الاقتصادية والديمقراطية لم تعط حتى الان للمستهلكين بدرجة معقولة .

** ويؤكد على الحاجة الى مزيد من التضامن عن طريق التوسع فى تنمية المجالات التى يمكن من خلالها حماية المستهلكين فى الدول المتقدمة أو فى الدول النامية ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تنمية الاتصالات وتبادل الزيارات ، وتحسين العلاقات ، وتبادل أكبر للنشرات ، وتضامن أكبر للجهود المرتبطة بزيادة دور المستهلكين .

تجارب تطبيقية ناجحة

وفى هذا المجال هناك تجارب رائدة وناجحة على امتداد العالم .. نجحت فى حماية المستهلكين من ظاهرة الأغذية الفاسدة ، والغش التجارى وارتفاع الأسعار ، ونقدم فى هذا المجال بعض التجارب العربية .

تجربة الاتحاد التعاونى الاستهلاكى بدولة الإمارات

الاتحاد التعاونى الاستهلاكى بدولة الإمارات نفذ تجربة ناجحة ورائدة هى :

تثبيت شعار (ملصق) جمعية حماية المستهلك على علب وأغلفة السلع الغذائية الاستهلاكية التى تنتج لصالح الاتحاد وتحمل اسمه وذلك فى خطوة لطمأنة المستهلك بتأكيد حرص واهتمام جمعية حماية المستهلك نحو ابراز دورها

الاعلامى الرقابى بعد ان تكون هى نفسها قد اطلعت على النتائج المختبرة والعلمية التى تؤكد ملاءمة المواد الاستهلاكية وبخاصة الأغذية والأدوية من حيث جودتها وصلاحيتها للاستعمال الآدمى وانها غير ممنوعة التداول فى بلد المنشأ لسبب يتعلق بصحة المستهلك وسلامته .

تجربة جمعية الإمارات لحماية المستهلك

تهدف جمعية الإمارات العربية المتحدة لحماية المستهلك إلى ما يلى :

١ ـ خلق الوعى العام لدى المستهلك حول السلع والخدمات وعلاقاتها بصحته وسلامته .

٢ ـ إرشاد المستهلك الى سبل التأكد من ملاءمة المواد الاستهلاكية وبخاصة الأغذية والأدوية والتيقن من أنها غير ممنوعة التداول فى بلد المنشأ وما يتعلق بصحه المستهلك وسلامته .

٣ ـ توعية المستهلك بأضرار الدعايات والإعلانات التجارية المضللة وبأساليب الغش والتحايل أينما وحيثما وجدت .

٤ ـ إجراء الاستطلاعات والأبحاث واعداد الدراسات المقارنة للسلع والخدمات الاستهلاكية وذلك من حيث جودتها وصلاحيتها للاستعمال الآدمى وأسعار عرضها .

تجربة اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بالكويت
البطاقة الغذائية ضرورة لحماية المستهلك .

قام اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بدولة الكويت بتنفيذ تجربة هامة لحماية المستهلك من أى غش او تدليس فى السلع وخاصة الغذائية وذلك من خلال البطاقة الغذائية على كل سلعة .

فمع تخمة الأسواق بالاغذية المعلبة والمحفوظة والمجمدة والعصائر وغيرها .. أصبح من المحتم على المستهلك الإلمام فى ايجاز بمحتويات هذه المنتجات التى تزوده بالمعرفة المطلوبة عن كل منها ، وهذه الورقة التى تلصق ، أو العبارة التى تطبع على العبوة والتى تعرف باسم (البطاقة الغذائية) .. هذه البطاقة بمثابة هوية للمحتويات ، ومالم تكن هذه الهوية مزورة ، أو حاملة لمعلومات غير حقيقية ، فإنها وسيلة للمستهلك للتعرف على المادة الغذائية ومدى ملاءمتها لحاجته وموقعها من سائر المواد البديلة المتوفرة فى الأسواق .

إن (البطاقة الغذائية) تعطى للمستهلك الفرصة للابتعاد عن العناصر غير المرغوبة أو غير المناسبة لأحواله الصحية مثلما يتسنى له الحصول على العناصر المرغوبة والمناسبة والبطاقة الغذائية تتضمن المحتويات والمركبات وأسلوب التحضير والحفظ والتخزين والمدة المحددة ودرجات الحرارة وغيرها .

وسواء كانت هذه البيانات ضرورة أملتها القوانين الصناعية أو الرقابة الغذائية ، فان جهل المستهلك بالبطاقة الغذائية قد يدفعه الى الفهم الخطأ وربما يقوده الى استنتاج نتائج خطيرة على صحته ، ولهذا يعتبر الإلمام (بالبطاقة الغذائية) من بديهيات الوعى الاستهلاكى والحماية الذاتية للمستهلك .

ولما كان المفروض من (البطاقة الغذائية) هو تقديم الإيضاح للمستهلك فقد اتفق الصناعيون على ان تكون البطاقة فى موقع واحد محدد وواضح بمكان ظاهر على العبوة ، ولكن بالنظر الى التفاوت فى احجام العبوات وأشكالها فقد اتفق على ان تكتب المكونات الغذائية على يمين العبوة ، واذا كانت العبوة متناهية فى الصغر كحلويات الأطفال وغيرها فان البطاقة تكون على هيئة نشرة ملحقة معها .

البطاقة الغذائية .. ودقة الوصف .

حيث ان المادة الغذائية عادة تكون داخل علبة أو اى نوع من الأغلفة الغذائية فإنه يصعب على المستهلك رؤية المحتويات أو التعرف عليها نظرا لاختلاطها مع بعضها البعض ، فلو فرضنا ان نوعا من اللانشون (لحم معلب) كتبت فى بطاقته الغذائية عبارة (أرخص بروتين حيوانى فى السوق) فان هذه العبارة تكون صحيحة لكنها غير دقيقة ومضللة لعدم شمولها لكل الحقائق ، اذ ربما كان هذا اللانشون (اللحم المعلب) مشتملا على دهون محتوية للبروتين ، والمستهلك لايرغب فى تناول تلك الدهون نظرا لظروفه الصحية ، لهذا يجب ان تكون العبارات دقيقة ومميزة على ماتحتويه هذه المادة الغذائية .

ولو فرض ان المستهلك قام بشراء علبة جبن محفوظة وكتب على هذه العلبة الوزن الاجمالى نصف كيلو وقام بفتحها واتضح أنها تحتوى على ما يقارب من ١٥٠ جرام ماء ملحى كمادة حافظة ، فانه فى هذه الحالة لم يحصل على مادفعه ، أى بعبارة أوضح انه دفع قيمة هذا الماء الملحى دون ان يستفيد منه ، وعلى ذلك يجب ان يدون على العبوة الوزن الصافى للمادة الغذائية ، وهى فى هذه الحالة الجبن بعد نزع كمية الماء .

كثير من المواد الغذائية يجب اتباع طريقة معينة فى تحضيرها وعلى ذلك يجب ان تذكر هذه الطريقة والكميات المستعملة على البطاقة الغذائية .

لكل مادة غذائية طريقة خاصة لحفظها فالمواد السريعة التلف كأغذية الأطفال ومنتجات الألبان تختلف طرق حفظها عن اللحوم والخضروات المعلبة ، وعلى ذلك يجب ان يراعى لكل مادة غذائية طريقة حفظها ويجب ان تدون بوضوح .

يجب على المستهلك أن ينتبه إلى هذه النقطة فهى غاية فى الأهمية حيث أنها تلعب دورا كبيرا فى صحته وصحة عائلته ، ولايمكنه ان يعرف ان هذه المادة فاسدة أم لا وهى داخل العلبة الا من خلال التعرف على تاريخ الصنع والانتهاء .

وعلى اجهزة الإعلام تعميق الوعى بأهمية البطاقة الغذائية وهى منتشرة فى كل البلدان تقريبا الان .. ولابد للمستهلك ان يراعى الحيطة والحذر وهو يقوم بشراء احتياجاته الغذائية ، وان يأخذ الأمور بهدوء وعدم الاستعجال ويقوم بقراءة المحتويات والتأكد منها ، وربما دقائق محدودة تستغرقها قراءة هذه البطاقة قد تنقذ حياته وحياة عائلته .

٣ ـ دور وسائل الإعلام

الاعلام قوة ككل القوى التى أنتجها العقل البشرى لإقامة حياة حضارية متطورة ، فكل من هذه القوى بدأت بالتعميم وانتهت الى التخصص ، ولقد أخذت أولى وسائل الاعلام المعاصرة ، وهى الصحافة ، هذه الخطوة نفسها .

إن الممارس العام فى الإعلام كان كثيرا ما يصطدم بتخصصات فنية أو مهنية أو حرفية أو إنتاجية او استهلاكية لايعلم أسرارها ، ومن هنا بدأ اصحاب المدارس الإعلامية يرون ضرورة قيام الاعلام التخصصى ، وخاصة فى مجال الاعلام الصحى والوقاية والنظافة ومقاومة تلوث البيئة والتوعية بمقومات الغذاء الصحى النظيف .

وتتركز وسائل الاعلام فى الصحافة المكتوبة ووكالات الأنباء والإذاعة والتليفزيون .

ويعتبر التليفزيون فى العالم المعاصر أوسع قنوات الاعلام والانتشار وجذبا للجماهير ..

وقد بدأ البث التليفزيونى عام ١٩٦٠ كأداة فعالة للتوجيه وتثقيف الشعب ، وتزايد معدل امتلاك أجهزة التليفزيون فى مصر زيادة ملحوظة خاصة بعد بدء الإرسال الملون ، وطبقا لإحصائيات عام ١٩٩٠ وصل عدد الأجهزة الى ٢,٧٥٧,٠٠٠ جهاز محلى علاوة على ٣٩٠,٠٠٠ جهاز ملون مستورد .

وقد تطور الارسال التليفزيونى فى العالم ومصر من خلال موجات الميكرويف والأقمار الصناعية .. وأصبح أداة حقيقية للتعليم والتدريب والارشاد والاعلام المتكامل المباشر .

ومصر تمتلك الان ٥ محطات (قنوات) تليفزيونية تغطى أنحاء الجمهورية تقريبا .. تساهم بجانب الترفيه والتسلية فى التعليم الاجتماعى المستمر .. وتخطى العزلة الاجتماعية والجغرافية .. ونقل التكنولوجيا الجديدة .

كما ساهم الإرسال التليفزيونى فى كسر العزلة التى تعانيها القرى والمدن الصغيرة فى جميع النواحى الفكرية والثقافية والاجتماعية والصحية والغذائية ، ذلك بدون الحاجة الى التأثر بالفواصل الجغرافية وأثارها السلبية .

كما نجحت بعض التجارب التليفزيونية فى مجالات محو الأمية الوظيفى والإرشاد فى مختلف المجالات والتدريب المهنى والتثقيف الصحى والتعاونى والعمالى .

ومن الممكن ان يلعب التليفزيون دورا كبيرا فى مجال توفير حق الانسان المصرى فى الغذاء الصحى النظيف .. وخاصة من خلال الاعمال الدرامية على غرار ما حدث فى المجالات التالية :

ـ مسلسل سر الأرض الذى تم إنتاج ٥٥ حلقة درامية منه تناولت كافة جوانب العمليات الزراعية الارشادية .. وتنمية صناعات الألبان .. ودور المرأة الريفية فى الزراعة وأثبتت استقصاءات تقييم المسلسل عن نجاحه فى تصحيح المفاهيم الزراعية وفتح مجالات جديدة للاستثمار الزراعى .

ب ـ نجاح حملة (هى كلمة) التليفزيونية فى مكافحة البلهارسيا ، وقد أكدت الدراسات الميدانية لوزارة الصحة أن ٩٧٪ اقتنعوا بأن الترعة هى السبب الرئيسى فى الإصابة و ٩٥٪ على معرفة تامة بخطورة البلهارسيا ، و ٩١٪ تم علاجها بالحبوب ، و ٧٥٪ على دراية بإمكانية عودة الإصابة بعد العلاج فى حالة العودة لاستخدام الترع .. (واعتبرت منظمة الصحة العالمية أفلام (هى كلمة) وثيقة من وثائق المنظمة) .

جـ - نجاح حملة (تنظيم الأسرة) من خلال الحلقات التليفزيونية للفنانة القديرة كريمة مختار .. وكانت عاملا من عوامل انخفاض معدلات التزايد السكانى .

ومن المهم ان الاعلانات التليفزيونية ينبغى اعدادها وانتاجها بمفهوم المسئولية تجاه المجتمع ، مع اعطاء أهمية خاصة للقيم والسلوكيات ، وحماية الإنسان من كل صور الاستغلال ، وألا تبث أية إعلانات عن المنتجات الغذائية الا طبقا لشهادات صحية معتمدة ، وعدم السماح بظهور الإعلانات الإيحائية أو المتخفية داخل عناصر البرامج .

٣ - الصحافة المكتوبة

وتلعب الصحافة المتخصصة وخاصة التعاونية والزراعية دورا متقدما فى توعية جماهير المستهلكين بمواصفات الغذاء الصحى السليم ، والتحذير من الأغذية الضارة بالصحة ، وفى مصر صحافة تعاونية وزراعية متخصصة تلعب دورا متميزا فى هذا المجال .

كما تتضمن الصحافة العامة أبوابا خاصة تعالج هذه القضية الهامة .

توصيات حول دور الاعلام فى مجال حق الانسان المصرى فى الغذاء الصحى النظيف

لابد لأجهزة الاعلام بكافة صورها ان تعمل فى مجال حق الانسان المصرى فى الحصول على الغذاء الصحى النظيف من أن تتضمن الحملات والمواد الاعلامية بكافة صورها مايلى :

(١) مراعاة أن أهم مايوفر التغذية السليمة والصحية للمواطنين هو وفرة الخامات الزراعية والغذائية فى شتى مناطق الانتاج والاستهلاك على مدار العام بصورة اقتصادية ومستمرة .

(٢) الارشاد لزيادة وتنظيم الانتاج الغذائى من ناحية ، ثم ترشيد حفظه وتوزيعه واستهلاكه من ناحية أخرى للمساهمة فى سد الفجوة الغذائية وتحسين الصورة الغذائية بحيث تصبح تغذية سليمة وصحية .

(٣) التوعية بالوسائل الصحية لقطف الثمار وحصاد المحاصيل الزراعية

(٤) التوعية بوسائل التعبئة وعلى الأخص بالنسبة للخضروات والفاكهة ، لأنها سريعة التلف والفساد بصفة عامة .

(٥) نشر التثقيف الغذائى والاستهلاكى المتوازن الذى يؤدى الى احسن اساليب التغذية والى الصحة السليمة حيث ان الأمية الغذائية بين جميع طبقات الشعب هى أساس المشكلة .

(٦) التحذير والتوعية من المواد الكيماوية التى تلوث الغذاء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومن هذه المواد : المبيدات الحشرية والفطرية ومبيدات الحشائش والأسمدة والمواد الحافظة والملوثة والمواد التى تعطى للحيوانات والدواجن كالهرمونات وخلافه .

(٧) أهمية متابعة الرقابة الصحية على بعض المواد الغذائية كاللحوم والأسماك والدواجن التى تتعرض للفساد السريع ، حتى تصل الى المستهلك سليمة .

(٨) متابعة الالتزام بالاحتياطات والتوصيات الخاصة التى وضعت بالاشتراك بين وزارتى الصحة والزراعة ، للوقاية من خطر التسمم بالمبيدات .

(٩) التوعية المستمرة بالعمل على تجنب إلقاء مخلفات المصانع فى مياه النيل .

(١٠) متابعة إحكام الرقابة على الأغذية المحلية والمستوردة ، مع توسيع مظلة خدمات الرقابة على سلامة وجودة الأغذية بصورة تستوعب جميع منافذ توزيع الأغذية ، وبوجه خاص فى الريف المصرى الذى يمثل أكثر من ٥٥٪ من عدد السكان .

(١١) العمل من خلال الحملات الإعلامية المستمرة على التزام جميع مراكز إنتاج وتصنيع الأغذية باتباع الاشتراطات الصحية المقررة وإخضاعها للرقابة على خطوط الإنتاج أو التصنيع .

(١٢) العمل على التنسيق بين أعمال الجهات المسئولة عن الرقابة على سلامة وجودة الأغذية مع تطوير وتحديث القوانين القائمة فى مجال الرقابة على الأغذية ، بما يحقق تنفيذها بدقة حرصا على سلامة جمهور المستهلكين .

(١٣) المساهمة الفعالة فى تغيير العادات الغذائية حتى لاتظل الحبوب هى الغذاء الرئيسى ، وترغيب المواطنين فى زيادة استهلاكهم من المحاصيل النشوية الدرنية كمصدر رخيص للسعرات ، وزيادة الاستهلاك من البقوليات لتحل تدريجيا محل نسبة من استهلاك الحبوب .

(١٤) التوعية للحد من بعض العادات السيئة المتفشية كالإسراف فى الطعام ، وعلى الأخص المواد السكرية والدهنية ، لما فى ذلك من أضرار صحية كثيرة .

(١٥) المطالبة بأهمية إنشاء مجلس اعلى أو جهاز للغذاء والتغذية الصحية ، يتبع مجلس الوزراء ، تمثل فيه الوزارات والجهات المعنية ، يختص بالتخطيط والمتابعة والتنسيق فيما يتصل بتوفير الغذاء الصحى والتصنيع الغذائى ، وضوابط الجودة والرقابة على الأغذية .

(١٦) الدعوة الى تكوين جمعيات تنبثق عن التنظيمات التعاونية والنسائية وغيرها للتوعية بالغذاء الصحى ، والمبادرة بتكوين « جمعيات للمستهلكين » بالقاهرة والمدن الكبرى .

(١٧) تدعيم دور التعاونيات الزراعية والانتاجية والاستهلاكية فى عملية تضييق الفجوة بين الامكانات الحالية وبين ما يجب ان تحققه على المدى القريب والبعيد من نتائج فى مجال الإنتاج والاستهلاك الغذائى .

وبعد ..

إن دور الإعلام ضرورى وهام فى مجال حماية الإنسان المصرى ودعمه فى حقه فى الغذاء الصحى النظيف ، وقد أثبتت دراسة قام بها فريق عمل مكون من ٤٠٠ خبير من اليونسكو لمدة ٣ سنوات فى المناطق النامية .. ومن بينها مصر .. أن هناك علاقة وثيقة بين التخلف الاقتصادى والتقصير فى الوسائل الاعلامية .

ووفقا للمعايير الدنيا التى حددتها اليونسكو لابد ان يكون هناك ١٠ نسخ من الصحف اليومية ، وخمسة أجهزة للاستقبال الاذاعى ومقعدى سينما وجهازى تليفزيون لكل مائة شخص .

واثبتت الدراسات أهمية الاعلام المتخصص كوسيلة وكسمة عصرية ضرورية فى مجال التوعية الغذائية وحماية جماهير المستهلكين .

وبكل المقاييس ، فلقد قطعت مصر وخاصة مع بداية الثمانينات خطوات كبيرة فى النهوض بالإعلام التخصصى بمختلف صوره لخدمة مصالح وحقوق الجماهير .

وتعتبر مصر من البلدان الرائدة فى مجال الإعلام على خريطة العالم الثالث .

دور الاعلام فى تحقيق التنمية التعاونية الزراعية (نماذج تطبيقية)

١ - تجارب مشتركة للإعلام الزراعى والتعاونى والريفى بين مصر والأردن وألمانيا .

٢ - من نماذج الإعلام التعاونى الزراعى المرئى لخدمة أهداف التنمية الزراعية والريفية (سر الأرض)

الزراعة مازالت وستظل عصب الحياة فى مصر ، وتعد من أهم القطاعات الاقتصادية على الإطلاق ، وهى تمثل مايقرب من (٥٥٪) من جملة عدد السكان ، (٥٠٪) من إجمالى القوى العاملة و (٣٠٪) من جملة الإنتاج القومى ، ومايقرب من (٨٠٪) من جملة الصادرات ، هذا فضلاً عما يقدمه القطاع الزراعى من المواد الخام اللازمة لكثير من الصناعات الهامة .

وتؤكد جميع الدراسات العلمية أن التقدم فى الزراعة يعتبر من الشروط الاساسية لنجاح التنمية الاقتصادية ، وحل المشكلة السكانية ، وحددت الاسباب التى حدت من معدلات التنمية الزراعية إلى عدة عوامل أهمها : ضيق الرقعة الزراعية ، وتدهور خصوبة التربة ، ونقص الكميات اللازمة من الاسمدة ، وصغر مساحة الحيازة الزراعية (٢,٥ مليون قطعة مقسمة إلى ستة ملايين قطعة) والفاقد فى الانتاج الزراعى بسبب الأمراض والحشرات وعمليات النقل والتخزين وبدائية أساليب التسويق ، وعدم الاستفادة من البحوث العلمية المتاحة ، وعدم توفير الحوافز للمنتجين من الفلاحين ، وإهمال إيجاد الحلول الحاسمة السريعة للمشكلات التى تواجههم .

وأصبحت التنمية الزراعية الطموحة ضرورة حتمية .. لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء والكساء للمواطنين نتيجة للنمو السكانى ، إذ من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان ليصل إلى نحو ٦٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، وهذا يتطلب العمل الجاد لانطلاق معدلات نمو الطاقات الانتاجية الزراعية من واقع التطبيق التكنولوجى المتطور وازالة المعوقات والمشاكل التى تواجه برامج التنمية .

والفلاحون هم السلاح الأول .. والاداة الحاسمة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المنشودة .

إن قضية التنمية الزراعية .. هى المعركة الأولى للعمل الوطنى فى مصر لسنوات طويلة قادمة لتحقيق هدف الاكتفاء الذاتى من الطعام .. حتى لا تستمر فى استيراد أكثر من نصف حاجتها الغذائية من الخارج و٧٠ ٪ من احتياجاتها من القمح .

وقد أكدت التجربة العالمية أن المنظمات التعاونية الزراعية هى الاطار الصحيح والمناسب لتجميع وحشد جهود وطاقات الفلاحين لتحقيق التطور الزراعى المنشود .

وانطلاقاً من كل هذه الحقائق تبرز أهمية دور البنيان التعاونى الزراعى فى مصر فى تطوير وزيادة الانتاج الزراعى والمساهمة فى تنفيذ البرنامج القومى لتصنيع الريف خاصة .

لقد أصبحت القاعدة العامة فى كل مشروعات التنمية المعاصرة ان تشمل خططها ما تحتاجه من وسائل الاعلام أو الاتصال فصار من المسلمات ان تترك لبعض ابواب خطط التنمية للجهود الاتصالية والاعلامية ، مما جعل الاعلام شريكاً كاملاً فى هذه الخطط ، ومن هنا كان لزاماً على اجهزة الاتصالات الاعلامية أن تعد نفسها للمشاركة فى تنفيذ خطة التنمية الشاملة ، وما اليها من خطط فرعية مشاركة ارشادية .

وكما ان التنمية الشاملة تقوم على خطط متكاملة واضحة المعالم والتقنية والتوقيت ، وكذلك ينبغى ان تقابلها خطة اعلامية متكاملة تسير مع الخطة الشاملة جنباً الى جنب على ان تكون لهذه الخطة الاعلامية قاعدة اساسية تتصل بتخصصاتها ، ثم تتسع دائرتها إلى التنمية .

وقد أثبتت التجربة العالمية التى أكدتها التقارير الميدانية لمنظمات الأمم المتحدة (اليونسكو) ومنظمة الاغذية والزراعة الفاو ، ومنظمة العمل الدولية ، وبرنامج التنمية العالمى ان الاعلام التعاونى والزراعى .. احد الأدوات الناجحة والضرورية لتحقيق هدف تحقيق تطوير وزيادة الانتاج الزراعى والتنمية الريفية المتكاملة .

والعالم اليوم يشهد ثورة شاملة فى وسائل الاعلام للجماهير بقاعدتها الواسعة فى كل المجالات .. كأداة للتعليم والتثقيف والتدريب والتسلية والترفيه .

ويلعب الإعلام من خلال وسائل وقنوات الاتصال العديدة ليس فقط الاشكال التقليدية كالمواد المطبوعة من صحف ومجلات ودوريات وكتيبات واذاعة وتليفزيون بل تعداها إلى الرسائل البريدية وبنوك المعلومات وغيرها .

وفى معظم بلدان العالم وخاصة فى الدول النامية يرتبط الإعلام بخطط التنمية الشاملة ، ويعمل على خدمتها وكفاءة تنفيذها ، وخاصة فى مجال التنمية الزراعية القضية الاولى والتحدى الذى يواجه العالم الثالث لتحقيق هدف الأمن الغذائى كضرورة حتمية لتحقيق الأمن السياسى والاقتصادى والاجتماعى كجزء من التنمية الريفية المتكاملة .

وهناك تجارب رائدة بين المنظمات التعاونية المصرية والعربية والمؤسسات الألمانية .. كمؤسسة فريد ريش ناومان .

وفيما يلى بعض نماذج دور الإعلام والوعى فى التنمية الزراعية والريفية والتعاونية :

■ تجارب مشتركة للإعلام الزراعي والتعاوني والريفي بين مصر والأردن وألمانيا الاتحادية :

شهد العالم العربى خلال العقد الماضى .. وحتى الآن تجربة هامة فى مجال الإعلام الزراعى والتعاونى فى كل من مصر والأردن ، من خلال التعاون بين المنظمات التعاونية فى البلدين ومؤسسة فريد ريش ناومان بجمهورية المانيا الاتحادية ، وذلك انطلاقاً من دراسة مستفيضة لإنجازات المؤسسة التى تدعم الحركات التعاونية بدول العالم الثالث والتى أكدت أن التعاون الزراعى هو المجال الذى يمكن من خلاله تنشيط التنمية الريفية بشقيها الاقتصادى والاجتماعى .

التجربة فى كل من مصر .. والأردن .. تعتبر نموذجاً إيجابياً للإعلام الزراعى والتعاونى فى إطاره العلمى الذى يساير كل التطورات فى مجال علوم الاتصال .

وفيما يلى صورة موجزة لهذه التجارب :

اولاً : تجربة تطوير التعاون الزراعى فى محافظة الإسماعيلية بمصر :

فى ٦ ديسمبر ١٩٨٠ تم فى القاهرة توقيع اتفاقية التعاون الفنى فى مجال التعليم الزراعى والتعاونى بين جمهورية مصر العربية ومؤسسة فريد ريش

ناومان بجمهورية المانيا الاتحادية للنهوض بالتعاون الزراعى بمحافظة الاسماعيلية .. من خلال العمل المشترك بين الجمعية التعاونية الزراعية المركزية بالمحافظة والمؤسسة .

ويهدف مشروع مؤسسة ناومان بالإسماعيلية منذ بداية تطبيقه إلى تحقيق الاستقلال للجمعية التعاونية الزراعية المركزية فى النهوض بواجباتها الاقتصادية والاجتماعية المحددة لها بقانون التعاون الزراعى ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ .

وكان الهدف الاستراتيجى الشامل لبرنامج المشروع كما سجله الدكتور فتحى باطه مدير المشروع ، وممثل المؤسسة فى مصر والذى أعد المشروع .. هو الإسهام فى تدريب وإرشاد وتثقيف التعاونيين الزراعيين داخل بيئتهم ، ليألفوا السلوك الديمقراطى فى إدارة جمعياتهم ، ويعتادوا على صنع القرارات الرشيدة ، وليتمكنوا من استغلال مواردهم البشرية والمادية المتاحة على الوجه الأمثل ، الأمر الذى يتطلب ترشيد العمل الإدارى والمالى والتقنى بالتعاونيات .

وقد اعتمد برنامج المؤسسة فى مشروع الاسماعيلية على الأهداف الثلاثة الآتية :

١ ـ التدريب المكثف للجهاز التعاونى بقطاعيه الوظيفى والشعبى ، مع وضع الأسس التى يثبت نجاحها فى إطار عام بهدف نشره على مستوى الدولة .

٢ ـ يشمل التدريب التعاونى تغطية المجالات التالية :

أ ـ الوسائل الخدمية كالمحاسبة باعتبارها كاشفة ثغرات كفاءة الأداء

ب ـ الإرشاد الزراعى .

جـ ـ الإعلام التعاونى .

٣ ـ إختيار والإشراف على جمعية تعاونية زراعية محلية نموذجية بهدف التدريب السابق إلى ان يكون الهيكل التنظيمى وممارسات الأداء بباقى الجمعيات على مستوى المحافظة مثلها .

وسائل المشروع لتحقيق أهدافه :

عملاً على تحقيق الهدف الشامل لبرنامج المشروع المشترك فى الاسماعيلية وعناصره الثلاثة والمتمشية مع المبادىء التعاونية ، ومع السياسة والخطط الاقتصادية والاجتماعية فى جمهورية مصر العربية ، أخذت مؤسسة ناومان على عاتقها أن تكون وسائلها لتحقيق الهدف هى :

فى مجال التدريب التعاوني :

١ - إنشاء ثم دعم مركز عمر لطفى للتدريب التعاونى الزراعى بالإسماعيلية .
٢ - إنشاء ودعم قسم الإرشاد بالجمعية المركزية .
٣ - إنشاء ودعم قسم المحاسبة بالجمعية المركزية .
٤ - إنشاء ودعم الإعلام والثقافة والنشر بالجمعية المركزية .

فى مجال اختيار وادارة جمعية تعاونية نموذجية :

٥ - تم اختيار ودعم الجمعية التعاونية الزراعية المحلية متعددة الاغراض بقرية عين غصين بمركز الاسماعيلية مادياً وإدارياً وتنظيمياً بحيث تصبح نموذجية فى الإدارة والمحاسبة والمستوى التقنى وكفاءة خدمة اعضائها ، يزورها المتدربون بمركز « عمر لطفى » فى رحلات تنظم لهم كنموذج يحتذى .

وقد أخذ مشروع ناومان فى اعتباره ربط وسائل الدعم الخمسة لكل من : التدريب - المحاسبة - الاعلام - الإرشاد - الجمعية التعاونية النموذجية - بحيث تتفاعل مع بعضها البعض لتعود بالفائدة على التعاونيات ، وبما يحقق النظرة الشمولية للعملية التدريبية والتى يوظف فيها الفحص الحسابى للكشف عن الاحتياجات التدريبية والإرشادية والإعلامية .

وحتى يستطيع المشروع القيام بدوره بالصورة المنشودة ، تم تكوين مايلى :

- مجلس استشارى : لتطوير استراتيجية العمل بالمشروع ويضم فى عضويته كلا من الدكتور عميد المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية ، والدكتور عميد المعهد العالى للتعاون الزراعى ، ورئيس الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ، وسكرتير عام الاتحاد العام للتعاونيات ، ومدير المشروع ، ورئيس الجمعية التعاونية الزراعية المركزية بالمحافظة ، ومدير التعاون الزراعى بالمحافظة ، ورئيس تحرير جريدة التعاون ، وممثلى المحافظة وعددا من خبراء التعاون .
- لجنة المنهج : لوضع البرامج التدريبية ، وتضم عددا من خبراء التعاون والتدريب .
- قسم البحوث والتخطيط والمتابعة : لتقييم وتطوير العمل اليومى بالمشروع حتى يحقق أهدافه .

خطة الإعلام والارشاد :

يعتبر الإعلام والإرشاد فرعان هامان من الفروع النشطة لمشروع ناومان لتطوير التعاون الزراعى بجانب التدريب التعاونى وقسم المحاسبة ، والنماذج المتطورة من التعاونيات .

ويهدف الإعلام والإرشاد إلى تحقيق ما يلى :

١ – تعميق الوعى التعاونى بين الفلاحين اعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية من خلال الندوات القروية الميدانية .

٢ – إستمرار عملية التثقيف التعاونى لأعضاء الجمعيات كوسيلة لاستمرار عملية التدريب والتثقيف التى تمت من خلال الدورات التدريبية فى مركز عمر لطفى .

٣ – إحاطة اعضاء الجمعيات التعاونية بالأساليب الزراعية الحديثة ، والجديد فى عالم الزراعة ، وتقديم كافة المواد العلمية والإرشادية التى تقدمها مراكز البحوث الزراعية والإرشاد الزراعى .

٤ – الإعلام عن المشروع وإنجازاته وتجاربه لنقلها للمحافظات الأخرى .

وقد تم تنفيذ اهداف الإعلام والإرشاد من خلال ما يلى :

أولاً : الندوات الإعلامية والإرشادية :

أ – ندوات إرشادية متخصصة تتناول مشاكل زراعة المحاصيل المختلفة ومشاكل الرى والصرف وتعقد فى مركز عمر لطفى .

ب – ندوات قروية ميدانية فى القرى تتناول المشكلات التطبيقية فى مجال الزراعة .

ثانياً : عقد ندوات إعلامية بمركز عمر لطفى أو فى الجمعيات تتناول القضايا الزراعية والتعاونية العامة يشارك فيها ممثلو الإذاعة والصحافة والتليفزيون وخبراء وأساتذة الإعلام لتعميق دور الإعلام الريفى فى التنمية التعاونية الزراعية فى إطار التنمية الريفية المتكاملة .

ثالثاً : إصدار نشرة إعلامية دورية تتضمن كل الأخبار الزراعية والتعاونية التى تهم الزراع اعضاء الجمعيات التعاونية ... وتركز على ما يلى :

– الجديد فى البحوث الزراعية .

– القرارات الوزارية فى مجال الزراعة والرى والتعاون التى تتصل بالزراع .

– أخبار وإنجازات مشروع ناومان والجمعية المركزية والتعاونيات المحلية .

رابعاً : إصدار سلسلة كتب للتثقيف التعاونى والزراعى تتناول كل القضايا التى تتصل بالزراعة والتعاون والتنمية الريفية المتكاملة .

خامساً : إنتاج أفلام فيديو للتوعية بالقضايا الزراعية والتعاونية .

سادساً : إنتاج بوستر كوسيلة من الوسائل الإرشادية بصورة مبتكرة تعلق فى الجمعيات التعاونية .

سابعاً : تسجيل اللقاءات وبعض الدورات التدريبية والندوات القروية تسجيلا صوتيا وتصويرا بالفيديو .. كأنسب وسائل تعليمية يمكن تعميمها والرجوع إليها عند الحاجة .

إنجازات المشروع :

١ ـ فى مجال نشاط الإعلام والنشر :

لعب المشروع دورا بارزا فى سد النقص العام فى الثقافة التعاونية العامة والمتخصصة من خلال نشر عدد كبير من الكتب التى تغطى جوانب متعددة فى هذا المجال ، البعض منها جاء بتكليف مباشر من إدارة المشروع إلى مؤلفين متخصصين مشهود لهم بالكفاءة للكتابة فى موضوعات محددة ، بينما جاء البعض الآخر كثمرة منقحة لحصيلة ما تم عرضه من أوراق علمية وعملية فى الندوات المختلطة ، والدورات التدريبية المتخصصة التى نظمها نشاط التدريب ، وخلال الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٨ أصدر المشروع ٢٦ كتابا فى ٤ سلاسل متكاملة :

١ – **السلسلة الأولى** : التثقيف التعاونى وصدر منها ١١ كتابا شملت :
أ ـ ٢ كتاب عن رواد التعاون المصرى : عمر لطفى وابراهيم رشاد
ب ـ ٣ كتب عن دور التعاونيات فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية
جـ ـ ١ كتاب عن المفهوم الاجتماعى للتعاون .
د ـ ١ ـ كتاب عن الحركة التعاونية الموحدة .
هـ ـ ١ كتاب عن التعاونيات الزراعية فى الوطن العربى .

و ـ ١ كتاب عن التسويق التعاونى الزراعى .
ز ـ ١ كتاب عن دور وسائل الاتصال فى نشر الوعى التعاونى .
حـ - ١ كتاب عن التعاون الزراعى فى مصر باللغة الانجليزية .

٢ - **السلسلة الثانية** : المجموعات المستهدفة وصدر منها (٥) كتب :
أ ـ ١ دليل القيادات التعاونية .
ب - ٣ أدلة لأعضاء مجلس الإدارة .
جـ - ١ دليل مدير الجمعية التعاونية .

٣ - **السلسلة الثالثة** : المحاسبة التعاونية صدر منها ٥ كتب :
أ ـ ٢ كتاب من نماذج الدورة المستندية فى التعاونيات .
ب ـ ١ كتاب عن النظام المحاسبى بالتعاونيات .
جـ ـ ٢ كتاب عن المراجعة التعاونية .

٤ - **السلسلة الرابعة** : التطبيقيون التعاونيون وصدر منها (٥) كتب :

أ ـ ١ دليل إعداد دراسات الجدوى فى المشروعات التعاونية .
ب ـ ٣ كتب نماذج تطبيقية لدراسات جدوى المشروعات التعاونية .
جـ ـ كتاب عن الإحصاءات التعاونية .

وفى المتوسط طبع من كل هذه الكتب ١٥٠٠ نسخة وزعت بصفة أساسية على مقار التعاونيات وأعضاء مجالس الإدارة والعاملين بالأجهزة الوظيفية بالتعاونيات والأجهزة الحكومية ذات العلاقة ، بما أتاح تكوين مكتبة تعاونية خاصة لدى نحو ١٥٠٠ قيادة معنية بالتعاون .

وبالاضافة إلى النشر فى شكل كتب ، فقد قام المشروع بإنجاز أول فيلم تدريبى تعاونى مصرى عن النموذج الناجح لاجتماع مجلس إدارة الجمعية التعاونية ، وقد تم تنفيذه محليا فى محافظة الاسماعيلية ، ويتم عرضه فى الندوات والدورات المتخصصة .

كذلك حرص المشروع على إنشاء مكتبة تعاونية بمقر مركز تدريب عمر لطفى ، وبلغ عدد الكتب والمطبوعات الموجودة بهما عام (١٩٨٨) ١٣٨ كتابا ومطبوعا متاحة للاطلاع عليها للقيادات التعاونية بالمحافظة .

٢ - فى مجال نشاط الإرشاد الزراعى والتعاونى :

أعطى المشروع اهتماما لنشاط الإرشاد التعاونى نظرا لتداخله بدرجة كبيرة مع نشاط التدريب التعاونى ، وكذلك تداخله مع أنشطة الإرشاد الذى تقوم به الأجهزة المعنية بوزارة الزراعة .

وقد شمل هذا النشاط .

أ - إصدار عدد خمس نشرات إرشادية هى :

- تحضين الكتاكيت من عمر يوم إلى ٢١ يوماً .
- دليل الفلاح التعاونى عن طرق الزراعة العصرية والقرية الحضارية المنتجة .
- برنامج الرش الوقائى والعلاجى لزراعات الفاصوليا .
- برنامج الرش الوقائى والعلاجى لزراعات الطماطم .
- مكافحة الآفات فى محصولى الفراولة والمانجو .

ب - توفير شرائط فيديو إرشادية زراعية وعرضها خلال برامج التدريب من دورات وندوات بعضها من إنتاج أجهزة وزارة الزراعة المصرية وبعضها من إنتاج مشروع مؤسسة ناومان بالأردن وتضمنت :

- عدد ٢ شريط عن الزراعات المحمية .
- عدد ١ شريط عن الميكنة الزراعية المتطورة .
- عدد ٢ شريط عن مكافحة الآفات والأمراض فى محاصيل الخضر والفاكهة .

٣ - الندوات :

نفذ المشروع ثلاثة أنواع من الندوات هى : الندوات القروية - الندوات المختلطة - الندوات القومية .

أ - الندوات القروية :

يعتبر أسلوب « الندوات القروية » من أنجح الأساليب التى ابتكرها مشروع ناومان لأنه يعتمد على الاتصال المباشر بأكبر عدد ممكن من أعضاء الجمعية العمومية للجمعية التعاونية الزراعية المحلية فى القرى التى تعقد بها الندوات .

وطوال فترة المشروع كان موضوع الندوة الموحد تطوير الجمعية التعاونية المحلية « ومناقشة مشاكل اعضاء الجمعية » .

الندوة تعقد فى مقر الجمعية أو فى مكان مناسب فى القرية طبقاً لعدد الحاضرين .. فى فترة ما بين العصر والمغرب شتاء وما بعد المغرب صيفا ويمتد وقتها على مدى ٣ – ٤ ساعات فى المتوسط ..

ويشارك فى الندوة ٣ ـ ٤ من الخبراء فى المجالات المختلفة للأنشطة التعاونية علاوة على عدد من المسئولين التنفيذيين على المستوى الاقليمى عن شئون الزراعة والتعاون والرى والصرف والحكم المحلى ، ومفتش التعاون ، ومفتش الزراعة بالمركز الذى تعقد الندوة فى نطاقه .

كما يشهد الندوة بصفة اساسية اعضاء الجمعية العمومية للجمعية وأعضاء مجلس الإدارة والعاملون والإداريون والفنيون بها وجميع المهندسين الزراعيين .

وتشهد الندوة القروية بعد استعراض الخبراء لافكارهم حول اساليب تطوير الجمعية المحلية ، حوارا ديمقراطيا حول مشاكل الاعضاء الزراعية وغير الزراعية وامكانيات الجمعية فى حلها .. وغالبا يتم الوصول الى حلول لمعظم المشاكل من خلال المسئولين المشاركين فى الندوة .

وخلال الفترة من ٨٠ ـ ١٩٨٨ عقد المشروع ٩٠ ندوة قروية بمعدل عشر ندوات قروية فى العام الواحد .

ب ـ الندوات المختلطة

عقد المشروع خلال الفترة من ٨٠ ـ ١٩٨٨ ، ٢٧ ندوة مختلطة .

والندوات المختلطة اسلوب تدريبى نفذه المشروع .. وهى تضم مجموعات متباينة من اعضاء الجمعيات العمومية أو اعضاء مجلس الإدارة وعددا من العاملين بالتعاونيات والاجهزة الحكومية فى مستويات مختلفة ، علاوة على عدد من الخبراء المتخصصين .

وتستغرق كل ندوة ثلاثة أيام .. تتناول فيها احدى القضايا التعاونية بالتحليل والمناقشة الديمقراطية من كل الاطراف .. والوصول الى توصيات محددة بشأنها .

وفى هذا المجال عقدت ١٠ ندوات عن التسويق التعاونى الزراعى ، و٤ ندوات عن كل من قضايا دور التعاونيات فى توزيع مستلزمات الانتاج وتخطيط المشروعات التعاونية والإعلام التعاونى و ٣ ندوات عن التعليم والتدريب

التعاونى و٣ ندوات عن الادارة فى التعاونيات وندوتان عن الميكنة الزراعية فى التعاونيات وندوتان عن المحاسبة والمراجعة التعاونية وندوة واحدة لقضايا التمويل التعاونى والسلامة المهنية فى العمل التعاونى ، والدور الاجتماعى للتعاونيات ، ودور التعاونيات فى تنمية محصول الفراولة ، والدور الحكومى لمساندة وتطوير التعاونيات .

وقد شارك فى حضور هذه الندوات المختلطة ١٨٧٣ مشاركا من بينهم ١٤٤٧ من اعضاء التعاونيات ومجالس ادارتها بنسبة ٧٧ ٪ من جملة المشاركين ، و١٣٧ من العاملين بالتعاونيات بنسبة ٧ ٪ تقريبا ، و٢٨٣ من العاملين بالاجهزة الحكومية التعاونية والزراعية ذات العلاقة بنسبة ١٥ ٪ تقريبا .

جـ ـ الندوات القومية :

الندوات القومية .. تعقد فى موضوعات عامة على المستوى القومى .. وقد تم عقد ١٤ ندوة خلال ١٠ سنوات ـ خصص كل منها لمناقشة موضوع تعاونى ذى أهمية قومية وكانت هذه الندوات تعقد فى معظمها تحت رعاية وزير الزراعة .

ومن بين هذه الندوات القومية عقدت ٤ ندوات عن دور التعاونيات فى النهوض بإنتاج وتسويق محصول نخيل البلح فى اسوان والعريش والوادى الجديد والرابعة فى القاهرة ، كما عقدت ندوة خاصة عن التسويق التعاونى بالمنصورة ، وندوة عن النهوض بمحصول الموز فى قنا ، أما باقى الندوات فقد عقدت فى القاهرة ، وتناولت موضوعات متنوعة مثل التسويق والتمويل والمراجعة والإدارة والتخطيط فى التعاونيات ، ودور الجمعيات التعاونية العامة ، وكذلك فرص التكامل التعاونى العربى .

وقد شارك فى الندوة القومية عدد كبير من القيادات التعاونية تجاوز ١٠٠٠ عضو .. علاوة على قيادات العمل الحكومى ذوى العلاقة بالتعاونيات .

٤ ـ الرحلات الاستطلاعية الخارجية :

من أبرز الوسائل ذات التأثير الإعلامى والتدريبى والإرشادى الناجحة والتى نفذها مشروع ناومان بالاسماعيلية « الرحلات الاستطلاعية الخارجية » .

نفذ المشروع ٨ رحلات إعلامية استطلاعية وإرشادية وتدريبيه خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٨ ، وقد شارك فى هذه الرحلات ١٦١ فرداً ، من بينهم ٧٠ من

اعضاء التعاونيات الزراعية ، أى بنسبة ٤٤ ٪ تقريبا من جملة المشاركين ، كما شارك الجهاز الوظيفى العامل فى التعاونيات بعدد ٢٤ مشاركاً بنسبة ١٥ ٪ تقريبا ، أما الأجهزة الحكومية ذات العلاقة ، فقد شارك منها ٣٤ فرداً بنسبة ٢١ ٪ تقريبا .

وشارك ايضاً فى معظم الرحلات رجال الإعلام بعدد ١٢ فرداً بما يعادل ٨ ٪ تقريبا أما الباقى وجملتهم ٢١ فرداً بنسبة ١٣ ٪ فكانوا من الخبراء الذين اسهموا فى اضفاء الطابع العلمى على هذه الرحلات التدريبية .

٥ ـ الجمعيات التعاونية النموذجية :

كان من بين أنشطة المشروع الرئيسية اختيار احدى الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية ودعمها بأشكال مختلفة كى تصبح نموذجا إرشاديا للتدريب والتقنية والإدارة السليمة ، ومركزا ارشاديا اعلاميا يرجع اليه اعضاء التعاونيات الأخرى كى يشهدوا عمليا الوسائل والأساليب الحديثة فى الإدارة والإنتاج .

وقد تم اختيار جمعية عين غصين لتكون ميدانا للتجربة وذلك من خلال قيام المشروع بتقديم معونة فنية لها ، بالإضافة الى قرض مالى بدون فوائد .

وقد مرت التجربة بسلبيات وايجابيات ابرزها خسائر المشروعات الانتاجية .. وكان السبب الرئيسى طبقا لدراسة ميدانية اجريت خلافات مجلس الإدارة مع مدير الجمعية .. وبعد انتخاب مجلس ادارة جديد وتعيين مدير جديد للجمعية تم علاج السلبيات ، وتم تصحيح المسار .. وتحولت الجمعية من الخسائر الى الارباح .. ودخلت الجمعية مجالات محو الأمية والخدمات الاجتماعية بجانب المشروعات الانتاجية والخدمية .

وقد تم اختيار جمعيات اخرى .. هى جمعية سرابيوم المحطة وجمعية المحسمة وجمعية الفردان .. لتحويلها الى جمعيات نموذجية على ضوء تجربة جمعية عين عضين .

وقد قدم المشروع تمويلا قدره ١٣٧٩٤٥ جنيها لدعم هذه الجمعيات النموذجية .

دور إعلامى جديد للمشروع

وقد قام المشروع بدور اعلامى جديد باهداء نسخ من جميع مطبوعاته من الكتب الى التعاونيات الزراعية خارج الاسماعيلية وقد بلغ عدد هذه الكتب المهداة نحو ١٨٠٠٠ نسخة بنسبة ٤٦ ٪ من مجموع النسخ المطبوعة من هذه الكتب ، والتى تبلغ حوالى ٣٩ الف نسخة .

نطاق عمل المشروع

ومشروع مؤسسة فريدريش ناومان لتطوير التعاون الزراعى بالاسماعيلية يقوم بخدمة ٢٣٥٤٩ عضواً تعاونياً فى إطار ٣٢ جمعية تعاونية زمامها ٨٢٣٨٩ فدانا .

مؤشرات لنجاح المشروع :

وتدل العديد من الدراسات الميدانية ان هناك مؤشرات هامة على نجاح المشروع فى التنمية تتركز فيما يلى :

١ ـ إرتفع حجم عضوية الجمعيات التعاونية الزراعية من ١٧٣٥٢ عام ١٩٧٩ الى ٢٣٥٤٩ عضواً عام ١٩٨٨ بنسبة زيادة قدرها ٣٥,٧ ٪ خلال ٩ سنوات .

٢ ـ زيادة حجم المساحة الزراعية التى تخدمها الجمعيات من ٥١٤٠٤ أفدنة عام ١٩٧٩ الى ٨٢٣٨٩ فدانا عام ١٩٨٨ أى بمعدل زيادة سنوى يبلغ حوالى ٦,٧ ٪ .

٣ ـ زادت رؤوس أموال الجمعيات مجتمعة من ٥٧٥٧٢ جنيها عام ١٩٧٩ الى ١٦١٠٣٦ جنيها عام ١٩٨٨ أى بنسبة زيادة ١٨٠ ٪ تقريبا أى بما يعادل ٢٠ ٪ زيادة سنوية فى المتوسط .

٤ ـ إنكمشت التعاونيات التى تحقق خسائر من ١٧ جمعية عام ١٩٧٩ بنسبة ٥٣ ٪ الى ٤ جمعيات فقط بنسبة ١٢ ٪ .

٥ ـ قامت ٢١ جمعية بإقامة مقار ومخازن لها اعتمادا على مواردها الذاتية بدون أى دعم أو عون حكومى أو خارجى .

٦ ـ إرتفعت معاملات الجمعيات من ٣٩٥١٥ جنيها عام ١٩٧٩ الى ١,٤٨١ مليون جنيه عام ١٩٨٨ اى بزيادة نسبتها ٣٦٤٧ ٪ خلال ٩ سنوات فقط .

٧ ـ بلغ حجم الاستثمارات فى المشروعات التعاونية ١١٣ الف جنيه فى ١٦ جمعية عام ١٩٨٨ بعد أن كان صفراً عام ١٩٧٩ .

٨ ـ بدأت من الاسماعيلية أول جمعية تعاونية لتوزيع مستلزمات الانتاج على مستوى الجمهورية وهى جمعية الوصفية .. ووصل عدد الجمعيات التى تقوم بهذا العمل عام ١٩٨٨ ـ ٢٨ جمعية .

ثانيا : تجربة مشروع برامج مراكز دعم الاتصال التنموى بالأردن :

فى عام ١٩٨٣ عقدت إتفاقية بين الحكومة الأردنية ومؤسسة فريدريش ناومان بجمهورية ألمانيا الاتحادية لتنفيذ مشروع مشترك بين المؤسسة والمنظمة التعاونية الأردنية حول برامج مراكز دعم الاتصال التنموى والذى تم تنفيذه مباشرة مع المعهد التعاونى الأردنى التابع للمنظمة .

والمعروف أن مؤسسة فريدريش ناومان تدعم وتساعد فى الوقت الحالى مشروعات الاتصال الجماهيرى فى كل من جمهورية الكونغو وكوستاريكا ونيكاراجوا ، وسيريلانكا ، والسنغال وزيمبابوى والسودان ومصر واندونسيا والأردن وتونس وزامبيا .

وترتكز هذه المشروعات على منشورات صحفية مثل الجرائد اليومية والاسبوعية والشهرية أو إقامة محطات اذاعية ريفية ..

ولقد اعلنت المؤسسة انها تؤمن ان الاتصال قبل كل شىء هو « ضرورة اجتماعية » وعليه فإنه يجب ان يوفر الحوار وضمان مشاركة جميع فئات المجتمع فى هذا الحوار .

وبدأت المؤسسة أول مشروع برامج دعم الاتصال فى الكونغو برازافيل .. حيث اقيمت محطة اذاعة ريفية .

وفى الأردن .. بالتعاون مع المنظمة الأردنية تم انشاء مشروع فى حقل الانتاج التليفزيونى وإنتاج الفيديو .. بتأسيس استوديو متكامل على احدث نتائج التكنولوچيا العصرية

تعريف برامج مراكز دعم الاتصال التنموى :

إن برامج مراكز دعم الاتصال التنموى هى مجموعة مواد توجيهية محددة الأهداف مرتبطة بخدمات تعليمية موسعة اعدت خصيصاً ، يتم توزيعها مباشرة

للجمهور عن طريق الوحدات المتنقلة والخدمات الإرشادية وبالتالى تضمن تبادل الأفكار والاراء والتقييم الدائم ، والعمل بهذه الطريقة يعنى أن وسائل الاتصال لا تنتهى بانتهاء بث البرامج حيث ان محررى برامج مراكز دعم الاتصال التنموى يهتمون بالتوزيع والاستقبال ، وبتحليلهم ردود الفعل ، ويتوصلون إلى المزيد من التفهم لإنتاج البرامج الجديدة .

إن جميع انواع التطوير الشامل تحتاج إلى برامج مراكز دعم الاتصال التنموى للمشاركة فى خدمة اهداف التطور الخاصة .

وبرامج مراكز دعم الاتصال التنموى ضرورية لتحريك المبادرات وتقديم المعلومات والإرشادات اللازمة للعمل فى جميع مجالات التطور ، مثل الزراعة والصحة والتخطيط الاسرى والتعليم والدين والصناعة ، وبرامج مراكز دعم الاتصال التنموى وحدها القادرة على تغيير جهود التطور ذات الاتجاه الواحد إلى عملية ذات اتجاهين بحيث ان الجماعات المستقبلة لن تكون منفذة فقط للخطط الحكومية ، بل مشاركة أيضاً فى المبادرة ، والتخطيط ، وتحقيق الأهداف التنموية .

انماط تحقيق برامج مراكز دعم الاتصال التنموى :

إن برامج مراكز دعم الاتصال التنموى ليست مكرسة للفيديو والأفلام الوثائقية فجميع وسائل الاتصال الاعلامية يمكن ان تستخدمها برامج مراكز دعم الاتصال التنموى حيث أن افضل النتائج يمكن تحقيقها باستخدام مجموعة من الوسائل ، طبقاً للخبرات المكتسبة ، فإن التأثير على الجماعات المعنية سيكون اقوى ، وإذا ما ارفقت ودعمت برامج الإذاعة والتليفزيون بملحقات مطبوعة مثل النشرات ومجلات الحائط والملصقات .. الخ ، إذ ان المواد المطبوعة تكرر الإرشادات بشكل مختصر ، كما أن اعادة البرامج فى الراديو والتليفزيون يمكن ان يستخدما كبديل للتذكير والتحفيز .

إن التكرار أساس المعرفة ، وكذلك الاستمرارية لذلك فخدمات برامج مراكز دعم الاتصال التنموى يجب ان تعالج جميع الموضوعات بشكل مركب .. فبرنامج واحد عن العناية الصحية ليس بذات اهمية ، بينما تقديم سلسلة من الحلقات سيكون لها تأثير على المشاهدين والمستمعين .

إن التطور يجب أن يحدث تغييراً لصالح المجتمع ، ولصالح كل فرد منه .

إن توزيع برامج مراكز دعم الاتصال التنموى يكون أفضل إذا ماتم من قبل جهات غير حكومية أى من الناس وإلى الناس ، ومن هنا فإن المنظمات التعاونية يمكنها استغلال هذه الخدمات الإعلامية المميزة .

ومن الاهمية توجيه برامج دعم الاتصال التنموى نحو اهتمامات واضحة ونحو المشاكل والاهداف المرجوة ، وكلما كانت البرامج أكثر تحديدا ومطابقة .. كلما كانت الفوائد التى يستخدمها الفرد منها اعظم .

إحتياجات برامج مراكز دعم الاتصال التنموى :

تحتاج برامج مراكز دعم الاتصال التنموى إلى موظفين مدربين وأجهزة خاصة ، وتنظيم محدد للتوزيع .

واثبتت التجارب ان جميع الصحفيين ذوى التجارب سواء فى مجال الصحافة أو الإذاعة أو التليفزيون مناسبين للعمل مع فريق برامج مراكز دعم الاتصال التنموى لتمكينهم من القيام بهذا العمل ، كما يجب ان يتوسع مجالهم الحرفى والذى يعنى :

١ - يجب ان يصبحوا اخصائيين فى سياسات واستراتيجيات التنمية فى المستويين الدولى والوطنى .

٢ - أن يكونوا على اطلاع واسع فى اعمال الأبحاث الخاصة لإعداد البرامج ، وهذا يتضمن العمل الميدانى فى المناطق المعنية .

٣ - يجب أن يكونوا متدربين على معالجة التقنية الإنتاجية ، والتى تشمل الإذاعة والتليفزيون والشرائح الفيلمية والملصقات بالإضافة الى تقنيات التوزيع .

يجب أن تعطى أهمية خاصة لعمليات الخدمات الإرشادية ، واستعادة المعلومات . ولابد من اكتساب مهارات تربوية متقدمة فى البرمجة وكتابة التعليق ، وبهدف تسهيل محتوى وشكل البرامج إلى درجة يمكن ان تضمن بها أن رسائل برامج مراكز دعم الاتصال التنموى قد تم فهمها من المستمعين والمشاهدين .

كل هذه المهارات الفنية لابد ان تتوافر عن طريق ورشنات العمل الخاصة ببرامج مراكز دعم الاتصال التنموى النظرية والعملية :

مواصفات محرر أو منتج برامج مراكز دعم الاتصال التنموى :

إن محرر أو منتج برامج مراكز دعم الاتصال التنموى هو قلب أى فريق عمل ، ولذا ينبغى أن يكون قادراً على رؤية وتوجيه جميع الخطوات ، الأمر الذى يتطلب الجمع بين الكثير من المهارات كالبحث وتخطيط البرامج والاخراج وكتابة النصوص حتى وان استخدم متخصصين فى هذه المجالات . فيجب عليه ان يكون قادراً على توجيههم ونصحهم ، يجب ان يكون روحاً واحدة أو عقلاً مدبراً خلف كل عملية إنتاج ، قادراً على جمع الأشياء مع بعضها البعض ، وتنظيمها بشكل مقنع لبرامج مراكز دعم الاتصال التنموى .

ولابد لمراكز برامج مراكز دعم الاتصال التنموى إقامة ورش العمل بصورة دائمة ، ويجب ان تكون مفتوحة لكل الأعضاء مع تزويدهم بالمعلومات ابتداء من البحث واعداد البرامج وانتهاء بأعمال الاستوديو مثل تسجيل التعليق ومزج الصوت والعناوين .

المشروع المشترك

إن برامج ورش العمل لمراكز دعم الاتصال التنموى التابعة للمشروع المشترك بين مؤسسة ناومان والمنظمة التعاونية الأردنية .. تتضمن مايلى :

١ ـ تخطيط وتنظيم البرامج :

(إختيار الموضوع ـ البحث ـ الخطوط الرئيسية للسيناريو ـ تنظيم رحلات التصوير ـ خطط التصوير ـ خطة الإنتاج) .

٢ ـ التنفيذ :

(الكاميرا ـ الصوت ـ والضوء) .

٣ ـ مونتاج الفيديو :

(مشاهدة ما تم تصويره ـ الاختيار المسبق ـ المونتاج الالكترونى للصوت والصورة) .

٤ ـ كتابة النص :

(كتابة نص وثائقى) :

أ ـ نصوص ما قبل التنفيذ .

ب ـ نصوص ما بعد المونتاج .

٥ ـ أعمال الاستوديو :

(الصوت ـ العناوين ـ تسجيل التعليق) .

أ ـ التشغيل .
ب ـ الاغلاق .
إستخدام تسهيلات الصندوق الأزرق ، مزج الصوت النهائى .
ومن خلال هذه الورش تغطى جميع مراحل إنتاج الفيديو .
وإلى جانب العاملين فى التحرير ، هناك طاقم فنى مكون (على الأقل من : مصور ، فنى صوت ، فنى مونتاج ، وفنيين للتوزيع .)

وتتكون برامج مراكز دعم الاتصال التنموى من :

١ ـ فريق تحرير مكون من : مخرج واحد ـ منتج واحد ـ فنى مونتاج ـ باحث ـ خبير فى الإرشاد التقييم .
٢ ـ فريق فنى مكون من : مصور واحد ـ فنى صوت واحد ـ فنى توزيع ـ سائق .

مواصفات اعضاء فريق عمل برامج دعم الاتصال التنموى :

وبصور مركزة يجب ان تتوفر مواصفات محددة لدى اعضاء فريق عمل برامج مراكز دعم الاتصال التنموى .. وذلك على الوجه التالى :

١ ـ منتج / كاتب نص (مساعد / متدرب)
شهادة بكالوريس أو ماجستير فى الاعلام أو الآداب أو الصحافة أو بكالوريوس معهد الفنون المسرحية فى مجال التخصص ـ مهارات كتابية ـ خبرة فى المسرح أو الأفلام ـ الإنتاج التليفزيونى أو الصحافة .

٢ ـ ضابط إرشاد لفريق التوزيع
معرفة كافية فى الشئون الزراعية والتنمية الريفية خاصة بالنسبة لأهداف التنمية التعاونية .
ويكون حاصلا على بكالوريوس زراعة أو المعهد العالى للتعاون الزراعى أو ماجستير زراعة أو علم اجتماع أو فى العلوم السياسية ـ خبرات ميدانية .

٣ ـ مونتير للفيديو (مساعد / متدرب)
رجل أو امرأة لديهما معرفة بالتصوير العادى أو الأفلام أو الفيديو ، ومن الممكن الاستفادة من الدراسات المسرحية أو الإنتاج التليفزيونى أو الصحافة .

٤ ـ باحث :

يجب أن يكون على معرفة بالمهام التنظيمية والأهداف التى يركز عليها البرنامج ، الاهداف ذات العلاقة بالحركة التعاونية أو ان يكون قد عمل فى قسم العلاقات العامة بالمنظمة التعاونية أو يكون مختصاً فى العلوم الزراعية أو التعاونية ـ خلفية ثقافية مناسبة ويفضل ان يكون حاصلاً على شهادة بكالوريوس أو ماجستير .

٥ ـ مساعد مصور / متدرب

تتوفر فيه خبرات علمية فى التصوير أو الانتاج التليفزيونى والفيديو .. ويفضل شخص حاصل على دراسة نظرية أو خبرة عملية مناسبة فى التصوير أو الألكترونات .

٦ ـ فنى صوت :

حاصل على دراسة اكاديمية أو مهنية فى مجال الهندسة أو الالكترونات .

٧ ـ فنى لوحدة العرض المتنقلة :

يتوفر فيه الحصول على دراسة مهنية أو فنية (هندسية كهربائية ـ تصوير) لديه خبرة بالأجهزة الكهربائية والمرئية مثل الفيديو والتليفزيون .

٨ ـ سائق لوحدة العرض المتنقلة :

تتوفر فيه معرفة ميكانيكية ، ويكون سائقا متمرسا ، ولديه رخصة قيادة سيارات نقل صغيرة ولديه خبرة ككهربائى .

ضمانات النجاح :

لكى تحقق عملية بث برامج مراكز دعم الاتصال التنموى النجاح المنشود .. فإنها تتطلب ضمانات وتنظيما خاصا ، ودقيقا خاصة مايلى :

١ ـ لابد أن تتبع عملية عرض البرامج مناقشة ديمقراطية حتى يكون للبرامج التأثير القوى .

٢ ـ لابد من وجود اخصائى للخدمات الإرشادية اثناء وبعد العرض .

٣ ـ لابد من عرض البرامج بصورة مستمرة تغطى المناطق الريفية ككل .. لأن العرض بصورة متقطعة لا يؤدى إلى نتائج إيجابية .

٤ ـ يجب تحديد موعد شهرى للعروض على الأقل .

٥ ـ تنظيم العروض داخلياً فى نواد أو مراكز مجهزة خاصة لبث برامج مراكز دعم الاتصال التنموى ـ ويمكن انشاء هذه النوادى فى مراكز ونوادى الشباب والجمعيات التعاونية .

٦ ـ يجب تنظيم فريق من الأطباء والمزارعين أو المختصين وأعضاء الاتحادات والأخصائيين الاجتماعيين والقيادات النسائية وشخصيات ذات تأثير على المجتمع في كل من هذه النوادي . ويجب ان يوفر لهم التدريب الخاص ليكونوا قادرين على المساعدة في العروض وتنظيمها بصورة متكررة طبقاً للحاجات والاهتمامات في المجتمعات التعاونية .

٧ ـ لابد أن تمتلك النوادي أجهزتها الخاصة بها للتوزيع مثل البروجيكتورات للعرض ، أشرطة تسجيل اذاعية ، وأجهزة فيديو مستقبلة .

٨ ـ يجب توفير جميع برامج الانتاج في النوادي تمهيداً لتكوين مكتبات للفيديو والإذاعة والشرائح الخاصة .

٩ ـ لابد ان تتضمن النوادي بعض البرامج الترفيهية خاصة في المناطق الريفية دون الاقتصار على البرامج الثقافية والتعليمية ، حيث ان البرامج المتنوعة تجذب اهتمام الناس أكثر .

ويمكن أن تصبح نوادي برامج مراكز دعم الاتصال التنموي مراكز مشتركة للالتقاء بالإضافة إلى أثرها في اثراء البيئة الريفية ودعم العلاقات الاجتماعية .

إن هذه النوادي يمكن ان تقدم خدمات اعلامية وتعليمية للمناطق الريفية .

إنجازات المشروع :

الهدف الرئيسي للمشروع هو تشجيع التطور في الريف من خلال التنمية الريفية المتكاملة . مما سيؤدي إلى مساهمة السكان في العمل التطويري .. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تمت الانجازات التالية :

أولاً : تزويد ثلاثين مركزاً من التعاونيات في ماديا ومعان والكرك بوحدات الفيديو وبالعروض الشهرية ، المرفق بها نشرة ارشادية لكل مادة تسلم للمشاهدين حتى لا تتعرض المعلومات المعطاة للمشاهدين للهروب بسهولة من ذاكرتهم ، ويقوم كل مشاهد بملء استمارة تقييم لتعطي معلومات دقيقة عن استقبال المادة وعن نتائج المناقشات حيث يتم تغذية البرامج المستقبلية طبقاً لتقييم هذه البرامج .

ثانياً : تزويد ١٠ مراكز تعاونية تملك مواقع مناسبة بوحدات مشاهدة U . Matic .

الاعلام فى قطاع التعاون الانتاجى

تؤكد الدراسات الاعلامية الحديثة وجود علاقة ارتباطيه بين الإعلام والتنمية فى جميع المجالات .

إن دور وسائل الإعلام .. والاتصال الجماهيرية فى تنمية الانسان وفى مقدمتها الصحافة والإذاعة والتليفزيون .. وهى وسائل العصر الأوسع تقدما وانتشارا وتأثيرا وبخاصة فى مجتمع الحرفيين والتعاون الإنتاجى .

إن الدور الأكبر الذى تقوم به وسائل الاتصال والإعلام هو دورها الثقافى .. ولقد أصبحت التنمية الثقافيه بعدا مكملا بل أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، باعتبار أن الثقافة هى المظهر التعبيرى للسلوك الانسانى الروحى والمادى .

ولقد ازدادت أهمية وسائل الاتصال وتنظيم المعلومات فى التخطيط للتنمية التعاونية .

ويعتبر تدفق الانباء والمعلومات حول الانشطة التعاونية أمرا حيويا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التعاونية ، وأصبحت أجهزة الإعلام تقوم بدرو هام لايقل أهمية عن دور الشرايين فى جسم الإنسان ، إذ أن اجهزة الاتصال تمثل قوة اقتصادية وتؤثر بصورة مباشرة على الانتاجية والنمو .. وتتيح الفرصة للتعاونيين ادراك طبيعة خصائص العوامل الاقتصادية الاجتماعية وفهم تأثيرها فى التنمية التعاونية وتمكنهم بالتالى من اتخاذ القرار الملائم تجاه مختلف أوجه نشاط التعاونيات .

الإعلام .. والتنمية التعاونية

تتركز اهداف التنمية التعاونية فى مجال التعاون الإنتاجى والتى يتطلب كل منها أنماطا مميزة من الإعلام والمعلومات والاتصال فى الزمان والمكان فيمايلى :

١ ـ تحديد الأهداف الكمية والنوعية للحركة التعاونية على الصعيد القومى نابعة من الأهداف الخاصة للجمعيات الإنتاجية والاتحاد التعاونى

الانتاجى المركزى وتحديد الفترة الزمنية المقررة لتحقيق الأهداف المرحلية .

٢ ـ تحديد معالم خطة التنمية التعاونية فى مجال التعاون الإنتاجى وأبعادها التكاملية بين التعاونيات الإنتاجية والاستهلاكية والخدمية .

٣ ـ إعداد الكوادر التعاونية فى مختلف مجالات التخصصات اللازمه مثل (الإدارة المحاسبية ـ التسويق ـ التوريد ـ المراجعة ـ التدريب ـ الإعلام التشريع) .

٤ ـ تحقيق الاعتبارات الانسانية والعدالة الاجتماعية والتوازن الاجتماعى وتعميق الديمقراطية فى اتخاذ القرارات ورسم السياسات التعاونية .

٥ ـ إلقاء الأضواء على النواحى الاقتصادية لتحقيق التوازن الاقتصادى والعدالة فى توزيع الدخل والعائد وتطوير الإنتاج التعاونى الحرفى المنافس فى الأسواق ذات النوعية المتفوقة .

٦ ـ تعميق الأبعاد التربوية والثقافية التعاونية وتعميق القيم التعاونية ، والدعوة إلى التعاون والتماسك وتأصيل الروح التعاونية بين الأعضاء والمؤسسات والاتحادات ، وتأكيد المشاركة فى النضال من أجل حماية حقوق التعاونيين وتمثيلهم فى اللجان القومية .

٧ ـ معالجة المشاكل والعقبات التى تعترض المسيرة التعاونية بالأسلوب العلمى والحوار البناء ومن خلال المؤسسات التعاونية ذاتها .

٨ ـ ربط التنمية التعاونية فى مجال التعاون الإنتاجى بخطط ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية خاصة فى تحقيق معدلات انتاجية تتمشى مع الأهداف القومية .

والحقيقة دور الإعلام فى مجال التعاون الإنتاجى علاوة على هذه الاهداف مطالب بالعمل على زيادة الوعى التعاونى والتثقيف ودعم القطاع فى التحديات التى يواجهها .. وخاصة فى ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السريعة فى المجتمع خلال هذه المرحلة .. وابرزها المنافسة مع القطاعين العام والخاص لمنع إضعاف الفعالية الإنتاجية التعاونية وشل حركتها ، والدعوة للتخطيط لتطوير نوع الإنتاج وأدوات الإنتاج لتنافس المستوى القومى والعالمى من حيث النوع .

إن التطوير والتحديث فى أساليب الاتصال والمعلومات مظهر أساسى لنمو النشاط التعاونى الانتاجى .

ومن هنا فواجب الاتحادات التعاونية المركزية أن توفر المستلزمات البشرية والمادية لتنشيط وتطوير الأنماط الاتصالية المختلفة ، وتدفق المعلومات من وإلى الأجهزة التعاونية .

مجلة التعاون الإنتاجي تجربة عملية للإعلام فى قطاع الحرفيين :

إنطلاقا من كل الحقائق السابقة .. وطبقا لنص المادة ٦٧ من قانون التعاون الانتاجي رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ الخاصه باختصاصات الاتحاد لتعاونى الانتاجي المركزى التى تضمنت فى الهدف الرابع .

٤ ـ نشر الثقافه التعاونية ودعم التنظيم التعاونى ويشمل ذلك :

أ ـ نشر الحركة التعاونية ودعمها وإعداد القيادات التعاونية الواعية المؤمنة بالتعاون .

ب ـ تشجيع ورعاية الدراسات العليا فى مجال التعاون الإنتاجي ، وتبادل الخبرات التعاونية فى المحيطين العربى والدولى .

جـ ـ عقد الصلات مع الحركات التعاونية المماثله فى الخارج .

د ـ إجراء البحوث والدراسات المتخصصة وجمع البيانات والمعلومات واستخلاص النتائج منها وإصدار الصحف والنشرات التعاونية اللازمة لنشر كل مايتصل بالنشاط التعاونى الإنتاجي .

هـ ـ إنشاء وتملك وإدارة مراكز التدريب التعاونى والإشراف على تنفيذ خطط التدريب والثقافة التعاونية ودعم الأجهزة التى تقوم بذلك والتنسيق بينها .

تنفيذا لهذه الاهداف أصدر الاتحاد التعاونى الإنتاجي المركزى فى يوليو ١٩٨٢ العدد الأول من مجلة (التعاون الإنتاجي) .. والتى صدر منها حتى الآن ٦٢ عددا .

وقد صدرت المجلة فى البداية شهريا .. ثم أصبحت تصدر كل شهرين للظروف المالية وارتفاع تكلفة الإصدار .

والمجلة تقع فى ٥٢ صفحة من الحجم المتوسط وتطبع اوفست بغلاف أربعة الوان . ويرأس مجلس تحريرها الأستاذ سيد زكى عبد الهادى رئيس مجلس ادارة الاتحاد

وللمجلة مشرف عام على التحرير ومدير عام هو المهندس سامى فريد سكرتير عام الاتحاد ومجلس تحرير يضم الكفاءات الصحفية التعاونية المتخصصة وعددا من خبراء وقيادات التعاون وهم السادة :

١ – دكتور كمال أبو الخير عميد المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية .
٢ – دكتور إبراهيم محرم أستاذ التعاون والاجتماع بجامعة عين شمس وعضو مجلس إدارة الاتحاد الإنتاجى المركزى .
٣ – الأستاذ أحمد شلبى نائب رئيس الاتحاد التعاونى الإنتاجى المركزى .
٤ – الأستاذ محمد محمود إسماعيل نائب رئيس الاتحاد التعاونى الإنتاجى المركزى .
٥ – السيد محمد خليل حافظ أحد القيادات التعاونية الشعبية فى مجال التعاون الإنتاجى .
٦ – الأستاذ محمد السباعى مدير عام الاتحاد التعاونى الإنتاجى المركزى .
٧ – الأستاذ حسين شهبون المستشار الإعلامى للاتحاد التعاونى الإنتاجى المركزى وعضو نقابة الصحفيين والمحرر الاقتصادى بجريدة الأهرام .
٨ – الأستاذ مصطفى العيارى مدير تحرير جريدة التعاون .
٩ – الأستاذ إسماعيل عبد الجواد مدير تحرير جريدة التعاون .
١٠ – الأستاذ أحمد غريب عضو نقابة الصحفيين والمحرر التعاونى بجريدة الجمهورية .

هذا علاوة على الدكتور فرج الشناوى المستشار الإعلامى للاتحاد التعاونى الإنتاجى المركزى .

إنجازات المجلة :

إستطاعت المجلة فى إطار المناخ الذى يسود قطاع التعاونى الإنتاجى والإمكانيات المتاحة ان تقدم خدمات إعلامية لـ ٣٦٥ جمعية تعاونية إنتاجية تضم ١٢٩٥١٨ عضوا تعاونيا تركزت فيما يلى .

١ – نشر كل ما هو جديد من قرارات وتوصيات تصدر من الاتحاد التعاونى الإنتاجى المركزى ومن جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى .
٢ – مناقشة المشاكل التى تواجه الجمعيات التعاونية الإنتاجية وأعضاءها والحلول المقترحة لها سواء مع أصحاب المشكلة أو المسئولين عن الحل .
٣ – إلقاء الأضواء على التجارب التعاونية الرائدة فى مجال التعاون الإنتاجى والصناعات الصغيرة بهدف العمل على نشرها .. وتبادل الخبرات .
٤ – الإعلام عن كافة انشطة التعاون الإنتاجى والدعاية لها .
٥ – تعميق وشرح المفاهيم والمبادىء التعاونية وتعريف كل تعاونى بحقوقه وواجباته .

٦ – القيام بدور الاتصال بين القاعدة والقمة التعاونية (الاتحاد التعاونى الإنتاجى المركزى) وتقريب الأفكار بين كافة مستويات البنيان التعاونى الإنتاجى .

٧ – القيام بدور هام فى الرقابة على الجمعيات التعاونية الإنتاجية وكشف أية سلبيات فى التطبيق ووسائل العلاج .

٨ – جذب عناصر جديدة نشطة وقيادية للحركة التعاونية الإنتاجية .

٩ – المساهمة فى عمليات التدريب التعاونى والتثقيف التعاونى المستمر للأعضاء بتقديم كل ما هو جديد فى مجال التطبيق التعاونى .

١٠ – الاستعانة بالكوادر التعاونية الشعبية فى التحرير والتعبير عن آراء القاعدة التعاونية .

كما حققت المجلة أهدافا هامة هى :

أولاً : إستطاعت " مجلة التعاون الإنتاجى " أن تكون أداة التنسيق والتوحيد لخبراء وعلماء وقيادات الحركة التعاونية الإنتاجية من خلال الحملات الصحفية واللقاءات التى تعقدها .. والحوار المستمر حول القضايا التعاونية ومشاكل التطبيق .

ثانياً : إستطاعت " مجلة التعاون الإنتاجى " أن تربط بين أجزاء البنيان التعاونى الإنتاجى من خلال نقل التجارب التعاونية المحلية الرائدة وأخبار النشاط التعاونى فى مختلف الجمعيات بمستوياتها المختلفة .

ثالثاً : إستطاعت " مجلة التعاون الإنتاجى " أن تتبادل الخبرات والعلاقات مع الصحافة التعاونية المتخصصة وخاصة على المستوى العربى وأن تكون أداة للاتحاد التعاونى الإنتاجى المركزى لتبادلها مع المجلات المماثلة بالاتحادات التعاونية الإنتاجية فى مختلف بلدان العالم .

رابعاً : إستطاعت " مجلة التعاون الإنتاجى " أن تلقى أضواء مستمرة .. وتساهم فى حل مشاكل التعاونيات الإنتاجية وأعضائها وخاصة مشاكل التمويل والخدمات والتسويق والتدريب والجمارك والتأمينات والضرائب والرخص والتطوير وتحديد دور التعاون الإنتاجى فى خطة الدولة .

المشاكل التي واجهت مجلة " التعاون الإنتاجي " :

رغم أن الصحافة التعاونية أداة لنشر الوعي التعاوني وتعميق التثقيف التعاوني .. والمساهمة في التدريب التعاوني المستمر .. وعمليات التنمية البشرية إلا أن " مجلة التعاون الإنتاجي " واجهت مشاكل وعقبات عديدة أبرزها :

١ – عدم انتشارها بالصورة المنشودة في جميع الجمعيات التعاونية وأعضائها لغياب نظام لتوزيعها فعدد كبير من الجمعيات لم تشترك فيها حتى الآن .. ولا تطرح في السوق مع باعة الصحف لمحدودية العدد المطبوع من كل عدد .

٢ – عدم وجود جهاز إداري وفني للمجلة بالهيكل التنظيمي للاتحاد فهي في حاجة الى مسئول اداري ومسئول مالي ومسئول عن التوزيع وأخصائي أو أكثر في الإعلام ، وكل الجهاز الحالي يعمل من خارج الاتحاد نظير مكافآت .

٣ – عدم وجود شبكة مراسلين من الكوادر التعاونية بمواقع الجمعيات لموافاة المجلة بالأخبار وصور الأنشطة المختلفة .

٤ – عدم مساهمة الجمعيات وخاصة ذات الأنشطة الكبرى كالنقل والإنشاء والتعمير في تمويل المجلة بالإعلانات الإعلامية في الوقت الذي تنشر فيه إعلانات بالصحف والمجلات الأخرى بمبالغ كبيرة جدا .

٥ – عدم انعقاد مجلس التحرير لفترات طويلة .

الحلول المقترحة :

١ – ضرورة إجراء استقصاء بين أعضاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية حول المجلة .. للوصول إلى تطويرها بالصورة التي تتفق مع نتائج الاستقصاء .. وخاصة أنه مضى على صدورها أكثر من ٨ سنوات .

٢ – العمل على وضع نظام لتوزيع المجلة على جميع الجمعيات والأعضاء الراغبين من خلال الاشتراكات وطرحها مع باعة الصحف في مواقع التعاون الإنتاجي .

٣ – العمل على تكوين جهاز للمجلة إداري ومالي وإعلامي تمهيدا لتدريب كوادر قادرة على الإدارة الذاتية للمجلة في كافة مراحلها .

٤ – إختيار مراسلين للمجلة من الكوادر التعاونية .. والمواهب الراغبة في العمل

الصحفى .. وتدريبها على أسلوب إعداد الأخبار وكافة الأنشطة التعاونية .

٥ – ضرورة انعقاد مجلس التحرير كل شهرين على الأقل لتقييم كل عدد وإعداد خطة العدد الجديد ليكون معبرا عن الاحتياجات الحقيقية لقطاع التعاون الإنتاجى .

ملاحظة :

فى مجال قطاع التعاون الإنتاجى تصدر مجلة الحرفيون منذ أكثر من ١٢ عاما ، وقد صدر منها حتى الآن ١٠٤ أعداد .

وقد أسس المجلة الأستاذ محمد خليل حافظ والأستاذ محمد إسماعيل عام ١٩٧٨ .

يرأس مجلس إدارة المجلة حاليا الأستاذ فرج جوانى نخلة ويتولى رئاسة تحريرها الأستاذ محمد إسماعيل .

والمجلة تلعب دورا هاما فى مجال الصحافة التعاونية المتخصصة ويبذل فيها جهد كبير .. وتعتبر إضافة ممتازة فى هذا المجال

وبدأت الصحافة القومية فى نشر موضوعات وأخبار عن قطاع التعاون الإنتاجى وخاصة فى جريدة الجمهورية اليومية حيث يتولى الأستاذ أحمد غريب تغطية هذا القطاع ، كصحفى من طليعة الصحفيين فى هذا المجال .

كما تنشر (جريدة التعاون الأسبوعية) باستمرار أنشطة وأخبار التعاون الإنتاجى .

وبدأت الصحافة الحزبية أخيرا فى الاهتمام بقطاع التعاون الإنتاجى وخاصة (جريدة الوفد) اليومية التى خصصت بابا أسبوعيا عن التعاون الإنتاجى والصناعات الصغيرة .

وستظل الصحافة التعاونية المختصصة أداة أساسية وهامة للتطوير التعاونى المنشود .

الباب الثالث

قضايا تعاونية

- الأمم المتحدة .. والتعاونيات
- المنهج الاجتماعى التعاونى
- الأمم المتحدة .. والدور الاجتماعى للتعاونيات

الأمـــم المتــــحــــدة والتعـاونيـــات

أكدت الأمم المتحدة فى التقرير الذى يصدره السكرتير العام كل ٢٤ شهرا عن حبرة الأمم التعاونية أن الجمعيات التعاونية تعتبر وسيلة هامة عن طريقها تنظم الجماهير الخدمات التى تحتاج اليها بتكلفة معقولة أو تشترك معا فى تحقيق الرفاهية والتنمية لنفسها ، وهى تناسب بصفة خاصة الفئات الأقل حظا ، وتعتبر إطارا يعبر فيه الناس عن مطالبهم ، ويتحملون جانبا من المسئولية فى إدارة المجتمع .

وناشدت الندوة باسم الأمم المتحدة الحكومات أن تفسح المجال أمام أشكال المنظمات التعاونية فى إطار خطط واستراتيجيات التنميـة القوميـة ، وأن تشجع استخدام التعاونيات لضمان اشتراك الجمهور اشتراكا فعـالا فى تخطيط وتنفيذ سياسات التنمية .

وأكدت الأمم المتحدة على المفاهيم الهامة التالية :ـ

- أولا : أن التعـاونيات تمثـل شكلا محـددا ومميـزا من التنظيم الاجتمـاعى والاقتصادى ، وهى تؤلف قطاعا ثالثا لا يقل أهمية عن القطاعين الآخرين ـ العام والخاص .
- ثانيا : أنها تشكل وسائل فعالة للارتفاع بمستوى مشاركة جماهير الشعب فى تنمية الأمة ، ومن ثم فهى ذات أهمية مباشرة لها .
- ثالثا : أنها تستوجب انتباه الحكومة وتستحق دعمها لا لأنها تستطيع تلبيـة احتياجات اعضائها على نحو مؤثر فحسب ، ولكن لأنها تستطيع أيضا الإسهام فى التنمية القومية والنهوض بالعدالة الاجتماعية والاعتماد على النفس .

وفى مجال تنمية ودعم الحركات التعاونية القومية أكدت الأمم المتحدة عـلى الاتجاهات والتوصيات .

- إن دعم الوحدة التعاونية المفردة ، والارتقاء بالتعاون المتبادل بين هذه الوحدات يتصل بوضوح بتنمية الحركة التعاونية القومية ، ويعتبر هذا الاطار عاملا فى الاستخدام الفعال للتعاونيات فى حياة الأمة ، وأن حركة تعاونية قومية قوية هى التى تستطيع وحدها أن تلعب دورا كقاعدة مؤثرة فى التفـاعل الايجـابى مع

الحكومة ، وإذا شاءت التعاونيات أن تحرز كسبا من خلال هذه العلاقة ، وإذا شاءت أن ترتفع بالتنمية إلى آفاق تستجيب للاحتياجات الاساسية للجماهير ، فعلى هذه التعاونيات أن تتضامن فى حركات واتحادات قومية قوية وفعالة .

إن تكوين الحركات التعاونية القومية القوية يعتمد على التوسع المستمر فى الربط بين التعاونيات ويتمثل ذلك فى نوعين : ـ

- أفقى على نحو التوسع فى تبادل المساعدات وإيجاد الصلات الفعالة بين الوحدات التعاونية المفردة ، وفى مد نطاق اطار النشاط التعاونى الى مجالات جديدة ، ويمكن أن نضمن هذه الفئة من التعاونيات فى تشجيع التعاونيات المتعددة الأغراض التى تؤلف نموذجا قويا للترابط الأفقى .
- ثم الترابط الرأسى على نحو إنشاء تعاونيات ثانية وثالثة من التعاونيات الرأسية كنقطة وصول وأقوى ترابط لكافة تعاونيات دولة ما .

■ من أهم وظائف الحركة التعاونية القومية أن تكفل للتعاونيات القدرة على الحصول على نصيب مناسب من الموارد القومية المتاحة ، وبما لا يقل عن تلك المتاحة للقطاعات الأخرى ، وأن تكفل لها إمكانيات السحب الإضافى من هذه الموارد عندما تتعهد بالقيام بأعمال ذات أولوية فى عملية التنمية القومية .

■ تتطلب المشاركة الفعالة للتعاونيات فى التنمية القومية أن تشارك .

من خلال الحركة التعاونية القومية ـ فى التخطيط لتنميتها ، وهذا التخطيط للتنمية التعاونية القومية ينبغى ـ كلما أمكن ذلك ـ أن يشكل جزءا فى عملية التخطيط القومى الشاملة ، وحتى عندما لايتوافر ذلك جزئيا أو كليا ، فان التنمية التعاونية تتطلب محاولة مؤكدة للتخطيط من قبل الحركة القومية .

■ إن الحركة التعاونية القومية هى الوسيلة المناسبة لتطوير والمحافظة على الفلسفة التعاونية ومبادئها ، وعليها أن تعد نفسها مسئولة عن المحافظة على التكامل التعاونى وعن تنظيم وتشغيل التعاونيات وفقا للمبادىء التعاونية .

ويؤلف هذا قاعدة مطالبتها بآلية الحركه من خلال اطار عمل قانونى يمنع ويقرر العقاب على الأعمال المحظورة .

■ إن الحركة التعاونية تستطيع ، وعليها ان تؤدى دورها كشريك مناظر للحكومة فى كافة مواقع الاهتمام المشترك ، وعليها أن تكون مشاركا فعالا فى تخطيط ادارة برامج التنمية ، وفى سن وتنفيذ القوانين والتعليمات التى تتعلق بالتعاونيات ، وفى تأمين سبل الوقاية لحقوق اعضائها ، وفضلا عن هذا فهى تستطيع ، وعليها ان تشارك فى كافة وجوه العون الذى يقدم للتعاونيات على المستوى القومى والدولى ، وتحقيقا لهذه الغايات يجب تنمية الصلات المباشرة مع الهيئات الدولية بما فى ذلك الوكالات

■ يجب على الحكومة التعاونية أن تعمل على تعزيز عملية التنمية ، والكفاية الاقتصادية ، والارباحية والابتكار بين تعاونيات الأعضاء ، وعليها ان تقوى من استعدادها للاستجابة للاحتياجات الحقيقية والمتصورة للأعضاء ، فى الوقت الذى تحافظ فيه على بنيانها الديمقراطى ، ونحو هذه الاهداف يجب تطوير برامج التدريب والتعليم على المستويات العادية والقيادية والادارية ، كما يجب أن تتكيف هذه البرامج وكل الأنشطه الاخرى مع الطبيعة النوعية لكل دولة ، ووفقا لمتطلباتها ، ويجب أن يكون التعليم مفاهيميا وعمليا ، وأن يكون ممتعا ومليئا بنتائجه العلمية فى ذات الوقت ، وأن يفى مباشرة بغرضه كأن يستعمل اللغة الوطنية عندما يلزم الأمر على سبيل المثال .

■ إن تحقيق أكثر التقنيات فعالية للحركات القومية ، وتعزيز تفاعلها مع الحكومة ، يمكن انجازة من خلال تعزيز الروابط بين هذه الحركات على المستويين الاقليمى والمحلى ، ولعل التجارب الناجحة للاتحاد العربى العام للتعاونيات ، واتحادى الكاريبى وأمريكا الوسطى تبرهن بافاضة على هذه النقطة ، وهذه الروابط يجب أن تشمل مجالات التعليم والتدريب والصحافة التعاونية والتخطيط والفلسفة التعاونية ، ولايقل عن هذا نشرهـا فى مناطق ذات أهمية عملية ومباشرة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، كذلك فإن اعمال البنوك والتسويق والتجارة والعون الفنى ليست إلا بعضا من المجالات الممكنة لمثل هذه المشروعات المشتركة .

■ يجب على التعاونيات فرادى ومن خلال الحركة القومية أن تعمل على الحث على تقسيم الموارد العملية السياسيه اجمالا فى اتجاهات واعدة بالنسبة للتنمية الاجتماعية وتطويرها

■ ■ وفى مجال التشريعات التعاونية يجب العمل على أهمية تنفيذ الاتجاهات والتوصيات التالية :

١ ـ إن اهمية وجود قانون يهتم بالتعاونيات على وجه التخصيص هو أمر مسلم به ، ومن الأفضل أن يغطى كافة أنواعها .

٢ ـ يجب أن يقرر هذا القانون بأن التعاونيات نوع محدد من التنظيم الاقتصادى والاجتماعى يتمتع بحقوق لاتقل عن تلك الممنوحه للقطاعين العام والخاص .

٣ ـ يجب ضمان السمة المميزة للتعاونيات باتباع مبادىء التعاونيات التى أقرها الحلف التعاونى الدولى ، وبحماية استخدام اسم « تعاونى »

٤ ـ من ناحيه ثانية يجب ان يكون القانون من المرونة بمكان كى يسمح بالتكيف مع البيئة المتغيرة وكى يمارس سبلا جديدة لتحقيق أهدافه ومقاصده .

٥ ـ يجب أن يكون القانون الأساسى واضحا وبسيطا بقدر الامكان يساعد الناس العاديين على فهمه ، وأن تترك التفاصيل للتعليمات المنظمة .

٦ ـ يجب الا تكون هناك قيود بقدر مايتعلق الأمر بأنشطة التعاونيات .

٧ ـ ينبغى الإقرار بحق تشكيل درجات أعلى من التنظيمات حتى يمكن إقامة بنية قوميه تعاونية صلبة .

٨ ـ يجب أن ييسر القانون للتعاونيات نشاطا يقوم على أساس تنافسى مع كافة أشكال التنظيمات الاقتصادية الأخرى .

٩ ـ يجب أن تمنح التعاونيات حق الإدارة الذاتية على أسس مساوية للأشكال الأخرى من التنظيمات الاقتصادية .

١٠ ـ يجب منع الاحتيال والتضليل بواسطة القانون ودون تخويل السلطات الادارية بصلاحيات غير ممنوحة للهيئات الأخرى .

١١ ـ يجب أن تكون مراجعة الحسابات مستقلة عن الحكومة ، وعندما يكون من الممكن القيام بها طبقا للإدارة الذاتية بالتعاونيات ، يمكن اداؤها بواسطة منظمات تعاونية أو مستقلة ، كما يجب اعلان نتائجها على الجمهور عند الطلب .

١٢ ـ يجب أن تنهض الحركة التعاونية بدور فعال فى إعداد مشروعات القوانين بالتعاون مع الحكومة والسلطات البرلمانية ، لكفالة الوفاء بالأهداف المبينة سالفا .

١٣ ـ يجب أن تشارك التعاونيات الإدارة الحكومية المختصة بتنفيذ القانون ، على الأقل من خلال هيئة إستشارية .

١٤ ـ يجب تحاشى التعليمات الزائدة المحشوة بالتفاصيل ، وكذلك القواعد الالزامية والإجراءات الأخرى التى تعوق التعاونيات عن التصرف بحرية وتمنعها من أعمال تحول دون تحقيق أهدافها .

١٥ ـ يجب تأكيد عملية التنسيق حتى يمكن تحاشى الآثار السلبية لبعض القوانين ـ على نحو تلك الخاصة بتسويق المنتجات الزراعية ، والتزويد بالبضائع الاستهلاكية والتمويل على أنشطة التعاونيات .

■■ وفى مجال توفير الموارد اكدت الأمم المتحدة أنه ينبغى أن يكفل للتعاونيات حرية استخدام الموارد حتى تكون فعالة ، وتتضمن الموارد الحاسمة المالية منها والاقتصادية والتزويد التقنى .

ويرى التقرير أنه يمكن أن يأخذ الدعم المالى شكل مخصصات سنوية فى الميزانية ، ومنح فورية ، وضمانات قروض تتسلمها التعاونيات من المؤسسات

المالية ، وتتضمن الأخرى الضرائب والامتيازات ، وهناك اشكال أخرى من العون تشمل الاعانات ، وعائد الانتاج وتأسيس بنك تعاونى ، والحصول على حقوق الاحتكار واكتساب موارد تقنية .

وأشار التقرير أنه يجب أن يكون للتعاونيات حق استخدام الموارد العديدة المبينة من قبل ، طالما أنها تؤدى وظائفها الاجتماعية المطلوبة ، ووظائفها الاقتصادية المتنامية ، ولهذه الغاية يجب ضمان إقامة تنظيمات إقتصادية ديمقراطية مستقلة قابلة للنمو تعتمد على نفسها .

وأضاف أن كافة الإجراءات على نحو الاعانات والاحتكارات .. الخ ، التى يمكن أن تؤثر على ميكانيزم السوق ينبغى استخدامهابحذر خشية آثارها الضارة المحتملة .. كما أن الأهداف طويلة المدى ينبغى أن تهدف إلى بناء تعاونيات مستقلة ماليا .

■■ وأكدت الأمم المتحدة أن السياسة المالية والنقدية الايجابية بالنسبة للتعاونيات يجب استخدامها والنهوض بها تحت شرطين : ـ

أ ـ أن التعاونيات يمكنها أن تقرر طوعا وبكامل حريتها فى أى وقت قبول هذه السياسات أو رفضها .

ب ـ انها لا يجب أن تحد بأى حال من الأحوال أو أن تؤثر فى أسسها القائمة على الاستقلالية والتكامل والاختيارية ، والا تؤثر على طبيعتها الديمقراطية .

وأضاف انه يجب ان يكون للتعاونيات حرية استخدام نتائج البحوث والدراسات العلمية بمساعدة الحكومة ، كما يجب أن تتاح المساعدات الحكومية للتعاونيات ، وللحركة التعاونية كى تساعدها فى ابتكار وتطوير برامجها التدريبية والتعليمية .

واكد التقرير أن السياسة الحكومية يجب أن تدعم تطويرا إيجابيا للأوضاع الاجتماعية والأوضاع العامة ، وأن تربطها بالتعاونيات وبقيمها .

وفى سبيل هذه الغاية فإن تقديم الدراسات التعاونية ضمن المناهج الدارسية بالمؤسسات التعليمية ـ على المستوى الابتدائى والثانوى والجامعة يشكل أهمية كبرى .

المنظمات العالمية

وفى مجال دور المنظمات الدولية فى النهوض بالحركة التعاونية أكدت الأمم المتحدة أن هذه المنظمات تملك امكانية تقديم مساهمة رئيسية فى تشجيع التغيرات المنشودة بين الحكومات والتعاونيات ، وهذا حقيقى بوجه خاص فى حالة المنظمات الدولية الاقليمية والوطنية وفقا لتأكيدات الحركة الوطنية على المساعدة الذاتية ، وقيام تعاون فيما بين التعاونيات .

واوصت بمايلى :ـ

- على التعاونيات الدولية والمنظمات الحكومية وغيرها ـ كأولوية بارزة الدخول فى حوار منتظم مع قادة الحكومات فى الدول النامية من أجل تشجيع التغييرات المرتجاه فى السياسة التعاونية أوفى تشريعاتها .
- على التعاونيات الدولية والمنظمات الحكومية وغيرها أن تطور وتوفر على نطاق واسع التقارير والأوراق والوثائق الرسمية الأخرى الخاصة بالشروط المسبقة من أجل تنمية تعاونية ناجحة ، ومن أجل إيجاد علاقة ملائمة بين التعاونيات والحكومة .
- على التعاونيات الدولية والمنظمات الحكومية وغيرها أن تنظم ـ كمسألة أولوية ـ بالاشتراك مع المنظمات التعاونية الوطنية ، وهيئات التدريب ، اجتماعات وندوات منتظمة ، ودورات تدريبية من أجل تدريب كل من القادة السياسيين وموظفى الحكومة ، وكذلك القادة التعاونيين فى الدول النامية على المتطلبات الأساسية لتنمية تعاونية ناجحة .
- على التعاونيات الدولية والمنظمات الحكومية وغيرها أن تساعد الحركات التعاونية الوطنية فى رسم خطط التنمية الخاصة بها ، وأن يدمجوا هذه الخطط ضمن الخطة الوطنية للتنمية التعاونية ، وفى خطة التنمية الوطنية من خلال عملية استشارات متبادلة بين الحركة التعاونية والحكومة .
- على التعاونيات الدولية والمنظمات الحكومية وغيرها أن تعطى الأولوية لتطوير ودعم المنظمات القومية التعاونية وهيئات التدريب .
- على الحلف التعاونى الدولى أن يشجع وأن يوفر المساعدة للحركة التعاونية بين كل من الشمال والجنوب والجنوب والجنوب .
- على التعاونيات واعضائها حث حكوماتها القومية على مساندة الأنشطة التعاونية والمبادرات التى تقوم بها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

- على منظمة العمل الدولية دراسة امكانية تحويل التوصية ١٢٧ إلى اتفاقية ملزمة وعليها أن تتحقق من نشرها وتعميمها .
- على الأمم المتحدة أن تدرس إمكانية اعلان سنة (للتنمية التعاونية) بشكل رسمى .
- على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تزيد من الدعم الذى تقدمه لتقوية الحركات التعاونية وتشجيعها على التحرر من الرسميات الحكومية فى الدول النامية .
- ضرورة دعم الحلف التعاونى الدولى قانونيا وماديا بواسطة أعضائه من خلال التعاون المتزايد مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة حتى يتمكن من اداء دوره بكفاية كمنسق وكعامل مساعد فى التنمية التعاونية من أجل السلام والرخاء العالميين .

اللغز الحائر

والسؤال الذى يطرح نفسه وأسئلة كثيرة كلغز حائر بين الأسرة التعاونية :ـ

لماذا تخلف القطاع التعاونى فى مصر عن ملاحقة التطورات والمتغيرات السريعة فى مجال التطبيق التعاونى ...؟

من المسئول عن التجاهل الحالى لدور القطاع التعاونى والتركيز على القطاعين العام والخاص فقط .. لماذا فقدت العضوية العريضة للجمعيات التعاونية ثقتها فيها وانصرفت عنها ووصلت الى حالة من السلبية واللامبالاة والمقاطعة ...

أسئلة كثيرة .. وعلامات استفهام عديدة يعرفها كل من يعيش هموم القطاع التعاونى .. وكل مؤمن بهذا الفكر الانسانى العظيم ...

إننا جميعا نعرف الحقيقة .. ونعيش الوقائع بشخوصها .. ولكننا ندفن رؤوسنا فى الرمال .. حتى أصبحنا ندور فى حلقة مفرغة .. ونبدد الجهود لخدمة أهداف فرعية ذاتية .. بعيدا عن الأهداف الاصلية للنظام التعاونى .. ومصالح الوطن والمواطنين ..

لابديل عن الصحوة .. والمصارحة المكاشفة .. والنقد الذاتى القاسى والصدق مع النفس .. ومخافة الله .. وإعادة البناء طبقا لمتغيرات العصر واحتياجات المجتمع ..

الديمقراطية التعاونية

ديمقراطية الادارة التعاونية .. أروع مبادىء التعاون .. وصمام الأمان فى التعاونيات .. ومدرسة إعداد الكوادر .. والممارسة الصحيحة للإدارة .. والمسئولية والرقابة الجماعية الذاتية معطلة .. لنكن صرحاء .. مجالس الادارة وخاصة على مستوى القاعدة العريضة (حوالى ١٧ ألف جمعية) ثم على باقى المستويات تدار ادارة فردية من بعض القيادات .. حتى وصلت الى مرحلة التحكم والديكتاتورية .. والسبب ظاهره السلبية .. وحالة اليأس من الاصلاح .. وعدم التمسك بمسئولية أعضاء مجالس الادارة بممارسة دورهم .. ثم الضيق الشديد بالرأى الآخر .. وبالحوار الديمقراطى الذى يتصادم مع المصالح الشخصية .

أخطر الموضوعات فى جدول أعمال مجالس الادارة .. والتى تمس مصالح الأعضاء تمر فى ثوان بلا مناقشة وبلا دارسة ..

وهذه أخطر ظاهرة .. فمجلس الادارة هو مجلس الوزراء فى الجمعية التعاونية المسئولة عن التخطيط والمتابعة والتنفيذ ...

ثم الجمعيات العمومية .. البرلمانات الديمقراطية السنوية للتعاونيين إنعقادها صورى فى نسبة كبيرة من الجمعيات على كافة المستويات .. والمفروض كما يحدث فى كل تعاونيات العالم أن يوزع الأعضاء جدول أعمال الجمعية مرفقا به المذكرات والميزانية وخطة العمل السنوية الجديدة وكافة التقارير قبل الانعقاد بفترة كافية حتى يتمكن كل عضو من الدراسة والاستعداد للمناقشة والمفروض أن يكون انعقاد الجمعية السنوى .. فرصة للمناقشة فى أمور التعاونية وتقييم أعمالها ومناقشة خطة المستقبل .. والميزانية وتقرير مراقب الحسابات .

المفروض أن يكون انعقاد الجمعية عيدا تعاونيا لتكريم الرواد .. وأبطال الانتاج .. وفى بعض الدول تقدم العروض المسرحية لأعضاء التعاونيات والاعمال الموسيقية وغيرها للمواهب التعاونية .. والمعارض التعاونية التى تضم انتاج التعاونيين .

للأسف الشديد .. تحولت الجمعيات العمومية الى تطبيق شكلى للقانون .. وأداء واجب .. بعيدا عن روح النظام التعاونى .. وبعيدا عن ديمقراطية الادارة ..

ان ممارسة الجمعيات العمومية لدورها .. هو الأمل لتصحيح مسار القطاع التعاونى وتجديده ... وهى الضمان الديمقراطى لتحقيق أهدافه .

■ لم يستفد القطاع التعاونى الاستفادة الصحيحة من العلاقات الخارجية التعاونية مئات الوفود التعاونية سافرت الى جميع أنحاء العالم .. وعاشت صور التطبيق التعاونى فى كافة المجالات الاستهلاكية والزراعية والاسكانية والحرفية وزارت مئات المشروعات التعاونية الانتاجية والخدمية الكبرى .. وللأسف الشديد لم تستفد بهذهالتجارب بالجدية اللازمة .. ولم ينعكس هذا الاحتكاك المستمر بالتطبيق التعاونى الدولى على أداء العمل التعاونى .

وللحقيقة فان الاتحاد التعاونى الاستهلاكى فى السنوات الاخيرة يحاول الدخول فى مجالات الانتاج التعاونى للسلع الاستهلاكية بالتعاون مع الاتحادات التعاونية الصديقة.. ولكن النتائج الملموسة لم تظهر بعد .

التجارة التعاونية

■ لم يستفد القطاع التعاونى بالامكانيات الهائلة للتجارة التعاونية الدولية رغم أن المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية عقد بالقاهرة عام ١٩٨٣ بعد أن عقد المؤتمر الاول فى واشنطن والثانى فى موسكو .. وذلك بمبادرة من الدكتور كمال حمدى أبو الخير عميد المعهد العالى للدراسات التعاونية .. ومن خلال علاقاته باللجنة الاقتصادية بالحلف التعاونى الدولى .. وكان المؤتمر فرصة للاحتكاك بوفود تعاونية وتجارية من ٣٥ دولة ..

وللحقيقة أيضا يحاول الاتحاد الاستهلاكى من خلال اتفاقيات مع اتحاد التعاونيات الاستهلاكيه فى كل من الاتحاد السوفيتى وبلغاريا والمجر والمانيا الديمقراطية أن يستفيد من عمليات التبادل السلعى فى مجال التجارة التعاونية . كما بدأ الاتحاد الزراعى اتصالات مكثفة للاستفادة من امكانيات ومعونات لجنة التعاون بالسوق الاوربية المشتركة .

ولكن الروتين ولوائح وزارة الاقتصاد تقف عقبة أمام التنفيذ رغم وضوح مواد قوانين التعاون النوعية فى هذا الصدد .

الادارة التعاونية العلمية العصرية .. غائبة عن الساحة التعاونية المصرية وهناك خلط شديد .. وفصل حاد بين الادارة المهنية والشعبية .

الادارة علم له أصوله وقواعده ، و ٩٩٪ من نجاح المشروعات التعاونية يتوقف على الادارة العلمية السليمة الناجحة .

فى كل الحركات التعاونية الناجحة فى العالم .. القيادات الفنية والادارية اعضاء فى مجالس الادارة .

الادارة المهنية اليوم جزء لايتجزأ من ديمقراطية الاداره التعاونية ..
الحركات التعاونية فى كل أنحاء العالم تستعين بالتخصصات العلمية الرفيعة ولاتبخل عليها .. ومعظمهم من حملة الدكتوراه فى الاقتصاد والادارة .
لقد انتهى قاطبة فى العالم الفصل بين الإدارة الديمقراطية .. والادارة المهنية .
مجلس الادارة فى معظم الاتحادات التعاونية المركزية والعامة والجمعيات الكبرى فى مختلف الأنشطة يتم تفرغ نسبة كبيرة من أعضائه تفرغا كاملا .. ويتم تحديد مقابل مادى مجزى جدا مقابل هذا التفرغ وتحمل مسئولية وقيادة العمل فى فرع من فروع النشاط .

هناك عمل جديد .. من خلال اداء جماعى تعاونى .. لاسيطرة فردية .. ورأى واحد هناك عضو مسئول عن التخطيط .. وآخر عن الاداره والاقتصاد .. وثالث عن المتابعة .. وهكذا .
أما فى مصر قيادات التعاون فى مختلف مستويات البنيان حتى منظمات القمة غير متفرغين .... ولايتقاضون البدل المجزى .. فى حالة التفرغ ... وهناك قيادات متطوعة ومتفرغة بلا مقابل وتصرف من أموالها لخدمة الحركة .

أصبح العمل التعاونى هامشيا بالنسبة لأعضاء مجالس الادارة بجانب أعمالهم ووظائفهم الأصلية .. وفى بعض الحالات رغم التفرغ .. تتم السيطرة الفردية على الادارة ... وفى بعض الحالات هناك هوة بين الجهاز الشعبى والجهاز الفنى والمالى والادارى .. وهم العصب الحقيقى للعمل التعاونى الناجح .
التفرغ لبعض القيادات التعاونية .. فى ظل الظروف المعيشية مقابل حافز مجزى ضرورة حتمية اذا كنا نريد عملا تعاونيا حقيقيا فى مصر ..

ان مصر غنية بآلاف الكوادر التعاونية الشعبية والفنية والادارية والعلمية القادرة على تحقيق كل الاهداف المرجوة .
المطلوب هو وحده الصف .. والمشاركة فى سباق شريف لتحقيق أهداف القطاع التعاونى بعيدا عن الخصومات والمشاحنات والصراعات التى لن تجدى ولن تفيد .
والمطلوب تطهير الصفوف من القلة التى تمثل السرطان القاتل للبنيان التعاونى كله .. المطلوب ان تنطلق كل القوى التعاونية فى تضامن ووئام من أجل تنفيذ الاهداف العظيمة للنظام التعاونى .

المنهـج الاجتماعـى التعاونـى

التنمية الاجتماعيةبمفهومها العلمى .. تنمية الثروة البشرية وزيادة قدرتها على العطاء والعمل .

وتعتبر التنمية الاجتماعية إلتزاما على الدولة فى مواجهة المواطنين ، كما انها ضرورة للتنمية الاقتصادية ولتحقيق التقدم المادى والاستقرار السياسى .

والمفهوم(١) الاجتماعى للتعاون .. بجانب انه خدمات معينة لدعم دور العبادة والتعليم والعلاج والمرافق وتقديم المعونة لذوى الحاجة .. فانه يمتد لآفاق أبعد تشمل إشباع حاجات ورغبات العضو النفسية والاجتماعية والاسهام فى تنشئته اجتماعيا بما يتعلمه فى التعاونية من سلوك ومفاهيم وخبرات يرتضيها المجتمع ، وإرساءها لاطار مرجعى عام يتضمن القيم والمعايير الاجتماعية التى تعد العضو ليصبح مواطنا صالحا لنفسه ولتعاونيته وهو مايساعد على ترابط المجتمع وتدعيم قوة نسيجه ، فضلا عن نشر مظلة العدل الاجتماعى بمفهومه الشامل ليحل الوئام والعطاء المتبادل محل الصراع والمنافسة فيزدهر المجتمع وينشط للرقى والتقدم .

التعـريف بالطبيعـة الاقتصاديـة الاجتماعيـة للجمعيات التعاونية :

١ ـ الغرض من الجمعيات التعاونية تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتعاونيين .. وخدمة الاقتصاد بتوفير درجات متزايدة من الادارة الديمقراطية على النشاط الاقتصادى ، وتوزيع الفائض الاقتصادى توزيعا عادلا .. والنهوض بالمجتمع الحضرى والريفى ، وفى موقع توجد فيه هذه الجمعيات يتخدم المواطنين فيه على أساس جمعيات مفتوحة العضوية لهؤلاء المواطنين ..

(١) المفهوم الاجتماعى للتعاون د . ابراهيم محرم القاهرة ١٩٨٧ .

٢ ـ ودرجة الارتباط بين العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية فى الجمعية التعاونية ضرورية من أجل منشأة تعمل بقوة ، وتحقق نتائج اقتصادية واجتماعية ايضا .. بحيث يجب ان يكون هذا الارتباط ملحوظا وقائما بصفة مستمرة وايجابيا ..

فالترابط بين الاعضاء والتجانس والوعى وإرادة التغيير والرغبة فى العمل المشترك صفات اجتماعية ، لازمة لتنفيذ العمل الاقتصادى للجمعية ، ووفرة رأس المال ووجود مشروع عملى ممكن التنفيذ والسير بالجمعية من غرض اقتصادى الى غرض بعده يتكامل معه ، مرتكزات اقتصادية لازمة لتنفيذ الوجود الاجتماعى للجمعية .

٣ ـ ومن المقرر أنه رغم الترابط الحتمى بين العامل الاقتصادى والإجتماعى فى كل جمعية فان العامل الاقتصادى اكثر وضوحا ، وذلك لانه هو السبب الأول المقنع لتكوين الجمعية والانضمام الى عضويتها والتعامل معها والاستمرار فيها . علاوة على ان الاعمال الاقتصادية ملموسة اكثر ، ويمكن رؤيتها وإحصاؤها بالكميات والمقادير من المحاصيل والنقود ، وبالوحدات من الممتلكات .

ويضاف الى ذلك أن الاعمال الاجتماعية تنفذ فى التعاون من نتائج الأعمال الاقتصادية اى من مكاسبها السنوية .

٤ ـ وحتى لا نظن أن الجانب الاجتماعى فى الجمعيات ثانوى .. فما علينا الا أن نحلل الجمعية نفسها من حيث تكوينها الانسانى ، وتكوين رأسمالها بشروط اجتماعية ... فمن مثل هذا التحليل نجد ان الجمعية مشروع اجتماعى يمارس فيه الانسان صفات المشاركة والممارسة الديمقراطية ، والمناقشة الحرة والانتخاب السليم .. ومن الجمعية يكتسب الانسان ايضا صفات عليا وحضارية لاتتوافر له وهو فرد أعزل ومن هذه الصفات نذكر صفة الزمالة ، والصراحة ، والتضحية ، وحب الغير ، والايمان بقوة المجموع من أجل حياة أفضل وعلى اساس الاعتماد على النفس .

المجالات الاجتماعية البحتة للتعاون :

٥ ـ وبالرجوع الى المرتكزات والنتائج الاجتماعية الملموسة للتعاون ، وبالمثل ماكان فى صورة سلوك واضح بالنسبة للفرد والمجتمع فى ظل التعاون ومايحدثه من اثار فى اطار المساواة والعدالة وتنقية هذا المجتمع من

السلبيات ومن الافات التى تحتويه بفعل الانانية والسعى وراء الربح مهما كانت صورته .

٦ ـ بالرجوع الى هذه المرتكزات والنتائج :
نجد ان التعاون .. يتناول القضايا الصحية والتعليمية ، والقراءة والكتابة والحساب وتعليم الكبار ، والاقتصاد المنزلى ، والتدريب على الصناعات وخلق فرص للعمل ، والعمل مع الشباب ، والترويح . ويتناول رفع مستوى السكنى ، ويطور البنية الاساسية بالجهود الذاتية ، والمرافق ، وشئون التعمير .

وفى المدينة .. يتناول قضايا الاسكان ، والنقل والمواصلات وشئون الاسرة وتنشئة الطفولة ، وانشاء المنتديات ، وتشجيع المهارات الحرفية ، كما يتدرب الطلبة على الحياة الجماعية الاجتماعية ، وينشر الادخار ، وروح الفريق فى العمل .

٧ ـ واذا حللناكافة الجهود التى تبذل فى تنمية المجتمع من جانب الاجهزة الحكومية أو الجمعيات المتخصصة فى تنمية المجتمع فاننا نجد أن هذه الجهود تعتمد على أصول من التعاون فتنمية المجتمع .. هى عملية تشجيع المبادرات الشخصية لدى الأفراد ، وتنمية خاصية الاعتماد على النفس لدى هؤلاء الافراد .. كما أن التنمية أسلوب وحركة تستهدف تحقيق حياة رغدة للمواطنين عن طريق المساهمة الفعالة التى يبذلونها كلما وضحت امامهم متاعب هذا المجتمع واساليب النهوض به ..

والتنمية .. ايضا تعنى بتقوية خاصية التضامن بين المواطنين . والترابط العضوى فى المجتمع وفى حالة فقدان هذا الترابط ، فان الاعمال تتوقف أو تؤجل أو تتم من أعلى بطرق ادارية لا مشاركة للمواطنين فيها .

ومن هنا نجد أن التنمية تعتمد على خواص من التعاون .. بل وتعتمد على التعاون نفسه .. لان كل جمعية عبارة عن مجموعة متضامنة من الافراد وهى تنفذ الاعمال الاجتماعية والاقتصادية معا ، على اساس مشاركة هؤلاء الافراد ودرجة استعدادهم وفهمهم لمشكلاتهم كما يقوم التعاون على اساس تدريب الافراد لكى يسهموا فى حل هذه المشكلات عن وعى ومقدرة .

ومن هنا ايضا نجد أن الجمعية التعاونية هى بالفعل الاسرة الكبرى فى المنطقة ، وهى مدرسة المنطقة العملية ، وهى برلمان المنطقة . اذا تصورنا

الجمعية بدون وظائفها الاقتصادية فاننا نجدها بالفعل الاداة الاجتماعية وانها بالفعل الجمعية الخيرية والرابطة والنقابة .. وكل هذا .

٨ ـ ومن خلال الدور الاجتماعى للجمعيات التعاونية ، توسعت الجمعيات فى مختلف الدول فى الاعمال الاجتماعية ، ونشأت جمعيات متخصصة للخدمات الاجتماعية .

٩ ـ وتتوسع الجمعيات الزراعية فى الاعمال الصحية والعمرانية والارشادية والتعليميةوتنظيم الاسرة . وتضيف الجمعيات الاستهلاكية فروع المطاعم والفنادق والعلاج ، كما تتولى جمعيات الاسكان فروع توريد المياه وحاجات المنزل والتأمين على حياة الملاك .. وتتولى الجمعيات جميعها رعاية الاسرة والطفولة والمسنين فى وحدات تابعة للجمعيات .

١٠ ـ اما الجمعيات المتخصصة فى الخدمات الاجتماعية .. فهى عديدة وفى مقدمتها المستشفيات التعاونية ، والمدارس ، وجمعيات الكهرباء ، وجمعيات النقل البرى والنهرى وجمعيات صناديق المعونة ، وجمعيات التأمين وجمعيات نشر وادارة المكتبات .

١١ ـ وتتأثر الوظائف الاجتماعية للجمعيات فى أية منطقة بما تؤديه الاجهزة الحكومية من خدمات اساسية مثل التعليم والعلاج والمواصلات ، ونشر الرياضة المدنية ومشروعات الطب العلاجى والوقائى ، ومحو الأمية .

ولاتقاطع الجمعيات هذه المجالات فى هذه الحالة ، وانما تعتبر كل جمعية نفسها مسئولة عن انتفاع أعضائها بهذه الخدمات . فتقدم لمثل هذه الأجهزة التبرعات أو تتفق معها على أن تصبح الجمعية منفذة لبرامج هذه الأجهزة مستقلة عنها أو تؤديها معها على وجه المشاركة .

١٢ ـ وتنفيذا لذلك نجد أن الجمعيات تشترك فى رسم البرنامج الاجتماعى مع الهيئة الحكومية المسئولة ، وتمثل الجمعيات فى اللجان الحكومية للصحة ، والتعمير والتعليم والسكان ، ومحو الأمية ، وتنظيم الهجرة . وايجاد الاعمال وترشيد الاستهلاك .

١٣ ـ وفى مناقشة دور الجمعيات فى مضاعفة الانتاج ، وتعمير الارض الجديدة وتعبئة المدخرات ، ومحاربة الاسراف .. فى مثل هذه المناقشة يمكن الوقوف على قيمة هذه الجمعيات فى مختلف مجالات العمل الاجتماعى ..

الأمم المتحدة . والدور الاجتماعى للتعاونيات

تولى الأمم المتحدة عناية كبيرة بتطور التعاون وتقدمه فى بلدان العالم ، والدور الذى يمكن ان يلعبه فى تنمية اقتصاديات العالم الثالث وفى التطور الاجتماعى بها .

وتقوم منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة بمتابعة تطور النشاط التعاونى العالمى .. وبدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحركات التعاونية فى دول العالم ، وتعقد المؤتمرات الاقليمية والدولية السنوية التى يتم فيها مناقشة الانجازات والمشاكل التى حققها التطور التعاونى فى انحاء العالم ، وتصدر التوصيات اللازمة فى هذا الشأن بهدف النهوض بالحركات التعاونية ومساعدتها فى تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية فى بلدان العالم وخصوصا الدول النامية .

وتقوم الأمم المتحدة كل ٢٤ شهرا باعداد تقرير بعنوان (خبرات الدول فى النهوض بالحركة التعاونية) وتشارك فى اعداده الوكالات المتخصصة والمركز الدولى للتنمية الاجتماعية والشئون الانسانية بفيينا .

وقد ناشدت الأمم المتحدة فى كل تقاريرها التعاونية الحكومات أن تهىء للتعاونيات جوا مشجعا كى تنمو وتزدهر ، وذلك بانتهاج سياسات اقتصادية مناسبة واصدار التشريعات التى ترعى التعاون .

التوصية رقم ١٢٧ :

وتعتبر التوصية رقم ١٢٧ التى صدرت عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية فى يونيه ١٩٦٦ والخاصة بدور التعاونيات فى التنمية الزراعية والاقتصادية والاجتماعية للدول النامية هى المرجع الأساسى لكل مؤتمرات وندوات الأمم المتحدة .. وتعتبر حتى اليوم دليل العمل .. وأساس البرامج التى يتم تصميمها وتنفيذها من خلال منظمات وهيئات الأمم المتحدة فى بلدان العالم الثالث .

وجاء على رأس هذه التوصية ان انشاء وتطوير التعاونيات يجب اعتباره أحد الوسائل الهامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتطوير الموارد البشرية فى الدول النامية .

وأكدت التوصية انه يمكن اعتبار التعاونيات وسيلة لتطوير الموقف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

وأضافت ان التعاونيات تساهم فى تحسين الظروف الاجتماعية وتعمل على دعم الخدمات الاجتماعية فى عدة مجالات كالاسكان والصحة العامة والتعليم والمواصلات وتقوم أيضا برفع المستوى الفنى لأعضائها التعاونيين .

وطالبت التوصية الحكومات فى الدول النامية أن تضع فى سياساتها دعم التعاونيات وتشجيعها من النواحى الاقتصادية والتمويلية والفنية والتشريعية دون التأثير على مبدأ استقلاليتها .

الحاجات الاجتماعيه :

وقد تضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحده فى عام ١٩٨٥ بالنسبة للحاجات الاجتماعية ، والاسهام التعاونى فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى ما يلى :

* تزايد الاهتمام باستخدام التعاونيات لمواجهة حاجات أعضائها الاجتماعية رغم أن تفسير الحاجات الاجتماعية يختلف من قطر لآخر ، وتعتبر كثير من حاجات السكان الاجتماعية فى البلاد المتقدمة من مسئولية الحكومة المركزية أو السلطات المحلية سواء كانت تلك البلاد تتبع اقتصاد السوق أو التخطيط المركزى ، ومن الأمثلة الهامة على ذلك التعليم والخدمات الصحية ومعاشات الشيخوخة والاسكان ورعاية الطفولة ، وتقدم السلطات المحلية أيضا عددا من الخدمات الاجتماعية وتساند الأنشطة الثقافية ، وتنشط التعاونيات أيضا فى بعض هذه المجالات مثل الخدمات الصحية ورعاية الطفولة والخدمات الاجتماعية الاخرى ، وهى هنا تكمل الخدمات الحكومية وتؤدى التعاونيات بالمجتمعات المخططة مركزيا بأوربا دورا هاما فى الاسكان ، ففى بولندا مثلا تشيد التعاونيات اكثر من ٧٥ ٪ من مجموع المساكن ، وتعتبر عاملا هاما فى تكامل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية بالمستوطنات الجديدة ، وتقوم التعاونيات فى المجر بجمع الأموال من غير المرتبات لأجل التأمينات الاجتماعية بالمستوطنات الجديدة ، وتعمل على ضمان ظروف السلامة

والأمان فى العمل وتقدم عددا من المزايا الاجتماعية منها ملابس العمل والانتقالات والوجبات الرخيصة والاقامة فى الملاجىء ورياض الأطفال والمؤسسات الرياضية بتكلفة منخفضة ، وقامت التعاونيات ايضا بدور فى مواجهة تزايد طلب العمال فى البلاد المتقدمة على المزيد من الترفيه فى اوقات الفراغ والأنشطة الثقافية ، وأصبحت ترتيبات الاجازات التعاونية من الممارسات المعتادة منذ زمن طويل فى البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، وانشأت مؤخرا الحركات التعاونية فى كثير من البلاد المتقدمة ذات اقتصاد السوق ادارات السياحة ، أو مؤسسات تابعة متخصصة بغرض تشجيع التعاونيات الحضرية على ذلك أو تنظيم رحلات دراسية ، وأنشأ الحلف التعاونى الدولى عام ١٩٧٦ لجنة للسياحة .

* وفى معظم البلاد النامية لا تستطيع الحكومات - على النقيض - تقديم خدمات اجتماعية ومزايا ومنافع ذات مستويات مرضية لغالبية السكان ، وتقتصر خطط التأمين الصحى ونظم المعاشات - كقاعدة عامة - على جزء صغير جدا من القوى العاملة الحضرية وتستقر المستشفيات والكليات والمعاهد الحرفية بوجه عام فى المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم وتخدم الحاجات الصحية والتعليمية والثقافية لسكان الحضر ، وحتى فى المناطق الحضرية ينبغى القول بان الفقراء لاسيما من يعيش منهم فى تجمعات الاكواخ والمساكن القديمة وفى المستوطنات المتناثرة لا يتمتعون الا بقدر محدود جدا من هذه الخدمات ، ولا يوجد فى المناطق الريفية حيث تعيش اغلبية السكان فى معظم الاقطار النامية الا قدرا محدودا جدا من الخدمات الاجتماعية وإن وجدت فهى دون مستوى المتوافر فى المدن بكثير جدا كما وكيفا ، وفى هذه الظروف تستطيع التعاونيات ان تؤدى دورا نافعا فى سد جزء من الثغرة بتقديم بعض المنافع الاجتماعية والثقافية لاعضائها .

* وبالنظر الى عدم كفاية الخدمات الاجتماعية فى المناطق الريفية ، فليس من الغريب ان تحاول تعاونيات او منظمات كثيرة القيام بطريقة او بأخرى بحاجات أعضائها الاجتماعية والثقافية ويمكن إنشاء كثير من مقومات المجتمع كالمدارس والمستوطنات والعيادات والابار والمبانى بتكثيف استخدام اليد العاملة والمواد المحلية الى اقصى حد واستخدام أدنى حد من رأس المال والمواد المستوردة ، وتستطيع التعاونيات أن تسهم إسهاما هاما ، وهى تفعل ذلك من الواقع ، فى إنشاء وصيانة واستخدام هذه المقومات بكثير من اقطار أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وللتعاونيات دور هام كمراكز لبرامج محو أمية

الكبار فى الريف ، والتعليم غير الرسمى والتدريب على المهن كما أنها تقدم الخدمات الصحية والطبية الأساسية كغيرها فى كثير من الأقطار المتقدمة ، ونشاهد تقدما فى هذه الميادين بالبلاد النامية فيما يتعلق بتقديم الخدمات الطبية الاساسية فى بورما والنيجر ، وتعليم الكبار فى افغانستان ومصر وسوريا ، وتثقيف المستهلكين فى سريلانكا والمساعدة فى المدارس القروية فى كينيا ، ومولت تعاونيات السكر فى الهند الخدمات الاجتماعية لاعضائها منذ زمن طويل وتساعدهم أحيانا فى الإسكان ، غير أن أثر تقديم الخدمات الاجتماعية تعاونيا يميل إلى أن ينحصر فى المواقع المحلية ، وأدى التركيز على تحسين الأوضاع الاقتصادية للتعاونيات مع نمو حجمها باستمرار الى الإساءة لالتزامها بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية لأن هذه الاعتبارات تميل بها الى الابتعاد عن المجتمع المحلى .

* ولم تقم التعاونيات فى معظم الأقطار النامية والأقطار المتقدمة سوى بدور محدود حتى الآن فى تنظيم وتوزيع الخدمات الاجتماعية ، ويرجع ذلك فى الغالب الى اتجاه أعضائها ومديريها إلى ممارسة الأنشطة التعاونية على أسس إقتصادية ، لكن توجد عدة أساليب تلزم التعاونيات باعطاء درجة عالية من الأولوية للخدمات الاجتماعية .. فقد تزايد الوعى اليوم بأهمية التنمية الاجتماعية وعلاقتها الخطيرة بنشر التنمية الاقتصادية ويمكن أن يصبح تقديم الخدمات الاجتماعية التى لا يحصل عليها أعضاء التعاونيات من الحكومة عاملا هاما فى دعم الموقف المالى والاقتصادى للأنشطة التعاونية ، ويصدق ذلك بوجه خاص فيما يتعلق بشئون الصحة والتدريب والتعليم التى تقوى من فاعلية أعضاء التعاونيات فى قدرتهم على العمل ، ومن العوامل الأخرى ميل الحكومة المتزايد الى خفض الانفاق وما يتبعه من الانكماش فى الخدمات الاجتماعية فى وقت تتزايد فيه الحاجة اليها من جانب المسنين والشباب والمعوقين والنساء العاملات ، وقد خفت هذه التخفيضات التى أصبحت محسوسة بوجه خاص فى البلاد النامية الى البحث عن نماذج مبتكرة لتوزيع الخدمات الاجتماعية ، واتخذت الحكومة فى بعض الاقطار خطوات لتسند إلى الجهات غير الحكومية والخاصة على أساس التعاقد القيام بالخدمات الاجتماعية كوسيلة لتخفيض تكلفة الخدمات وزيادة كفاءتها .

* وتوفر هذه الظروف بيئة سياسية متغيرة تحبذ اتجاها اكثر قوة من جانب التعاونيات فى الاقطار المتقدمة والنامية على السواء الى تقديم الخدمات الاجتماعية ، واذا تقرر اتخاذ هذا الموقف فالمطلوب استراتيجيات واجراءات

مناسبة لضمان نجاحه ، وقد تحتاج ولو فى المراحل الاولى على الاقل – الى علاقة اوثق مع الحكومة ومستندة فيما يتعلق بالتمويل والتدريب ، وقد يلزم وضع استراتيجيات سياسية تدخل ضمنها المنظمات غير الحكومية التى يمكن أن تصبح مصادر لمساعدة التعاونيات فى تقديم الخدمات الاجتماعية وفى ضوء ذلك تجرى دراسات لمعرفة كيف تؤدى التعاونيات دورا اكبر قدرا فى تقديم الخدمات الاجتماعية .

دور الحكومة فى النهوض بالحركة التعاونية :

عقد المركز الدولى للتنمية الاجتماعية والشئون الانسانية بفيينا والتابع للامم المتحدة ندوة عن (دور الحكومة فى النهوض بالحركة التعاونية) فى موسكو خلال الفترة من ١٨ – ٢٩ مايو سنة ١٩٨٧ .

وقد شارك فى أعمال الندوة خبراء وقيادات تعاونية من ١٤ دولة ، علاوة على ممثلى الحلف التعاونى الدولى ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأغذية والزراعة .

وقد أكدت الندوة أن المنظمات التعاونية تستطيع أن تلعب دوراً مؤثرا فى مجال تحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة وإقرار السلام .

وسجل تقرير الندوة أن النظام التعاونى ضرورى فى جميع الأنظمة الاقتصادية والسياسية ، وهى تستعين بالتعاون بدرجات متفاوتة ، وذلك لأن التعاون لا يستهدف فقط تحسين الشئون الاقتصادية والاجتماعية لمجموع اعضائه .. بل ايضا يستهدف خلق المواطن الصالح والذى يستشعر أهميته وقدراته على الإسهام فى بناء المجتمع .

وقد ناشدت الندوة فى تقريرها النهائى حكومات العالم وخاصة فى العالم الثالث الانتباه للمنظمات التعاونية الشعبية ، والعمل على دعمها لدورها المؤثر فى تلبية احتياجات الجماهير والإسهام فى التنمية القومية ، والنهوض بالعدالة الاجتماعية والاعتماد على النفس .

واضاف التقرير أن الحكومات تستطيع مساعدة الحركات التعاونية لكى تصل الى استقلالها عن طريق إشراكها فى مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى .

وأكد التقرير أن الجمعيات التعاونية تعتبر وسيلة هامة عن طريقها تنظم الجماهير الخدمات التى تحتاج اليها بتكلفة معقولة ، وتشترك معا فى تحقيق

الرفاهية والتنمية لنفسها ، وهى تناسب بصفة خاصة الفئات الأقل حظا ، ويعبر فيها الناس عن مطالبهم ويتحملون جانبا من المسئولية فى ادارة المجتمع .

وأكد التقرير على الحقائق التالية :

أولاً : أن التعاونيات تمثل شكلا محدودا ومميزا من التنظيم الاجتماعى والاقتصادى ، وهى تؤلف قطاعا ثالثا لا يقل أهمية عن القطاعين الآخرين العام والخاص .

ثانيا : أن التعاونيات تشكل وسائل فعالة للارتفاع بمستوى مشاركة جماهير الشعب فى تنمية الأمة ، ومن ثم فهى ذات أهمية مباشرة لها .

ثالثاً : أن التعاونيات تستوجب انتباه الحكومة وتستحق دعمها لا لانها تستطيع تلبية احتياجات اعضائها على نحو مؤثر فحسب ، ولكن لانها تستطيع أيضا الاسهام فى التنمية القومية والنهوض بالعدالة الاجتماعية والاعتماد على النفس .

وسجل التقرير أنه من خلال دعم الحكومة للحركة التعاونية ، ستتمكن التعاونيات من انفاق نشاطها الاجتماعى والاقتصادى إلى خدمات اكثر فعالية لاعضائها وإلى الإسهام الهادف فى التنمية القومية وإلى أن تؤدى دورها كعامل فعال فى عملية التحول الاجتماعى .

وأشار التقرير أنه يجب أن يكون للتعاونيات حق استخدام الموارد العديدة طالما أنها تؤدى وظائفها الاجتماعية المطلوبة .

تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٨٧ :

قدم الأمين العام للامم المتحدة تقريرا عن (الخبرة الوطنية فى تعزيز الحركة التعاونية) فى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٨٧ (الدورة الثانية والاربعون) .

التقرير اعدته لجنة التنمية الاجتماعية ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى .

وقد ركز التقرير على دور التعاونيات فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة وقدم تحليلا لمختلف أوجه انشطة التعاونيات وتأثيرها على البيئة

الاقتصادية والاجتماعية ، وقدم بمزيد من التعمق العلاقة بين التعاونيات والمرأة والشباب والمعوقين والمسنين .

وسجل التقرير أن هناك أدلة أكيدة على أن التعاونيات تشكل مؤسسة لا تقدر بثمن للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وأكد التقرير أنه فى بعض البلدان النامية ، توجد علامات على بروز الاهتمام بتفضيل التعاونيات والمنظمات ذات النمط التعاونى كاسلوب لمعالجة المشاكل المستمرة المتمثلة فى البطالة ، وعدم كفاية الإسكان ، ونقص الأغذية ، وتزايد تكلفة الأغذية ، وقد أدى النمو السريع لسكان المناطق الحضرية فى جميع البلدان النامية الى زيادة ضرورة إبتكار تنظيمات إجتماعية ملائمة لمعالجة هذه المشاكل وما يتصل بها .

وتضمن التقرير توصيات هامة منها :

١ - ضرورة أن تعزز الحكومات التزامها بدعم التعاونيات بما يتمشى مع ضرورة المحافظة على استقلال هذه المنظمات وطابعها الديمقراطى ، وهذا من شأنه أن يعزز قدرتها على الإسهام بفاعلية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

٢ - أن تدعم الحكومات دور المنظمات التعاونية فى تعزيز التنمية فى المناطق الحضرية .

٣ - ان تشجع الحكومات زيادة مشاركة المرأة والشباب والمعوقين والمسنين فى التعاونيات .

٤ - أن تشجع الحكومات البرامج التثقيفية والإعلامية التى تهدف الى زيادة الوعى العام بالتعاونيات والدور الذى يمكن أن تقوم به فى قطاعات الزراعة والاسكان والائتمان والمصارف ومصائد الاسماك والصناعات وغيرها من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

الباب الرابع

تجارب تعاونية

- الحركة التعاونية في الأردن
- المؤسسات التعاونية في الأردن
- الحركة التعاونية في ألمانيا
- دروس مستفادة للحركة التعاونية المصرية من مسيرة التطبيق التعاوني في ألمانيا الاتحادية والأردن

الحــركة التعاونيــة فــى الأردن

يعتبر التطبيق التعاونى فى المملكة الأردنية الهاشمية من ابرز التجارب التعاونية العربية ثراء .. لما حققه من إنجازات ملموسة .

وتمتد جذور الحركة التعاونية الأردنية الى نشوء الحركة التعاونية فى فلسطين وتطورها .

فقد بدأت الحركة التعاونية فى فلسطين فى العقد الثانى من هذا القرن .. حيث بدأ تأسيس الجمعيات التعاونية الفلسطينية منذ عام ١٩٢٥ .

وقدر صدر أول قانون تعاونى فى فلسطين عام ١٩٣٣ فى ظل الانتداب البريطانى ليكون نقطة البدء فى تأسيس حركة تعاونية عربية نامية .

وقد أعطى القانون المذكور كل الاهتمام لتأسيس جمعيات التسليف والتوفير الريفى ، وبالرغم من الفائدة المرتفعة التى كانت تدفعها تلك الجمعيات (٩٪) وهى نفس الفائدة التى كانت تدفعها المؤسسات غير التعاونية على القروض التى تأخذها ، فان هذه الجمعيات قد حققت بعض النجاح فى السنوات الاولى لتأسيسها .

ولم يقتصر النشاط التعاونى فى فلسطين على جمعيات التسليف والتوفير بل تأسست جمعيات تعاونية عربية أخرى كالجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الاغـراض ، وجمعيات التســويق ، وجمعيات الـرى والنقـل ، والجمعيـات الاستهلاكية ، والجمعيات العمالية .

وازدهرت الحركة التعاونية العربية فى فلسطين ، ونمت وتطورت الجمعيات التعاونية العربية فى فلسطين فيما بين سنوات ١٩٣٣ ـ ١٩٤٦ .

إستمرت الحركة التعاونية الفلسطينيةنشطة وازداد تأسيس الجمعيات بأنواعها حتى بلغت ٢٤٤ جمعية تعاونية سنة ١٩٤٦ منها ١٤٨ جمعية تسليف وتوفير ، هذا بالرغم من الاحداث الدامية التى كانت تدور فى مدن فلسطين وقراها الى أن كانت سنة ١٩٤٨ حيث نشبت الحرب الفلسطينية ـ اليهودية التى أدت الى نزوح اكثرمن مليون فلسطينى الى الضفة الغربية والضفة الشرقية من نهر الاردن .

تطور الحركة التعاونية الأردنية :

بعد حدوث النكبة الاولى فى فلسطين وأثر النزوح الجماعى الى الضفتين الشرقية والغربية من نهر الاردن أصاب الشلل النشاط التعاونى الفلسطينى وانقسمت فلسطين الى قسمين :

- الأول : بقى راسخا تحت الاحتلال الصهيونى .
- الثانى : تم اعلان وحدته مع الضفة الشرقية لتكوين المملكة الاردنية الهاشمية .

وأثر اعلان وحدة الضفتين سنة ١٩٤٩ بادرت الحكومة الاردنية الى تنشيط الجمعيات التعاونية المجمدة فى الضفة الغربية ، وتأسيس جمعيات جديدة فى الضفة الشرقية ايمانا منها بأهمية التعاون فى تنمية المجتمعات المحلية ، ومساهمتها فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفى عام ١٩٥٢ صدر اول تشريع تعاونى أردنى وهو قانون التعاون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٢ ليكون الاساس فى ارساء وانشاء حركة تعاونية نامية .

المـؤسسـات التعاونيـة فـى الأردن

من الصعب الفصل بين تطور الحركة التعاونية ، والمؤسسات التعاونية التى ساهمت فى نشأة هذه الحركة وتطورها .

ونعرض بايجاز أهمية المؤسسات التعاونية التى تم تأسيسها والتى تولت مسئولية تطوير الحركة التعاونية ودفعها الى الامام لتواكب الحركات التعاونية الناجحة فى الدول المتقدمة والنامية على السواء .

اولا ـ دائرة الإنشاء التعاونى :

تأسست هذه الدائرة سنة ١٩٥٢ وفقا لقانون التعاون رقم (٣٩) لسنة ١٩٥٢ لتتولى القيام بالمهام والواجبات والاهداف التالية :

١ ـ المساعدة على تأسيس الجمعيات التعاونية ، ونشر الوعى التعاونى .
٢ ـ تسجيل الجمعيات التعاونية ، واعداد الانظمة النموذجية الداخلية للجمعيات .
٣ ـ الإشراف على تطبيق القانون التعاونى .
٤ ـ إقراض الجمعيات التعاونية ومساعدتها على الحصول على القروض من مصادر التمويل .
٥ ـ إرشاد الجمعيات التعاونية وتوجيهها وتمثيلها لدى كافة المؤسسات .
٦ ـ مراقبة حسابات الجمعيات ومراجعة ميزانياتها والتصديق على حساباتها الختامية .
٧ ـ تطوير الجمعيات ، ومعالجة عوامل الضعف فيها أو العمل على تصنيفها أو حلها إن اقتضى الأمر .

ومسايرة لطبيعة الأردن الزراعية ، ركزت الحركة التعاونية على دعم الريف الأردنى والنهوض بالمزارعين وتطوير الزراعة التى كانت تمثل القطاع الرئيسى فى الاقتصاد الاردنى .

ومن هنا كانت البداية تأسيس جمعيات التسليف والتوفير الزراعية التى كان الهدف منها تخليص المزارعين من المرابين والوسطاء .

اما القروض التى كانت تصرف لاعضاء الجمعيات التعاونيـة فى هذه الفترة ، فقد كانت قروضا موسمية لايتجاوز حدها الأعلى مائة دينار .

وكانت المشكلة التى تواجه الحركة التعاونية فى هذهالمرحلة هى قلة الاموال المخصصة لها وقلة الموظفين المدربين الذين يتحملون مسئولية توعية المواطنين بمزايا الحركة التعاونية وارشاد اعضائها والاشراف على اعمالها بالاضافة الى اجراءات تسجيل الجمعيات التعاونية ، وكذلك اعتماد الحركة التعاونية بشكل كبير على الدولة التى تولت رعايتها وحمايتها فى هذه المرحلة .

وبموجب القانون التعاونى الصادر فى عام ١٩٥٢ ، فقد اعتبرت جميع الجمعيات المجمدة فى الضفة الغربية منذ عام ١٩٤٨ انها جمعيات قائمة ، وقد رؤى تنشيط اعمالها بعد أن بدىء بالاتصال بالاعضاء القدامى ، كما بدأت دائرة الانشاء التعاونى فى الدعاية اللازمة لتأسيس جمعيات تعاونية فى الضفة الشرقية .

وقد تأسست فى عام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ أربعون جمعية تعاونية للإقراض الزراعى ، وست جمعيات زراعية بالاضافة الى جمعية استهلاكية واحدة ، وجمعية اسكان وجمعية نقل .

وبقيت جمعيات التسليف والتوفير الريفية والجمعيات الزراعيةالاخرى تشكل العمود الفقرى للحركة التعاونية .

القانون رقم ١٧ لعام ١٩٥٦ :

وفى عام ١٩٥٦ عدل القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٢ ، بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ ، وصدر بموجبه نظام خاص بجمعيات الاسكان رقم ١ لسنة ١٩٥٨ الذى عدل الى نظام جمعيات الاسكان التعاونية رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

ولقد كان الدافع لصدور قانون التعاون الجديد فى عام ١٩٥٦ والانظمة الصادرة بموجبه تلك الخبرة التى اكتسبتها دائرة الانشاء التعاونى فى الفترة مابين ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ ، وظهور أنواع جديدة من الجمعيات التعاونية نظرا لانتشار الجمعيات التعاونية بين كافة قطاعات المواطنين .

وقد ساهم قانون التعاون الجديد باعطاء الحركة التعاونية قوة جديدة مكنتها من الانطلاق والتطور .

وقـد لعبت دائرة الانشـاء التعاونى حتى مطلـع عـام ١٩٥٩ الـدور الاول ـ والرئيسى فى تطوير الحركة التعاونية فى المملكة الاردنية الهاشمية بهدف

خلق روح المساعدة الذاتية وتبادل المعونة وتحمل المسئولية ، وبث روح المبادرة والابتكار فى نفوس الاعضاء بالجمعيات التعاونية وقادتها وحفزهم على القيام بواجباتهم على الوجه الاكمل الذى جعل جمعياتهم وحدة متماسكة تعتمد على نفسها وتكتفى بذاتها .

اقسام دائرة الانشاء التعاونى :

تتكون دائرة الانشاء التعاونى من الاقسام التالية :

١ ـ قسم التعليم التعاونى والعلاقات العامة :

تركزت مهمة هذا القسم فى نقل المعلومات المتصلة بموضوع التعاون أو توجيه نشاطه وانجازاته الى اكبر عدد من المواطنين ، وفى سبيل ذلك قام القسم بالاستفادة من وسائل الاتصال المحلية والدولية لنشر المعلومات التعاونية فى الريف والمدن .. من خلال مايلى :

أ ـ وسائل الاتصال :

قام هذا القسم باستخدام وسائل الاتصال المحلية التى لها التأثير فى نقل المعلومات التعاونية الى المواطنين مثل الصحف المحلية ودور الاذاعة والنشرات العلمية والافلام السينمائية ، وعقد المؤتمرات الصحفية .

أ ـ ١ : الجرائد المحلية والصحافة :

كان القسم يزود ممثلى الجرائد المحلية والأجنبية ، ووكالات الانباء العربية والعالمية بالاخبار التعاونية الهامة والنشاطات التعاونية المتعلقة فى جميع المجالات لاطلاع الرأى العام عليها .

أ ـ ٢ : الاذاعة :

كان هذا القسم متمشيا مع تطور الحركة التعاونية ، وازدياد نشاطها وازدهارها ويزود المشرف على برنامج « ركن التعاون » الذى يذاع مرة كل اسبوع من دار الاذاعة الاردنية الهاشمية بالمعلومات والانباء التعاونية الاسبوعية فى الاردن .

أ ـ ٣ : النشرات العلمية والاخبارية :

قام هذا القسم بالتعاون مع اقسام الدائرة الاخرى والهيئات الاخرى المعنية باعداد نشرات تبين النشاط التعاونى ، وترجمة الكتب التعاونية ، وقد تم تحضير كراسين لمادة التعاون للتدريس فى الصفين السادس الابتدائى والثالث الاعدادى من مدارس وزارة التربية والتعليم .

أ ـ ٤ : الافلام السينمائية :

قام القسم بعرض عدد من الافلام الناطقة بالعربية والانجليزية من المركز الثقافى الامريكى والمجلس البريطانى .. وقد عرضت فى مختلف مدن المملكة .

ب ـ التدريب التعاونى :

قام هذا القسم بالتعاون مع هيئة وخدمات الاصدقاء الامريكية فى وضع خطة لعقد دورات تدريبية لموظفى التعاون واعضاء لجان الجمعيات التعاونية المختلفة ، وكان يشرف على عملية التدريب اخصائيون تعاونيون ممن توفرت فيهم الخبرة والكفاءة من الدائرة والمؤسسات الحكومية والاجنبية الاخرى وقد عقدت دورات تدريبية متعددة على مستويات نظرية تمهيدية ، وعملية وميدانية ونظرية تكميلية .

جـ ـ المحاضرات :

ساهم هذا القسم فى تلبية طلبات المدارس والمؤسسات العلمية فى القاء محاضرات عن مبادىء التعاون واهدافه ونظمه .. وقد قامت هيئة خدمات الاصدقاء الامريكية ، وعدد من الموظفين الرئيسيين فى الدائرة بالقاء محاضرات فى موضوع التعاون فى عدة مناسبات مثل يوم التعاون العالمى وغيره .

د ـ البعثات :

أوفد عدد من موظفى الدائرة فى بعثات علمية للخارج للتخصص فى ميادين التعاون المختلفة ، فقد أوفدت الدائرة عددا من العاملين فيها الى الولايات المتحدة وقبرص ، كما أوفدت عددا من القيادات الشعبية لزيارة قبرص واليونان للاستفادة من خبرات الجمعيات التعاونية بها .

هـ ـ مجلة صوت التعاون :

أصدر هذا القسم اعدادا من مجلة صوت التعاون ، وطبع من كل عدد خمسة آلاف نسخة ، ووزعت على اعضاء الجمعيات التعاونية والخيرية والنقابات العمالية والوزارات الحكومية والسفارات الاردنية فى الخارج والمنظمات الدولية والمكتبات العلمية ، والجامعة العربية ، والمنظمات والهيئات الاخرى المعنية ، وكانت تهتم المجلة بمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية ذات العلاقة بالحركة التعاونية فى الاردن والعالم .

٢ ـ قسم التسليف والتوفير التعاونى :

لقد كان القسم ينهج طريقا جديدا لتطوير جمعيات التسليف والتوفير الريفية تمشيا مع سياسة الدائرة ، فأخذت بتطبيق مشروعين : أولهما : الاقراض الزراعى المراقب ، وثانيهما : الاجور الزراعية .

٢ ـ أ : الاقراض الزراعى المراقب :

هو عملية اقراض زراعية مشفوعة دائما بالمساعدات والنصائح العلمية والفنية التى تمكن المزارع من استثمار أمواله وقرضه فى افضل قطاعات الانتاج ، الامر الذى يزيد فى دخله الزراعى ويمكن من بلوغ الهدف فى رفع مستواه الاجتماعى والاقتصادى ، وينقذه من براثن الربا الفاحش ، ويتم ذلك بإعداد خطة زراعية لكل عضو تعاونى على حده ويراقب تنفيذها مراقبة مركزية فعالة تعطى مردودا إنتاجيا وافرا لا يكفى لتسديد القرض وفائدته فحسب ، بل وليبقى ما يكفى لتغطية تكاليف معيشة العائلة لمدة سنة، مع الابقاء على شيء من هذا الدخل يدخر كاحتياطى لمستقبل هذه العائلة ومزرعتها دون أن ينفق القرض على أشياء استهلاكية عقيمة .

٢ ـ ب : الأجور الزراعية :

يهدف هذا المشروع الى مساعدة المزارعين الاردنيين الذين يكون دخلهم غير كاف ليمكنهم من العيش عيشه مرضية ، والذين تضرروا نتيجة ما أصاب البلاد فى السنين العجاف ، وذلك بتأسيس جمعيات تعاونية لاصلاح الأراضى وتنميتها ومراقبة صرف الأموال الممنوحة لها والاشراف عليها .

وتقوم هذه الجمعيات بتنظيم هؤلاء المزارعين المحتاجين فى جمعيات تعاونية تدفع لكل عضو من أعضائها أجورا لتنمية موارده الزراعية من حيث اصلاح الأراضى وتنمية مصادر المياه للاستعمال المنزلى والرى وادخال الاساليب الزراعية المحسنة .

ولاشك فى أن اعمال الإصلاح الزراعى هذه ستمكن من زيادة دخل الجمعية والأعضاء ، وذلك بزيادة الانتاج وبالتالى زيادة الدخل القومى فى البلاد .

ويخصص لكل جمعية مبلغ ثلاثة آلاف دينار تعطى كأجور للاعضاء على أعمالهم الزراعية على أن لايزيد مجموع الأجور التى يتقاضاها العضو الواحد على كافة الأعمال الزراعية مبلغ مائة دينار .

ويشترط أن يتقاضى العضو أجوره الزراعية بعد اتمام اعماله الزراعية شهريا ، وأن تنحصر الأعمال والأجور الزراعية وفق تخصصات معينة .

وينبغى على العضو لقاء تمتعه بهذه الأجور التى مكنته من تحسين موارده الزراعية ودخله أن يساهم فى الجمعية بمبلغ مساو لمجموع أجوره ، وأن يدفعه على تسعة اقساط سنوية ، وأن يكون هذا المبلغ ملكا للجمعية يحولها إلى مالها الاحتياطى الذى يتم اقراضه لاعضاء جدد ، ويدفع هذا المبلغ بالاضافة الى الأسهم والوفورات وغير ذلك من الالتزامات والواجبات المنصوص عليها فى أنظمة الجمعيات التعاونية الداخلية .

٣ ـ قسم التوريد والتسويق :

قام هذا القسم باضافة حلقة جديدة الى الخدمات التى تقدمها دائرة الانشاء التعاونى ، اذ كان يراقب ويشرف على عمليات تسويق منتجات الاعضاء فى جمعيات التسويق لتفادى الكثير من العمولات والارباح التى كان يحصل عليها الوسطاء باستغلال المزارع الاردنى ، ولكى يعود عليه دخل أوفر يمكنه من سداد ديونه دون أن يربك حالته المالية .

٤ ـ قسم التعاون الاستهلاكى والتوفير المدرسى :

كانت قد تبنت دائرة الانشاء التعاونى تشجيع تأسيس جمعيات التوفير المدرسى إذ تم تأسيس أول جمعية مدرسية فى ٢٨ مايو ١٩٥٨ ، ومنذ ذلك التاريخ والجمعيات المدرسية فى نمو وازدياد مطردين ، ولقد بلغ عدد الجمعيات فى المملكة حتى نهاية ١٩٦٣ « ٢٣٦ » جمعية توفير مدرسية تضم فى عضويتها « ١٧٢٨٠ » طالبا وطالبة ، والهدف من هذه الجمعيات هو :

أ ـ تعويد الطلاب على التوفير .

ب ـ توفير الأموال لاقراض الجمعيات التعاونية الأخرى ، وزيادة دخل اعضائهم وانتاجهم .

جـ ـ نشر فكرة التعاون ومبادئه بين الجيل الصاعد ، اذ يتعلم الطالب النظم البرلمانية والادارة الديمقراطية ، ويعتاد على العمل الجماعى ويبعث فيه روح تحمل المسئولية .

٥ ـ قسم التعاون المهنى والصناعى :

كان يضطلع هذا القسم بمعالجة قضايا الجمعيات المهنية والصناعية والاشغال اليدوية ، وايجاد الحلول المناسبة للنهوض بها ، واعداد المشروعات المفيدة لتهيئة العمل أمام مجموعة كبيرة من العمال والعاملات مما يسهم فى علاج مشكلة البطالة بين صفوف العمالة .

ومن شأن هذا النوع من الجمعيات تخليص العمال من الوسطاء الذين يستغلون جهودهم ويحتكرون المواد الأولية التى يحتاجون اليها فى صناعتهم ويتحكمون فى تسويق منتجاتهم .

كما أن هذا النوع من الجمعيات يهدف الى رفع مستوى معيشة العمال الاعضاء ماديا واجتماعيا بالعمل على رفع أجورهم وتوفير مكان لائق لمزاولة عملهم ، وذلك عن طريق رفع مستوى العمل « المهن والصناعات » بالحصول على المواد الأولية والآلات والادوات اللازمة لممارسة المهنة بتكلفتها الاصلية ، بقصد توفير النفقات وتخفيض تكلفة الانتاج ، وتعمل هذه الجمعيات أيضا على توفير الأموال اللازمة لاشغالها بتكوين رأس المال من مساهمة الاعضاء والحصول على القروض بفوائد بسيطة ومعقولة .

ويتيح انتشار هذا النوع من الجمعيات الفرصة للتكامل الاقتصادى بين مختلف الصناعات واستثمار الموارد المحلية ، البشرية والطبيعية ، وهو من دواعي نمو وازدهار المهن والصناعات وزيادة القوى الانتاجية فى البلاد لدعم الاقتصاد القومى ، ولإيجاد نوع من الترابط والتكامل بين مختلف مهن وصناعات الجمعيات المهنية ، فقد ألفت لجنة استشارية للمساهمة فى الدراسة والتخطيط لتطوير الجمعيات والاعضاء ومعالجة قضاياها ووضع الحلول المناسبة لها .

٦ ـ قسم التخطيط والاحصاء التعاونى :

نظمت الدائرة هذا القسم ايمانا منها باتباع سياسة التخطيط ، واجراء الدراسات لضمان توافر بيانات صحيحة يمكن رسم سياسة دائرة الانشاء التعاونى على ضوئها ، للتعرف على الاحتياجات وقياس الموارد المتاحة والامكانات ، نظرا لما للإحصاء من أهمية تخطيط وتحديد وجوه الصواب ، وظروف وملابسات كل مشروع ، وتقدير الظروف والتوقعات والنتائج تقديرا سليما واضحا .

ولا يقتصر استخدام الاسلوب الاحصائى على مرحلة تخطيط المشروع ، بل لابد من تتبع تنفيذه بالتقويم المستمر حتى يمكن الوقوف أولا بأول على مدى ما حققه المشروع من تقدم وما وصل اليه من نتائج .

ولقد حقق القسم الانجازات التالية :

أ ـ مراجعة كافة ميزانيات الجمعيات التعاونية ودراستها والتأكد من مطابقتها لقانون التعاون .

ب ـ دراسة اجتماعات الجمعيات العمومية للجمعيات التعاونية والتأكد من أن القرارات التى اتخذت تساير أنظمتها الداخلية .

جـ ـ اعداد كشوف وجداول وبيانات احصائية باسماء الجمعيات التعاونية حسب الانواع والاولوية وحفظ الميزانيات لكل جمعية فى بيانات احصائية .

د ـ اعداد جداول احصائية ورسوم بيانية حسب انواع الجمعيات والتقسيمات الادارية فى المملكة ، وبيان ما آلت اليه الحركة التعاونية فى الاردن من تقدم وازدهار فى جميع أوجه نشاطاتها .

ثانيا ـ الاتحاد التعاونى الاردنى المركزى :

خطت الحركة التعاونية فى الاردن خطوات ثابتة خلال السنوات الأولى من تاريخ حياتها ، ونتيجة لتطور عدد الجمعيات وانواعها ، ولا سيما جمعيات التسليف والتوفير الريفية ، فقد أصبح قيام منظمات تعاونية مركزية تنبثق عن الجمعيات التعاونية الاولية لتأخذ على عاتقها تطوير الحركة التعاونية لتصبح قادرة على الاعتماد على النفس فى تدبير أمورها ، وحل مشاكلها .

وهكذا تم تأسيس الاتحاد التعاونى المركزى الاردنى عام ١٩٥٩ كجمعية تعاونية اتحادية .

وعلى الرغم من أن النظام الداخلى للاتحاد التعاونى قد عدل عدة سنوات بين ١٩٥٩ ـ ١٩٦٦ فان التعديلات كانت تهدف الى زيادة صلاحيات الاتحاد التعاونى تجاه الجمعيات التعاونية ، وتقليص نفوذ دائرة الانشاء التعاونى تمشيا مع سياسة نقل السلطة من يد المنظمات الحكومية الى المنظمات التعاونية الاهلية .

وقد تضمن النظام الداخلى المعدل سنة ١٩٦٦ الأهداف التالية للاتحاد التعاونى :

١ ـ صرف القروض للجمعيات التعاونية ، والقيام بالأعمال المصرفية ، وصرف القروض الموسمية للمزارعين غير الاعضاء من مصادر اخرى غير مصادر الاتحاد الخاصة .

٢ ـ القيام بكافة الاعمال المتعلقة بشراء مستلزمات الانتاج الزراعى وأعمال التوريد الزراعى والاستهلاكى ، وبالأعمال ذات العلاقة بالإنتاج الزراعى والصناعى وأعمال الاستيراد والتصدير والحصول على الوكالات والتعهدات .

٣ ـ تسهيل تسويق منتجات الجمعيات التعاونية المسجلة داخل المملكة الاردنية وخارجها على حد سواء .

٤ ـ القيام بأعمال التأمين واعادة التأمين فى كل ماله علاقة بالجمعيات التعاونية المسجلة وممتلكاتها ضد الاخطار على اختلاف انواعها .

٥ ـ القيام بكافة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التى تؤدى الى تنمية الحركة التعاونية ، ونشر مبادئها ، ونشر استخدام الوسائل والاساليب الحديثة فى الانتاج والتوزيع ، وتحسين وتطوير أعمال وادارة الجمعيات التعاونية المسجلة ، واجراء الابحاث والاحصاءات وتنمية العلاقات

العامة ، والعمل على تنظيم برامج التدريب والتعليم التعاونى ، وبيع الكتب ونشرها وانشاء مكتبة تعاونية .
٦ ـ تمثيل الحركة التعاونية الاردنية فى الداخل والخارج .
٧ ـ التمتع بكافة الصلاحيات والحقوق لتحقيق اهداف الاتحاد بما فى ذلك شراء وصيانة وبيع واستبدال ورهن واستئجار وتأجير الأراضى والعقارات لتحقيق اهداف الاتحاد التعاونى .

ادارة الاتحاد :

كان يدير شئون الاتحاد التعاونى مجلس ادارة من تسعة اعضاء ينتخبون من بين ممثلى الجمعيات التعاونية ، كما تم تعيين خمسة اعضاء حكوميين فى مجلس ادارة الاتحاد ، بالإضافة إلى ممثلى الجمعيات ، وذلك بموجب قرار من مجلس الوزراء .

ويعود السبب فى اشتراك ممثلى الدولة فى مجلس ادارة الاتحاد التعاونى لانها الممول الرئيسى للاتحاد التعاونى ، هذا بالإضافة الى مساهمة الدولة فى موزانة الاتحاد التعاونى .

أعمال الاتحاد :

ومن أهم الأعمال التى كان الاتحاد التعاونى يقوم بها :
أ ـ توفير القروض للجمعيات التعاونية ومراقبة القروض نيابة عن دائرة الانشاء التعاونى .

ب ـ تمويل الجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها .
جـ ـ القيام بتمويل مشروعات الاسكان التعاونى لموظفى الحكومة .
د ـ توريد مستلزمات الانتاج الزراعى للجمعيات التعاونية كالاسمدة والبذور .
هـ ـ مساعدة الاعضاء التعاونيين على تسويق انتاجهم الزراعى .
و ـ تأسيس وتطوير جمعيات عصر الزيتون ، وجمعيات تسويق الخضر والفاكهة .
ز ـ المساهمة فى تأسيس اتحاد جمعيات عصر الزيتون وتسويق الزيت عام ١٩٦٦ كأول اتحاد نوعى فى الاردن .

اتحاد مراقبة الحسابات :

تأسس اتحاد مراقبة الحسابات كجمعية تعاونية اتحادية فى أول يناير ١٩٦٤ ، بهدف مراقبة ومراجعة حسابات وسجلات الجمعيات التعاونية المسجلة والاعضاء فى اتحاد المراقبة ، والتأكد من صحتها ومطابقتها بالمستندات والوثائق القانونية ، والوصول الى المركز المالى الحقيقى ، وذلك بإعداد الميزانيات العامة والحسابات الختامية للسنة المالية للجمعيات التعاونية ، بالإضافة الى ما يقوم به من رقابة وتدريب على مبادىء مسك الدفاتر والحسابات التعاونية .

وقد قام هذا الاتحاد بوضع نظم المحاسبة الملائمة للجمعيات التعاونية ، وتقديم الدراسات المالية اللازمة لها ، وكذلك تقديم المشور الفنية حول النظم المحاسبية المتبعة فى الجمعيات ، وحول المراقبة الداخلية فيها ، فهو يصمم الدفاتر والسجلات والنماذج حسب مقتضيات انواع الجمعيات ، وما يتناسب وحجم عمل هذه الجمعيات .

وقد تطورت الحركة التعاونية الاردنية خلال فترة عمل الاتحاد التعاونى ، وذلك على مدى الفترة من عام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٧ ، حيث زاد عدد الجمعيات من ٢٤٧ فى عام ١٩٥٩ الى ٧١٦ جمعية فى عام ١٩٦٧ ، كما ارتفع عدد العضوية من ١٤٥٢٠ عضوا الى ٤٣٤٦١ عضوا خلال نفس الفترة ، ومن الطبيعى حدوث زيادة ملحوظة فى كل من أسهم رأس المال ، والاحتياطيات ، وحجم ودائع الاعضاء .

ثالثا ـ المنظمة التعاونية الاردنية :

تعتبر الفترة من تاريخ تأسيس الاتحاد التعاونى المركزى الاردنى ، وحتى وقوع حرب يونيه ١٩٦٧ فترة التوسع فى الحركة التعاونية .

وبعد هذه الحرب التى فقدت الحركة التعاونية من خلالها اكثر من نصف الجمعيات التعاونية وما انتهت اليه الحركة التعاونية ، اعاد المسئولون عن الحركة النظر فى الوضع الراهن ، وتمت دارسة الخطوات الواجب اتباعها لمواجهة الظروف الجديدة ، فصدر فى عام ١٩٦٨ قانون جديد تم بموجبه تأسيس المنظمة التعاونية الاردنية بحيث تكون الجهة الوحيدة المشرفة والممولة والمراجعة للحسابات .

وجاء فى القانون المشار اليه رقم « ٥٥ » لسنة ١٩٦٨ ما يلى :

« تؤسس فى المملكة الاردنية مؤسسة أهلية رأسمالها غير محدود تساهم به الجمعيات التعاونية والحكومة ، وقيمة السهم الواحد عشرة دنانير ، وتدار من قبل مجلس ادارة مختلط من ممثلى الجمعيات التعاونية وممثلى الحكومة بحيث لا يقل عدد ممثلى الجمعيات عن نصف عدد اعضاء المجلس » .

وتعتبر المنظمة التعاونية الاردنية التى تأسست فى ١٥ أغسطس ١٩٦٨ مؤسسة شعبية مستقلة مهمتها تنمية الحركة التعاونية ، والإشراف على تأسيس وتسجيل الجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها وتصفيتها ومراقبة اعمالها وتمويلها ومراقبة حساباتها .

وهى الجهة الرسمية التى تنطق باسم الحركة التعاونية فى الاردن ، وتعمل على تنظيم شئونها الادارية والعمالية وفق الاحكام التعاونية النافذة لدى الجهات الاخرى محليا ودوليا عن طريق مجلس ادارتها أو من ينيبه هذا المجلس لدى الجهات المعنية .

أهداف المنظمة :

إن أهداف المنظمة هى نشر الحركة التعاونية فى المملكة لرفع المستوى الاقتصادى والثقافى والاجتماعى لاعضاء الجمعيات المحلية ، وبالتالى زيادة اسهامهم فى الانتاج والتنمية الشاملة .

ولتحقيق ذلك تقوم المنظمة التعاونية الاردنية بما يلى :

١ ـ تأسيس الجمعيات التعاونية من مختلف الاغراض والانواع والعمل على تسجيلها .

٢ ـ تقديم الارشاد والتوجيه والخدمات الفنية للجمعيات واعضائها بما فى ذلك مراقبة حساباتها ومراجعتها .

٣ ـ نشر الثقافة التعاونية بكافة وسائل الاتصال بالجماهير وادارة المعهد التعاونى .

٤ ـ تأسيس بنك تعاونى يتولى اصدار القروض للجمعيات التعاونية والاعضاء التعاونيين ، وتقديم الخدمات المصرفية بشكل عام لهم .

٥ ـ القيام بأعمال التوريد والتسويق والتأمين وجميع الخدمات التى تعزز الموقف المالى للمنظمة واعضائها .

٦ ـ تمثيل الحركة التعاونية وتنظيم علاقاتها مع المؤسسات التعاونية فى الداخل والخارج .

تنظيم المنظمة :

يشرف على ادارة المنظمة التعاونية مجلس ادارة يتألف من عشرة اعضاء ، خمسة منهم يمثلون الجمعيات التعاونية ، والخمسة الآخرون يمثلون مؤسسات حكومية مختلفة .

ويدير المجلس مدير عام المنظمة ويتم تعيينه من قبل الحكومة الاردنية .

وتنقسم المنظمة التعاونية الى خمسة أقسام أو دوائرة رئيسية هى :

* البنك التعاونى .
* المعهد التعاونى .
* دائرة التعاون والمشروعات .
* الدائرة التجارية .
* الدائرة الادارية والمالية .

وتقدم المنظمة خدماتها إلى أعضاء الجمعيات التعاونية بشكل خاص وإلى المجتمع الأردنى بشكل عام من خلال أحد عشر مكتبا أو مديرية للتعاون موزعة على اقاليم المملكة الاردنية .

ويعمل فى المنظمة التعاونية الأردنية أكثر من (٤٠٠) موظف فى اقسامها المختلفة حيث يشكل الجامعيون ثلث هذا العدد ، ويتوزع العاملون بين عاملين فى الاقاليم ، ومكاتب التعاون والمديريات ، وبين موظفين يعملون فى مركز المنظمة الرئيسى فى عمان .

الوظائف الرئيسية :

يمكن تلخيص الوظائف الرئيسية التى تقوم بها المنظمة التعاونية فيما يلى :

١ ـ التسجيل والاشراف والتدقيق والمراجعة والتصفية للجمعيات التعاونية .
٢ ـ الاعمال التمويلية والتجارية .
٣ ـ توريد المتطلبات والمواد الزراعية لتقديمها للجمعيات التعاونية .
٤ ـ تصدير الفواكه والخضروات وتسويقها .
٥ ـ الاسواق الموازية (أو بيع المواد الاستهلاكية) .
٦ ـ تدريب اعضاء الجمعيات التعاونية ، واعضاء لجان الادارة وموظفى المنظمة .

البنك التعاونى :

يعتبر البنك التعاونى دائرة من دوائر المنظمة التعاونية الاردنية وهو يقوم بأعمال مصرفية عامة وشاملة لخدمة الاعضاء التعاونيين ، وكذلك المواطنين غير المنتسبين للجمعيات التعاونية .

وينص النظام على أن المركز الرئيسى للبنك يكون فى عمان ، ويجوز فتح فروع له ، وتعيين وكلاء فى المملكة بقرار من مجلس إدارة المنظمة التى تشرف على إدارة شئونه .

وأهداف البنك التعاونى تتركز فيما يلى :

١ ـ دعم وتنشيط الحركة التعاونى الاردنية .

٢ ـ تشجيع الصناعات الخفيفة ، وعلى الاخص الريفية ، وتنمية الحرف اليدوية عن طريق منح قروض للجمعيات الخاصة بها .

٣ ـ تمويل المشروعات الزراعية بمنح القروض لها ، ومراقبة صرفها للجمعيات الزراعية .

٤ ـ تشجيع مشروعات الخدمات ومشروعات الاسكان الجماعية أو التعاونية عن طريق منح القروض للجمعيات الخاصة بها ، وتقديم المساعدات الفنية والضمانات لتمكينها من الحصول على التمويل من مؤسسة الاسكان أو أية مصادر أخرى .

٥ ـ منح القروض الموسمية للمزارعين غير المنتسبين لجمعيات تعاونية وفقا لاحكام النظام .

وهو فى سبيل ذلك كله يقوم بالاجراءات التالية :

أ ـ قبول الودائع من للجمعيات والاعضاء التعاونيين ، والموظفين غير المنتسبين للجمعيات

ب ـ فتح حسابات جارية وايداع ودائع لاجل فى أى بنك مرخص .

جـ ـ شراء سندات ذات دخل ثابت ، وذلك باقتراح من اللجنة المالية وموافقة مجلس الادارة .

د ـ العمل كبنك للجمعيات التعاونية وتقديم أية خدمات مصرفية .

هـ ـ صرف القروض للجمعيات التعاونية الزراعية ، وذلك لتنمية الحركة التعاونية فى الاردن ، وتشجيع الصناعات والحرف اليدوية على مختلف أنواعها .

مصادر تمويل البنك :

يتم تمويل البنك التعاونى من المصادر التالية :

أ ـ من المنظمة التعاونية .

ب ـ من البنك المركزى الاردنى ـ عن طريق خصم الاوراق المالية (سندات الدين) .

جـ ـ من مصادر مختلفة عن طريق المجلس القومى للتخطيط .

الاقراض التعاونى :

السياسة العامة للإقراض :

تعتبر المنظمة التعاونية (الاقراض) التعاونى من أهم عوامل النهوض بالإنتاج القومى وزيادته ، وتحسين وسائله ورفع مستوى دخل المواطنين خاصة فى المجتمعات الريفية .

وتعتمد المنظمة التعاونية الأسس التالية عند اقرارها منح القروض للجمعيات التعاونية :

١ ـ تمكين الجمعيات التعاونية واعضائها من الحصول على التمويل الكافى لتحقيق اهداف خطط التنمية من مصادر التمويل ، والامكانيات المتاحة للمنظمة والمتوفرة لدى البنك التعاونى .

٢ ـ مشاركة الجمعيات التعاونية واعضائها فى عمليات التمويل ، وذلك بالربط بين حجم القرض وبين الاسهم المكتتبة للاعضاء ، وكذلك الاخذ فى الاعتبار مصادر الدخل البديلة للجمعية أو العضو المقترض .

٣ ـ تمويل المشروعات بعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وفى ضوء الوضع المالى للجمعية ، وقرارات الجمعية العمومية والتزاماتها المالية .

٤ ـ مراقبة القروض على مختلف المستويات ، مدير الجمعية ، لجنة الادارة ، لجنة المراقبة ، وجهاز المنظمة التعاونية فى المنطقة والمركز .

٥ ـ اعطاء الاولوية فى التمويل للمحاصيل التى تحرص الدولة على زيادة انتاجها ، وتكون ذات أهمية خاصة بالنسبة للتصدير أو الاستهلاك الداخلى على أن يتم تمويل كل محصول فى موسم زراعته وبعد تقدير التكلفة .

وهناك أنواع عديدة من القروض منها :

■ القروض الموسمية الزراعية :

وهى القروض التى تصرف للجمعيات التعاونية غير الزراعية مثل القروض التى تصرف لجمعيات التوفير والتسليف ، والمدة الزمنية من ٣ ـ ١٢ شهرا .

■ القروض المتوسطة الزراعية :

وهى القروض التى تصرف للجمعيات التعاونية الزراعية لشراء آلات زراعية وتراكتورات وزراعة اشجار مثمرة واستصلاح أراض زراعية واقامة بيوت ريفية ، ولاقامة البيوت البلاستيكية (الصوب الزراعية) وحفر آبار وعمل قنوات مياه . والمدة الزمنية لهذه القروض من ١٢ شهرا ولا تتجاوز ٧ سنوات .

■ القروض المتوسطة غير الزراعية :

وهى تلك القروض التى تصرف للجمعيات غير الزراعية لاهداف شراء الاراضى واقامة المنشآت اللازمة عليها للجمعيات أو لتمويل مشروعاتها وكذلك لتمويل مشروعات أعضاء هذه الجمعيات .

وتسدد مثل هذه القروض عادة فى فترة تتراوح بين سنة واحدة وسبع سنوات .

■ القروض الطويلة الزراعية وغير الزراعية :

وهى القروض التى تزيد مدتها على سبع سنوات ، وتمنح للجمعيات التعاونية من أجل بناء مراكز وابنية ومستودعات وبناء معاصر الزيتون .

المعهد التعاونى :

حرصت الحركة التعاونية الاردنية منذ تأسيسها حتى بداية الخمسينيات من هذا القرن على ابراز أهمية التعليم والتدريب التعاونى .

وقامت دائرة الانشاء التعاونى الحكومية آنذاك بهذه المهمة من خلال دورات متعددت للتعاونيين سواء العاملين « الموظفين » أو أعضاء لجان الإدارة على المستويين المحلى والخارجى ، وظل هذا الوضع إلى أن تم تأسيس المعهد التعاونى سنة ١٩٦٣ ليقوم بمهمة التدريب والتعليم التعاونى كدائرة مستقلة من الدوائر العاملة فى مجالات الحركة التعاونية حيث بقى هذا الوضع قائما حتى عام ١٩٦٨ عندما تم دمج الدوائر التعاونية القائمة آنذاك فى المنظمة التعاونية ، وأصبح المعهد التعاونى أحد الدوائر العامة فى المنظمة .

وقد راعت الحركة التعاونية الاردنية أن التعليم والتدريب التعاونى هما أساس نجاح الحركة التعاونية ، ووضعته فى صلب قانون التعاون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ، اذ نصت المادة ٤ فقرة (و) على مايلى :

« على الجمعيات أن تخصص فى كل عام مبلغا من المال لتعليم الاعضاء واعضاء لجنة الادارة والمسخدمين والمواطنين المبادى والممارسات العلمية التعاونية فى كلا المجالين الاقتصادى والاجتماعى » .

وأكد نظام التعاون رقم (١) لسنة ١٩٧٠ على ذلك حيث نص فى المادة (٢١) عنه فقرة (ب) على ما يلى :

« ويجب على كل جمعية أن تنقل كل سنة مبلغا لا يقل عن ١٠ بالمائه من رصيد الفائض الصافى لصندوق التعليم فى الجمعية ، واذا لم يصرف هذا المبلغ خلال سنتين لهذا الغرض فيحول لصندوق التعليم فى المنظمة » .

اهداف المعهد التعاونى :

حددت المادة (٢) من نظام المعهد التعاونى رقم (١) لسنة ١٩٧١ أهدافه فيما يلى :

أ ـ نشر الثقافة التعاونية وتوصيلها بمختلف وسائل الاعلام الى الجمهور وتزويد العاملين فى القطاع التعاونى والمؤسسات ذات العلاقة بالمواد والوسائل التعليمية والتثقيفية وذلك من خلال :

- القاء المحاضرات .
- التعاون مع الجامعات والمعاهد والمراكز المعنية .
- تبادل الخبرات والمحاضرين والمؤلفات مع المعاهد التعاونية وغيرها من المعاهد ذات العلاقة بالنهوض بالمجتمعات المحلية داخل الاردن وخارجه .

- التأليف والترجمة فى المجالات التعاونية وتوزيع النشرات والكتب التعاونية .
ب - تدريب جهاز فنى من موظفى المنظمة التعاونية والجمعيات التعاونية ويكون ذلك عن طريق :
- تنظيم دراسة منهجية قبل الخدمة لمدة عام أو عامين (دبلوم التعاون) مع فتح باب القبول لكافة المواطنين الاردنيين وأبناء الدول العربية .
- تدريب أثناء الخدمة عن طريق عقد دورات تدريبية بمختلف المستويات والتخصصات .
- عقد الندوات والبرامج لتثقيف وتدريب اعضاء الجمعيات التعاونية .
- انتاج وعرض الافلام السينمائية والتليفزيونية والشرائح التى تتعلق بالتعاون .
جـ - إعداد واجراء الابحاث العلمية فى ميدان التعاون والقضايا المتعلقة به وتنسيقها ونشر نتائجها ودراسة الجدوى الاقتصادية للجمعيات والمشروعات التعاونية . كما يقوم المعهد أيضا بالانشطة التالية :
١ - اصدار نشرات تعاونية توضح مفهوم التعاون وعمل الجمعيات التعاونية .
٢ - تأسيس مكتبة تعاونية .
٣ - اصدار مجلة تعاونية باسم مجلة صوت التعاون .
ويضم المعهد ثلاثة أقسام فنية هى :

أ - قسم التدريب :

يختص بكافة الانشطة التدريبية الموجهة الى موظفى دوائر المنظمة التعاونية وأقسامها وموظفى الجمعيات التعاونية ، كما يتعاون مع قسم التعليم التعاونى فى تنفيذ البرامج والانشطة الموجهة لاعضاء الجمعيات التعاونية .

ب - قسم التعليم التعاونى :

يختص بأنشطة التعليم التعاونى الموجهة لاعضاء الجمعيات التعاونية والجمهور والمؤسسات ذات العلاقة بالعمل التعاونى ، بالتنسيق مع مديريات التعاون ومكاتبه والمؤسسات ذات العلاقة بالاضافة الى انتاج وسائل الايضاح بأنواعها المختلفة والاشراف على وحدة وسائل الايضاح .

جـ ـ قسم الابحاث والدراسات التعاونية :

يختص بجمع البيانات الاحصائية وتبويبها وتفريغها وتحليلها ، واصدار النشرة الاحصائية السنوية للحركة التعاونية ، والقيام بالدراسات والابحاث التعاونية ، والتقييم المستمر للدورات والندوات التى تقام فى نطاق المعهد التعاونى والاشراف على المكتبة .

وبالاضافة الى الاقسام الفنية يتولى القسم الادارى الاعمال المساندة وتتبع له الوحدات الآتية :

١ ـ **وحدة الديوان** : وتتولى حفظ المراسلات والملفات والبريد والتوثيق .

٢ ـ **وحدة شئون الطلاب** : وتتولى المراسلات المتعلقة بطلاب المعهد وحفظ الملفات والسجلات المتعلقة بهم .

٣ ـ **وحدة الطباعة** : وتتولى الاشراف على التصوير وطباعة النشرات والتقارير .

وتعتبر الفترة منذ انشاء المعهد الى عام ١٩٧٠ ، الفترة الذهبية لنشاط المعهد التعاونى حيث اتخذ المعهد كافة الوسائل وزاول انشطة التدريب والتثقيف والتوعية والاعلام والابحاث التعاونية بهدف تطوير الحركة التعاونية .

وكان المعهد يعتبر حينذاك مؤسسة تربوية تعليمية قائمة تزاول نشاطها بفعالية .

وخلال الفترة الممتدة من ١٩٧١ ـ ١٩٨٠ أصيب المعهد التعاونى بالجمود واتسم النشاط بالموسمية ، وبدأ نشاط المعهد يسير فى اتجاه تنازلى متذبذب بالرغم من التوسع والتطور التصاعدى للحركة التعاونية الاردنية .

وقد تنبه المسئولون عن المنظمة الى حالة الجمود التى أصبح يعانى منها المعهد التعاونى والآثار السلبية المترتبة على ذلك .

وقد قررت المنظمة التعاونية الاردنية تنشيط المعهد التعاونى لكى يزاول المهام الموكلة اليه بما يعود بالفائدة على نمو وتطور الحركة التعاونية .

وتم توقيع اتفاقية مع منظمة العمل الدولية لدعم وتنشيط المعهد بتمويل من برنامج الامم المتحدة الانمائى .

كما تم توقيع اتفاقية مع مؤسسة فريد ريش ناومان بجمهورية المانيا الاتحادية تم بموجبها تأسيس استوديو لانتاج الافلام السينمائية للتوعية التعاونية .

قسم التوريد :

تأسس قسم التوريد فى المنظمة التعاونية الاردنية عام ١٩٧٥ من اجل تأمين مستلزمات الانتاج الزراعى الى المزارعين التعاونيين عن طريق جمعياتهم التعاونية بصورة منظمة وبنوعية جيدة ، وباسعار السوق المحلية وبكميات كافية فى المواعيد المحددة لعمليات الانتاج .

ويقوم هذا القسم بتزويد الجمعيات التعاونية الزراعية بناء على طلباتها المسبقة أو الآنية بمختلف مستلزمات الانتاج الزراعى ، حيث تقوم المنظمة بشراء هذه المواد من السوق المحلى أو استيرادها مباشرة من بلد الانتاج وتوفرها للمزارعين بعيدا عن سيطرة الوسطاء واستغلالهم بالاضافة الى تخفيض تكلفة المواد الاولية .

قسم التسويق :

قامت المنظمة التعاونية الاردنية بتأسيس قسم التسويق ايمانا منها بأهمية تسويق الانتاج حيث تقوم من خلال هذا القسم بتسويق انتاج المزارعين فى محاولة لتحقيق التعاون بين المنتج والمستهلك .

أنواع الجمعيات التعاونية فى الاردن :

لقد تطورت الجمعيات التعاونية فى الاردن اعتبارا من عام ١٩٥٢ فى تجربتها الناجحة والغنية بحيث استطاعت أن تكون الدعامة القوية للاقتصاد الوطنى ككل فى ظل النظام الاقتصادى الذى يسود الاردن .

وتقوم المنظمة التعاونية الاردنية بالاشراف ورعاية كافة انواع التعاونيات وهى :

١ ـ الجمعيات التعاونية الزراعية :

تقوم بخدمة اعضائها سواء كانوا مالكين أو متصرفين بأراضى زراعية فى المجال الانتاجى النباتى أو الحيوانى أو أى مجال زراعى آخر ، وتهدف الى

تنمية روح التعاون وزيادة انتاج هؤلاء المزارعين ومن يتعاملون معهم لتحسين احوالهم الاقتصادية والاجتماعية من خلال توريد مستلزمات الانتاج والمواد الاستهلاكية ، وتسويق انتاجهم ومنحهم القروض العينية أو النقدية اللازمة ، وتقديم الخدمات الفنية والزراعية وتشجيعهم على اتباع أساليب الزراعة الحديثة والعمل على تعويدهم على الادخار وادارة أعمالهم .

٢ ـ الجمعيات التعاونية للاسكان :

لقد خدمت هذه الجمعيات عددا لا بأس به من المواطنين ذوى الدخل المحدود والمنظمين فى مجموعات معينة فى العادة .

ويناط بالمنظمة التعاونية المساهمة فى أعمال التأسيس والتنظيم ومراقبة نشاط الجمعيات ومراجعة حساباتهم وتمكين الراغبين فى البناء ، والحصول على جزء من التمويل اللازم لشراء الارض المطلوبة ، وذلك يؤهل الجمعية للتمويل من قبل بنوك متخصصة مثل بنك الاسكان والبنك التعاونى ، حيث أن المنظمة التعاونية الاردنية لا تتوفر لها الاموال الكافية لاهداف البناء ، كما أن بعض الجمعيات التعاونية الاسكانية تقوم بنشاطات عامة فى القطاع الاستهلاكى والمجالات الاجتماعية بعد انجاز مشروعاتها الاسكانية .

٣ ـ جمعيات التوفير والتسليف :

وتعتمد هذه الجمعيات تقريبا وبشكل رئيسى على مجموعات منظمة وموجودة فعلا مثل موظفى الحكومة والشركات والمؤسسات الخاصة أو أعضاء مجموعة لدى مهنة معينة ، وكضمان للقروض المعطاة ، يقبل كفيلين ، كما تقبل المسئولية الشخصية للعضو ودخله الشهرى المنتظم .

٤ ـ جمعيات المنفعة المتبادلة :

تنتمى عضوية هذه الجمعيات الى الرابطة العائلية أو المنطقة الجغرافية ونشاطها الرئيسى هو التوفير المنتظم والتسليف ، وهى فى العادة ونتيجة للروابط المتينة القائمة بين الاعضاء فانها تقوم بنشاطات اجتماعية مختلفة سواء كانت فردية أو جماعية .

٥ ـ الجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية :

تعتبر من اكبر الجمعيات فى هذا المجال ومن انجحها ، ومثال عليها جمعية عمال المطابع التعاونية ، وجمعية الحرفيين الذى تجمعوا معا لكى يتغلبوا على مشكلة تأمين المواد الخام وتسويق الانتاج .

٦ ـ الجمعيات التعاونية الاستهلاكية :

لم تنتشر التعاونيات الاستهلاكية فى الاردن بشكل واضح ، وان كانت قد حققت نجاحا ملموسا فى عدد من الجمعيات فى بعض التجمعات السكنية .

٧ ـ الجمعيات المتعددة الاغراض غير الزراعية :

تهدف هذه الجمعيات الى تجميع طاقات الافراد الاقتصادية وحثهم على الادخار المنتظم ، وتوجيه المدخرات الى المشروعات الاقتصادية المختلفة مثل امتلاك الاسهم والسندات وامتلاك وادارة المشروعات الانتاجية الفردية والجماعية .

تحديث اعمال المنظمة التعاونية :

لقد تم فى التعاونية تركيب حاسب اليكترونى لاستخدامه فى عدة مهام بعد التوسع الملحوظ الذى شهدته المنظمة والجمعيات التعاونية فى السنوات الاخيرة ، والحاجة لاستخدام احدث الوسائل العلمية المتطورة حتى تخدم هذه التوسعات بشكل أفضل .

وبتألف الحاسب الاليكترونى فى المنظمة من الوحدات التالية :

* وحدة الحاسب الرئيسية بذاكرة ذاتية تبلغ ١٢٨٠٠٠ بايت (حرف) يمكن زيادتها الى ٥١٢٠٠٠ بايت عند الحاجة .
* وحدة تخزين خارجية تتسع الى ٦٠ مليون حرف يمكن استبدال جزء منها عندما تمتلىء .
* وحدة طباعة واخراج المعلومات تصل سرعتها الى ٦٠٠ سطر فى الدقيقة .

وسوف يستخدم هذا الحاسب الاليكترونى لانجاز مهمات عديدة فى المنظمة التعاونية منها :

١ –نظام الودائع والقروض والمحاسبة فى البنك التعاونى .
٢ – نظام المحاسبة فى المنظمة التعاونية .
٣ – نظام الرواتب وشئون الموظفين .
٤ – نظام المستودعات .
٥ – نظام المعلومات الاحصائية والادارية .

وفى المستقبل فسوف يمتد نشاط قسم الكمبيوتر الذى جرى استخدامه فى المنظمة التعاونية ليؤدى الى تطوير البرامج الموجودة وكتابة برامج جديدة تواكب التوسعات فى اعمال المنظمة بالاضافة الى تدريب الكوادر الفنية واعدادها إعدادا كافيا يضمن التعامل بكفاءة مع المؤسسات المنتظرة فى المستقبل .

خطة عمل المنظمة .

قامت المنظمة التعاونية الاردنية بوضع مشروع خطة خمسية ضمن الخطة الخمسية العامة للدولة (١٩٨١ – ١٩٨٥) وذلك لمواجهة المشكلات التى تعانيها وفى مقدمتها :

١ – عدم اكتمال البنية الاساسية للقطاع التعاونى .
٢ – سيادة ظاهرة توفير القروض للاعضاء فى نشاط الجمعيات على العمل الجماعى المشترك .
٣ – عدم تمكن التسويق التعاونى من أداء دوره المأمول فى التسويق الزراعى فى البلاد .
٤ – عدم التوازن بين القطاعات التعاونية فى التمويل ، وتغلب القطاع الزراعى على غيره من القطاعات بسبب قلة التمويل .
٥ – استمرار تدنى رأسمال الجمعيات التعاونية ، وقلة مساهمة الأعضاء فى جمعياتهم .
٦ – عدم مواكبة الأنظمة التعاونية للتطورات العامة الجديدة وتطلعات الحركة التعاونية .
٧ – الاختناق الادارى بسبب قلة الرواتب وتسرب الكفاءات المؤهلة والمدربة .
٨ – عدم التوازن بين العرض والطلب فى سوق الإنتاج الزراعى النباتى والحيوانى .

أ - الأهداف .

وقد تضمنت الخطة الخمسية تحقيق الأهداف التالية :

١ - استكمال البنية الأساسية التعاونية .

٢ - تشجيع وتطوير العمل التعاونى الجماعى فى كافة القطاعات الزراعية وغير الزراعية وذلك بالحوافز وبالتثقيف والتدريب والتأهيل وتطوير ما يقوم به المعهد التعاونى .

٣ - توسيع الخدمات التى تقدمها الجمعيات التعاونية فى التوريد والإنتاج والتسويق مع الاهتمام بالخدمات الإرشادية والإدارية والفنية .

٤ - ايجاد توازن بين القطاعات التعاونية المختلفة زراعية وغير زراعية ، والتوسع بها حسب حاجة البلد إلى كل قطاع ، وتأمين التمويل بما يسد حاجة التنمية إنتاجيا وتسويقيا وفى المجالات التالية :

أ - تنمية الأراضى الزراعية بالمطرية ، وتنفيذ مشروعات متكاملة فى مناطق الزراعة بالمطرية .

ب - تطوير زراعة الخضروات وفق خط زراعى مستمر يأخذ فى الحساب حاجة البلد وزيادة الإنتاج وتسويقه .

جـ - تطوير زراعة الدخان وزيادة الإنتاج واستغلال القنوات المناسبة لذلك .

د - تنمية المناطق الريفية وتزويدها بالخدمات الأساسية .

هـ - تطوير جمعيات الإسكان التعاونية وزيادة فعاليتها .

و - تطوير الجمعيات التعاونية الخاصة بالخدمات بما فى ذلك جمعيات المنفعة المتبادلة والمتعددة الأغراض والحرفية والتعليمية .

٥ - الاستمرار فى تطوير البنك التعاونى ، ورفع قدرته على تقديم التسهيلات البنكية والخدمات المصرفية ، والتركيز فى ذلك على فتح الفروع لخدمة المديريات التعاونية فى مراكزها .

٦ - التوسع فى إنشاء الأسواق الموازية فى المحافظات من أجل اختصار الخطوات التسويقية فى الإنتاج المحلى والخارجى ، وتوفير البديل من الحاجيات بنوعية جيدة وأسعار أقل .

ب - الإجراءات التنظيمية :

١ - العمل على تأمين الخدمات الأساسية المساندة للقطاع التعاونى من إنشاء مخازن وإنشاء مراكز جمعيات والمستودعات اللازمة لمستلزمات الإنتاج ومسالك تسويقية للخضار والبيض والدجاج المسمن .

٢ - وضع برامج تدريب وتأهيل شاملة بالمعهد التعاونى لتطوير العمل التعاونى من عمل فردى الى عمل جماعى مشترك ومنحه حوافز لازمة على كافة المستويات .

٣ - إعطاء التسويق التعاونى أهميته التى يستحقها ، والتوسع فى أسلوب التعاقدات مع الأعضاء التعاونيين من خلال قسم التسويق فى المنظمة التعاونية .

٤ - توفير التمويل الضرورى لتحقيق أهداف المنظمة عن طريق البنك المركزى ومؤسسات التمويل المحلية والاجنبية .

٥ - العمل على تشجيع زيادة اعتماد الجمعيات التعاونية على مصادرها الذاتية .

٦ - ادخال الأساليب الحديثة فى أعمال البنك التعاونى وفتح فروع له ليخدم القطاع التعاونى وبشكل خاص فى المناطق الريفية واجتذاب المدخرات وتقديم التسهيلات .

٧ - إجراء التعديلات اللازمة فى قوانين وانظمة المنظمة التعاونية لتمكينها من مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية .

٨ - التعاون مع وزارة الزراعة فى تنفيذ برامج ريادية لتطوير أساليب الزراعة البالية وادخال الخدمات الآلية المتكاملة .

٩ - التوسع فى تأسيس الجمعيات التعاونية المتخصصة فى استغلال المراعى وزراعة الشجيرات الرعوية وتسمين الأغنام بقصد حماية وتطوير المراعى الطبيعية .

١٠ – التنسيق بين المنظمة ومؤسسة الإقراض الزراعى وبنك الإسكان فى عمليات التمويل للاغراض الزراعية وأغراض الإسكان .

١١ – تخصيص موارد سنوية للمنظمة التعاونية لتوفير رأسمال تشغيلى لها وزيادة رأسمال المنظمة بمعدل سنوى قدره ٤٠٠ ألف دينار .

وقد تم فى إطار هذه الأهداف تنفيذ مشروعات تحسين الإنتاج وزيادته ومشروع الآلات الزراعية وغربلة القمح وتحسين البذور ومشروع تطوير المراعى ، ومشروع تطوير المعهد التعاونى ، وتطوير الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، ومشروع تطوير خدمات مرافق المنظمة التعاونية .

الحـــركة التعاونيـــة فـــى المانيـــا

تحتل التجربة التعاونية الألمانية مكانة بارزة على خريطة التطبيق التعاونى العالمى ، ووصلت إلى مرحلة كبيرة من التطور والتقدم ، واستطاعت أن تكون قوة فى الاقتصاد الألمانى .. وأن تصمد فى وجه المنافسة الرأسمالية العنيفة .

المنطلق كان منذ أكثر من مائة عام .. كما رسمه وحدد معالمه السياسى الألمانى " فريد ريش فيلهلم رايفايزن " .. الإنسان التعاونى بما يملكه من امكانيات وطاقات هائلة هو بداية النجاح .. وصمام الأمان فى كل مراحل العمل .

فلسفة التعاونيات الالمانية انطلقت وتفوقت من الممارسة الصحيحة لمفاهيم التعاون التى بدأت مع رواد روتشديل عام ١٨٤٤ .. المسئولية الذاتية .. والإدارة الذاتية .. والمساعدة الذاتية .

والتعاونيات الالمانية كيان شعبى ديمقراطى خالص يعمل بإمكانياته الذاتية بعيدا عن الحكومة .. ومتحرر من القيود الروتينية .. ويتطور باستمرار مع الظروف المتغيرة .. شعاره المطبق عمليا " الفرد من أجل الجميع .. والجميع من أجل الفرد " .

النشأة والتطور :

تعتبر انجلترا هى مهد التعاون الاستهلاكى ، أما التعاون للاقراض فقد نشأ وازدهر فى المانيا .. والظروف التى نشأ فيها التعاون فى المانيا تشابه إلى حد كبير الظروف التى نشأ فيها فى انجترا مع اختلاف الأسباب التى أدت بدورها إلى اختلاف الأهداف .

ففى انجلترا كانت الحاجة أساسا إلى تغطية النقص فى مواد الاستهلاك ومحاربة التجار الجشعين الذين استغلوا ظروف التحول الصناعى المفاجئة ، وما صاحب ذلك فى زحف القرويين الى المدن للعمل فى المصانع ، جيش كبير من الفلاحين مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى تأسيس متاجر تبيع بالعدل والقسطاس وتعطى كل مشتر حقه .

أما فى المانيا فانه عقب عام ١٨٤٨ اجتاحت أوربا أزمة مالية ، وانتهز المرابون الفرصة السانحة فأثقلوا كواهل الأهالى ، وظهرت الحاجة ماسة إلى الإقراض لإنقاذ أسس الإقراض التعاونى .

وبعد تأسيس تلك الجمعية بسنوات قليلة كان بطل الإقراض الزراعى السياسى فريد ريش فيلهلم رايفايزن يقوم بتجاربه لتأسيس أول جمعية تعاونية للإقراض الزراعى .. ولم يكن بينهما أى صلة أو معرفة ، ولكن رغم هذا كانا يسيران فى خط واحد وكللت جهودهما بالنجاح .

فى منتصف القرن التاسع عشر الماضى قام رايفايزن بتكوين إتحاد خاص فى قرية " فايربوش " بمنطقة الراين بناحية فيسترفالد - لتخفيف المصاعب والأعباء الاقتصادية عن سكان الأرياف ، حيث كان الفلاحون يواجهون مشكلة التحرر من تعسف أصحاب الأرض والعمل على الاستقلال عنه ، واستلام زمام المبادرة الاقتصادية بأنفسهم ، ومن الزراعة السطحية إلى الزراعة الفنية الحديثة .

وكان رايفايزن يعتقد بأن قيام وحدة إقتصادية قروية يمكن أن تساعد فى حل مشاكل الفلاحين وإنقاذهم من خطر الحاجة والعوز وضمانهم من الأخطار المختلفة التى كانت تجبرهم على النزوح من الأرياف ومن مشاكل حركة التصنيع المفاجئة .

وعلى الرغم من أن هذا الاتحاد الذى انشأه رايفايزن واطلق عليه اسم « اتحاد الخبز » لم يكن مؤسسة تعاونية بمعنى الكلمة ، اذ أن فكرته كانت تقوم على جمع الاموال اللازمة من السكان الموسرين ، ثم من الجهات الرسمية ، فانه قد ساعد على تحديد الاتجاه العام الذى سارت عليه التعاونيات فيما بعد ، فمن هذه التجربة انطلق فى عام ١٩٥٤ " اتحاد هيدسرورف الخيرى " الذى تركز نشاطه على الميدان الاجتماعى مع تقديم بعض القروض والذى لم يكن يضم بالضرورة ، المواطنين الموسرين أو المحتاجين ، وهى الفكرة التى لمسها رايفايزن بأن هذه الجهود لاتحتاج الى مساعدات غريبة خارجة عنها ، بل يجب أن تقوم على المساعدات الذاتية .

وبتأثير من هرمان شولز - ديليتش مؤسس التعاونيات الحرفية فى المانيا ، دعا رايفايزن فى عام ١٨٦٤ الى استبدال هذا الاتحاد الخيرى بـ " اتحاد هيدسرورف لصناديق القروض " حيث برزت لاول مرة افكار المساعدة الذاتية بصورة عملية ، اذ كان على كل شخص مقترض الانتساب الى عضوية هذا الاتحاد التعاونى .

بنوك الشعب :

نشأت هذه المصارف فى المدن أساسا ، وكان هدفها حل مشكلة أصحاب المتاجر الصغيرة والحرفيين الذين وقعوا فى ضائقة مالية وأصبحوا رهينة للمرابين وللمصارف التجارية ، وتوقفت اعمالهم ، وأصبحوا لايجدون موردا آخر يقترضون منه .

وقد بدأ شولز اعماله بتشكيل جمعيات خيرية بهدف المساعدة وانقاذ المنكوبين ولكنه وجد أن اعطاء الناس المال بصورة خيرات لايحل المشكلة ، وأنها مشكلة اكثر تعقيدا لاتحل فقط لعدد محدود من الناس ، فما كان منه الا أن طور جمعيته الى جمعية تعاونية للاقراض تعتمد أساسا على رأس مال يتكون من شقين ، أحدهما مادى ويتكون من مال أعضائه ، ومن القروض الذى يأخذونها من البنوك التجارية : والشق الثانى أدبى يعتمد أساسا على سمعة اعضائه ، وعلى حرصهم على الوفاء بالدين .

لقد نجحت بنوك الشعب فى أن تعود الناس على الاعتماد على أنفسهم فى حل مشاكلهم ، فأموال البنوك أساسا أموال اعضائها ، كما تتميز بنوك الشعب والبنوك التجارية فى أنها تخدم أصحابها طبقا لحاجتهم بعكس البنوك التجارية التى كان لها نظام ثابت يتم تطبيقه على كافة العملاء ، الى جانب أن بنوك الشعب موجودة دائما بالقرب من اعضائها ، وفى امكان الاعضاء أن يضعوا الانظمة الكفيلة بأن تخدمهم وتنمى مشروعاتهم .

جمعيات رايفايزن التعاونية :

صادف المزارع الالمانى فترة عسر شديدة فى الفترة من ١٨٣٠ ـ ١٨٤٠ حيث أصيب محصول البطاطس بالكثير من الآفات والأمراض التى جعلت المحصول يتدهور ، ولما كان محصول البطاطس هو المحصول الرئيسى الذى يعتمد عليه الفلاح الالمانى لتصريف أموره وتسديد مديونياته ، فقد أصبح الفلاح فى موقف سىء خاصة وأنه لم يجد مصدرا منتظما لاقراضه قرضا حسنا يستطيع به ان يستمر فى الانتاج ، بل والمطلوب هو مضاعفة الانتاج ليمكنه ان يواجه المديونيات التى تراكمت عليه .. ولم يجد الفلاح امامه غير المرابين الذين استغلوا هذه المحنة ليستنزفوا آخر قطرة من دمه .

لقد شغلت تلك الظاهرة الخطيرة الكثير من المصلحين وعلى رأسهم رايفايزن الذى كان حاكما اداريا بمقاطعة وستفاليا ، ولمس بنفسه الشقاء الذى يعيش

فيه الفلاح ، وقام بالكثير من المحاولات حتى انتهى الى النموذج الناجح لجمعية الاقراض الزراعى .

وقد تركزت تلك المحاولات فيما يلى :

١ - انشاء جمعية خيرية تعاونية لتمد المزارعين بالدقيق والخبز بأسعار مخفضة .

٢ - أقام عام ١٨٥٤ جمعية لاعانة المعدمين هدفها اعطاء القروض للفقراء ولكنها لم تنجح .

٣ - أقام جمعية خيرية للاقراض فى هدسرورف وقد أمكنها أن تحقق بعض النجاح .

٤ - أقام ٤ جمعيات على نمط جمعية هدسرورف مع الفارق أنها تعمل فى دائرة ضيقة .

بعد هذه الخبرات الطويلة اكتشف رايفايزن ان الاعتماد على الاعمال الخيرية فى حل مشكلة الفلاحين هى ضرب من الوهم ، وأنه لابد من أن يعتمدوا على أنفسهم وأمكن وضع المبادىء الاساسية لجمعيات الاقراض وهى :

١ - قصر الجمعية على دائرة صغيرة حتى يسهل التعاون بين جميع اعضائها .

٢ - اعطاء القروض للاعضاء دون سواهم .

٣ - يترك للجمعية تحديد الحد الاقصى لمجموع القروض التى يمكن اعطاؤها .

٤ - مراقبة طريقة استعمال القروض التى تعطى للاعضاء من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية .

٥ - قيام اعضاء مجلس ادارة الجمعية بأعمالها بدون اجر باستثناء سكرتير الجمعية وأمين صندوقها .

٦ - تكوين الجمعية بدون رأسمال يطلب من الاعضاء دفعه .

٧ - مسئولية الاعضاء غير المحددة ، تلك المسئولية التى تعتمد على الاخص على مايمتلكه الاعضاء من ارض .

٨ - رصد كل فائض للجمعية لحساب الاحتياطى أو لتحسين حال اعضاء الجمعية من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية .

ان اهداف المصارف لم تكن مادية بحتة ولا أدبية خالصة، بل كانت تجمع بين الطرفين ، وكان رايفايزن يستعين برجال الدين ليحثوا الاهالى على التمسك بأهداف الفضيلة والتضامن مما يشجع الكثيرين على الانضمام الى تلك المصارف .

عوامل النجاح :

ويمكن تحديد عوامل نجاح مصارف الاقراض الزراعى فيما يلى :

١ ـ عدم الاهتمام بتكوين رأس المال ليسهل انضمام الفلاحين للجمعية والتركيز على زيادة اهتمام الاعضاء بمراقبة العمل فى الجمعية واشعارهم بأنها جمعيتهم وهى مسئولة عنهم .

٢ ـ تعميم مبدأ المسئولية المطلقة للأعضاء ، مما يجعلهم يشعرون بأن أى خطر يهدد الجمعية يهدد أموالهم .

٣ ـ الدعوة للادخار بين الاعضاء ، والعمل بكل الطرق لجذب المدخرات .

٤ ـ عدم توزيع عائد على المعاملات والاهتمام بزيادة المال الاحتياطى لتدعيم المركز المالى للجمعية .

٥ ـ تضييق منطقة عمل الجمعية ليسهل مراقبة تصرفات الاعضاء

٦ ـ الاهتمام باختيار الاعضاء لزيادة الثقة فى الجمعية .

٧ ـ الجمعية العمومية ومجلس الإدارة يقومان بوضع خطة الاقراض بما يتناسب مع ظروف الجمعية .

٨ ـ الديمقراطية فى ادارة الجمعية .

قانون التعاون الالمانى :

فى عام ١٨٦٧ صدر أول قانون المانى للتعاون ينظم الوضع القانونى للجمعيات التعاونية فى ظل القانون الخاص فى بروسيا ، ثم امتد تطبيقه فيما بعد (١٨٧١) الى سائر الدولة الالمانية .

ولم يتناول هذا القانون سوى الجمعيات الاساسية ، وبموجبه كان جميع اعضاء الجمعية مسئولين فرديا وتضامنيا عن ديونها ومن ثم أصبح مسموحا بانشاء الجمعيات التعاونية ، ومن اشتراط حد أدنى لرأس المال الضامن للديون .

وكان اكتساب الجمعيات التعاونية للشخصية المعنوية فى تلك الايام وعدم خضوعها للسيطرة الحكومية محدودا من اعظم الانجازات ، حتى لو ظل الاعضاء مسئولين مسئولية مباشرة عن ديون جمعياتهم .

وفى عام ١٨٨٩ أدخل تعديل على قانون الجمعيات التعاونية بناء على مقترحات شولز ـ ديليتش الذى نشر مقالات مطالبا باعادة النظر فى قانون عام ١٨٨٢ ، وكانت أهم الاحكام الجديدة مايلى :

- السماح بتكوين جمعيات تقف مسئولية اعضائها عند حد مبلغ معين (ذات مسئولية محدودة بالضمان) .
- السماح للجمعيات الاساسية بتكوين جمعيات على مستوى أعلى .
- أجبر القانون الجمعيات على أن تعهد الى محاسبين معترف بهم رسميا أى ـ محاسبين قانونيين بمراجعة دفاترها .

- تحريم تعامل التعاونيات الاستهلاكية والائتمانية مع غير الاعضاء

وظل قانون الجمعيات التعاونية على شكله هذا ساريا حتى عام ١٨٧٣ بدون أى تغيير تقريبا فيما عدا صياغة نصوصه صياغة حديثة عام ١٨٩٨ ، وهو أمر كثيرا ما يذكر كدليل على حسن اصدار التشريعات التى يكون لها طابع الاستقرار وحسن الصياغة التى يتفهمها أصحاب المصلحة ، ويرجع ذلك الى مايأتى :

- أعد هذا التشريع بالتنسيق الوثيق بين التعاونيين التطبيقيين .
- أعتبر تنظيما يتيح للجمعيات التعاونية شكلا خاصا من التنظيمات دون منحها أيه امتيازات من جانب الحكومة .

- كانت وظيفة قانون التعاون الوحيدة تنظيم العلاقة بين الجمعيات التعاونية واعضائها ، وبينها وبين الغير لضمان اقتصار استخدام هذا الشكل التنظيمى من أجل تنمية الاعضاء على أساس من المساعدة المتبادلة .

وفى اعقاب الحرب العالمية الاولى ازدادت عضوية الجمعيات الاساسية لدرجة أصبح معها ضروريا أن يحل اجتماع للمندوبين محل الجمعية العمومية للاعضاء فى الجمعيات التى يتجاوز عدد أعضائها حدا معينا .

وتقرر فى عام ١٩٢٢ أن يحدد هذا العدد بعشرة آلاف عضو ، وسمح للجمعيات التى يزيد حجم عضويتها على ٥٠٠٠ عضو باللجوء الى طريقة اجتماع المندوبين ، وفى عام ١٩٢٦ تقرر تخفيض تلك الاعداد الى ٣٠٠٠ ، ١٥٠٠ على التوالى .

وتم فى عام ١٩٢٢ وضع طريقة جديدة مبسطة للاندماج بين الجمعيات ، ثم الغيت فى عام ١٩٣٣ مسئولية الاعضاء المباشرة عن ديون الجمعيات وحلت

محلها مسئولية غير مباشرة بموجبها يجوز أن يطلب من الاعضاء دفع مبالغ للجمعية التى ينتمون اليها اذا أصبحت فى حالة عسر مالى واستوجبت الحل ، وصار هذا النوع من المسئولية غير المباشرة اجباريا بموجب القانون ، لكن سمح للاعضاء بأن يختاروا فى النظام الداخلى العمل بنظام المسئولية بالضمانات اللازمة فى حدود مبلغ معين أو بلا حدود .

وفى عام ١٩٣٤ ادخلت تغييرات كبرى فى طريقة مراجعة حسابات الجمعيات التعاونية حيث كان مسموحا للجمعيات حتى هذا العام بالاختيار بين أن يقوم بمراجعة حساباتها محاسبون من اتحاد مراجعة التعاونيات أو محاسبون قانونيون تعينهم المحكمة المحلية .

وقد لوحظ أنه فى السنوات الصعبة التى أعقبت الحرب العالمية الاولى اثبتت التجربة أن الجمعيات التى تخضع للمراقبة الحسابية من جانب اتحادات مراجعة التعاونيات اكثر قدرة على اجتياز المشكلات الاقتصادية الناشئة عن التضخم والكساد من الجمعيات غير المنتمية الى مثل هذه الاتحادات ، ومن اجل ذلك قرر المشرعون الزام كل جمعية مسجلة بأن تنضم الى عضوية اتحاد مراجعة تعاونى ، وجعلو المراجعة الحسابية السنوية إجبارية بالنسبة لكافة الجمعيات التى يتجاوز رقم ميزانياتها السنوية مبلغ ٣٥٠ ألف مارك المانى ، ويترتب على انتهاء عضوية الجمعية فى اتحاد المراجعه التعاونى شطب تسجيلها تلقائيا .

وفى عام ١٩٥٤ قرر المشرعون تعديلا آخر يتيح السماح للجمعيات الاستهلاكية بالتعامل مع غير الاعضاء مع خفض الحد الاعلى لعائد المعاملات الى ٣٪ وهو ما يساوى المبلغ المسموح للمنشآت التجارية بأن تمنحه كخصم للمشترين منها .

وفى صيف ١٩٧٣ وافق البرلمان الالمانى على قانون التعاون الجديد ، وبدأ تنفيذه فى اول يناير ١٩٧٤ .

وكانت اهم التعديلات والاتجاهات الجديدة التى تضمنها القانون مايلى :

تدعيم الاساس المالى للمشروعات التعاونية بحيث يصبح شراء الاسهم التعاونية ميسرا جاذبا للجمهور .

تدعيم مركز مجلس الادارة تجاه الاعضاء ، ومن ثم تمهيد الطريق ليصبح النظام الادارى التعاونى اكثر كفاءة وفاعلية .

السماح بمعاملة متميزة للاعضاء تختلف باختلاف أهمية مساهماتهم فى الجمعية ولصالحها ، وبذلك يمكن تشجيع زيادة مشاركة الاعضاء فى المشروع

التعاونى ، وزيادة مرونة أحكام القانون بحيث يسمح للجمعيات التعاونية فى أحوال كثيرة بأن تضع لوائح داخلية تناسب الحاجة الفعلية الخاصة لكل جمعية على حدة .

وكان الهدف الشامل الذى رمى اليه المشرعون أن يصبح قانون الجمعيات التعاونية مرنا ، وذلك بالابتعاد عن القواعد الجامدة ما أمكن . والسماح للجمعيات التعاونية بتعديل لوائحها الداخلية بما يتفق والاحتياجات الخاصة لكل جمعية على انفراد .

وقد أمكن تحقيق هذا الهدف ، وفتح القانون الجديد أبوابا كثيرة من الامكانيات التى كانت محظورةفى ظل التشريعات القديمة*.

المراجعة التعاونية :

طبقا لقانون صدر أول مايو ١٨٨٩ فرضت المراجعة التعاونية الاجبارية فى المانيا لاول مرة ، وخضعت لها كافة الجمعيات التعاونية ، وحقق هذا الاجراء المصلحة العامة ، لأن أغلبية اعضاء الجمعيات التعاونية كانوا من الطبقات الضعيفة اقتصاديا ، ومن ثم لا يملكون المعرفة الاقتصادية الكافية التى تمكنهم من مراقبة ادارة الجمعيات بأنفسهم .

وتقوم المراجعة التعاونية على قاعدتين أساسيتين هما :

- العضوية الاجبارية .
- المراجعة الاجبارية .

ويقع على عاتق اتحادات المراجعة القيام بمهام ومسئوليات وظيفة المراجع حيث أن هذه الاتحادات لها حق اجراء المراجعة فى الجمعيات التعاونية بكافة أنواعها ، ولا تستطيع أية جمعية أن تتفادى المراجعة لأن قانون التعاون يلزم كل جمعية تعاونية بالانضمام الى عضوية اتحاد مراجعة ، وهذا الاتحاد مفوض بحكم القانون باجراء المراجعة .

وتنص المادة ٥٣ من قانون التعاون على وجوب مراجعة أعمال كل جمعية تعاونية فى كل سنة مالية باستثناء الجمعيات التعاونية الصغيرة التى يقل مجموع رقم ميزانياتها العمومية عن مليون دويتش مارك المانى ، ولا تشمل المراجعة فحص انتظام القيد بالدفاتر المحاسبية ، والقوائم المالية ، والتقرير السنوى فقط ، بل تمتد أيضا الى تقدير المركز الاقتصادى ، وفحص شامل للادارة فى جميع ميادين النشاط التى تمارسها الجمعية التعاونية .

وينص قانون الائتمان على اجراء مراجعة اضافية للقوائم المالية السنوية قبل عرضهاعلى الجمعية العمومية لاقرارها ، وذلك بالنسبة لجمعيات الائتمان التعاونية التى يزيد رقم ميزانياتها على ١٠ ملايين دويتش مارك المانى

ويؤدى اتحاد المراجعة خدمات استشارية للجمعيات الى جانب أعمال المراجعة أيضا .

والجمعيات التعاونية فى المانية متحررة الى حد كبير من الخضوع للنفوذ الحكومى ويرجع ذلك الى التطبيق السليم للمبادىء التعاونية الخاصة بالادارة الذاتية ، والمسئولية الذاتية ، غير أن الاتحادات التعاونية من ناحية اخرى تخضع فى ممارستها لحق المراجعة المفوض اليها بموجب القانون التعاونى من أجل المصلحة العامة للاشراف الحكومى من جانب وزير الشئون الاقتصادية فى الولايات الفيدرالية .

وتتمثل الرقابة الحكومية فى معظمها فى التأكد من قيام اتحادات المراجعة بالواجبات المعهود بها اليها طبقا للقانون ، واذا كان للحكومة حتى تفويض اتحادات المراجعة بالقيام بالمراجعة ، فان لها أيضا حق سحب هذا التفويض منها اذا اصبحت لاتملك المؤهلات والصلاحيات والمقدرة التى تمكنها من أداء واجباتها ، أو إذا لم تلتزم بما فرضته عليها السلطات المختصة أو اذا لم تعد هناك حاجة لخدمات المراجعة .

خمس مراحل :

مر تطور التعاونيات فى المانيا وتاريخها بخمس مراحل ، فقد بدأت آثار التعاونيات تظهر بوضوح عن طريق ممارسة الوظيفة الائتمانية ، اذ تركزت أول مساعدة وأهمها على استبعاد الحاجة المادية ، واتاحة الفرصة للمنتجين الصغار للحصول على قروض ذات شروط معقولة .

وكانت البلديات والقرى ، فى بادىء الامر ، تعتمد على مواردها الخاصة فى تحقيق التعاون لديها ، ولكن رايفايزن استطاع تقديم مساعدات هامة الى هذه الوحدات الاجتماعية والادارية ، وذلك خلال الفترة ما بين ١٨٧٢ ، ١٨٧٤ وذلك عن طريق انشاء تنظيم تعاونى متوسط يقوم على ثلاثة صناديق مركزية على مستوى الاقليم لم يلبث ان تطور كى يصبح تنظيما من الدرجة الاولى فى عام ١٨٧٤ ، عندما عمد رايفايزن الى انشاء مصرف عام فى مدينة نويفد يتولى الاشراف على التنظيمات والمراكز التعاونية ، وهو النظام الذى مازال معمولا به

اليوم فى التعاونيات الالمانية والمعروف باسم «النظام التعاونى الثلاثى » وبعد ثلاث سنوات أسس رايفايزن فى نويفيد « اتحاد محلى التعاونيات الحرفية » الذى كان النواة الرئيسية لاتحاد التعاونيات الموجود حاليا ، والذى لم يلبث أن تطور فيما بعد الى « اتحاد رايفايزن الالمانى » الذى يعتبر اليوم قمة التعاونيات الخاصة بالسلع والخدمات الريفية .

وقد حملت فكرة الربح معها ضرورة المزيد من المواد الانتاجية ، الامر الذى جعل من الضرورى تطبيق الممارسة الجماعية لوظيفة الشراء والسحب التى تضمن للمزارعين امكانية شراء البذور والتقاوى والاسمدة بشروط أفضل مما كانوا يحصلون عليها عندما كانوا يضطرون الى شراء كميات كبيرة من هذه المواد والسلع ، بحيث استطاعت تعاونيات الشراء تنسيق عملها وتركيزه على شراء البضائع والسلع ، وهى التعاونيات التى اتسعت مهمتها اليوم كى تشمل ميدان مراقبة الاسواق وتقديم المشورة الاقتصادية .

وقد أدى تغيير الاسس التى تقوم عليها المراكز والوحدات الزراعية التى أصبحت بمثابة وحدات انتاجية وتسويقية الى ظهور وظيفة أخرى للتعاونيات هى وظيفة الادارة والتصريف التى ترمى الى تحقيق هدف مزدوج :

- الاول : تهيئة الفرصة المناسبة للوحدات التعاونية لترتيب إنتاجها منذ البداية ، تبعا للعرض والطلب بعد أن تطورت نظرتها الى الاسواق .

- الثانى : إتاحة الفرصة للمزارعين لتطبيق استراتيجية تسويقية ، ساعد فى ذلك تطور التقنية الحديثة المعاصرة .

وقد دخلت التعاونيات الالمانية ميادين متنوعة ، وطبقت التخصص فى اداء الخدمات .. فهناك تعاونيات لكل نوع من أنواع المحاصيل .. وفى مختلف المجالات بهدف اتقان تقديم الخدمة طبقا لاحدث تطورات العرض .

ولم تعد الحركة التعاونية فى المانيا الاتحادية قاصرة على توزيع السلع والبضائع بهدف تطوير الزراعة ، وتنشيط الحركة المصرفية والتأثير عليها فقط ، إذ أن ظهور وظيفة تعاونيات التصنيع أدخلت التعاونيات فى مرحلة الإنتاج نفسها ، إذ أخذت التعاونيات تسعى الى حفظ نفقات الانتاج الداخلية وخفضها عن طريق ادخال الوسائل والطرق العقلانية على كثير من أعمال المؤسسات التعاونية .

وتعتمد التعاونيات فى المانيا فى إدارتها على الاساليب العلمية الحديثة المتطورة ..

وهناك ٨ معاهد تعاونية وعشرات من مراكز التدريب تقوم باعداد الاجهزة الفنية والادارية المؤهلة لادارة التعاونيات ، وهناك تكامل واندماج بين الإدارة المهنية والادارة الديمقراطية .

القاعدة التعاونية الديمقراطية :

توجد حوالى ٩٠٠٠ جمعية تعاونية ريفية تضم ٤,٣١ مليون عضو هى القاعدة الديمقراطية للانطلاقة العصرية العلمية التى تعيشها الزراعة الالمانية اليوم .

إن عدد الفلاحين بالمانيا الاتحادية حوالى مليون فلاح ، ولكن كل فلاح باختياره الحر طبقا لمبدأ عضوية الباب المفتوح عضو فى أكثر من جمعية تعاونية زراعية متخصصة .

وطبقا للاصول الخاصة بالادارة العلمية العصرية ، فإن الحركة التعاونية الزراعية الالمانية تضم فى مختلف مستويات بنيانها بتخصصاته المختلفة ١٤ ألفا من الخبراء والفنيين والعاملين .

والجمعية التعاونية متعددة الاغراض على المستوى المحلى والتى تضم ٤ أقسام رئيسية للاقراض (بنك تعاونى محلى) وتوريد مستلزمات الانتاج والتسويق وتقديم السلع الاستهلاكية .. هى القاعدة الاساسية للبنيان التعاونى الالمانى .

إن نشاط التعاونيات الزراعية الالمانية يصل إلى أعمق مظاهر حياة الاعضاء ، إذ تساعد الفلاحين على سبيل المثال على بيع المنتجات الزراعية (عبر تعاونيات التسويق) بأفضل الشروط التسويقية ، وعلى شراء مسلزمات الانتاج والالات الزراعية (عبر تعاونيات الشراء) وتزويد المناطق الزراعية بالسلع والمواد الضرورية كالوقود بأسعار مناسبة (عبر التعاونيات الاستهلاكية) والحصول على قروض مناسبة (عبر تعاونيات القروض المصرفية) .

ويشمل نشاط وخدمات هيئات رايفايزن التعاونية أيضا ميادين مختلفة ومتنوعة تزيد على مجرد البيع والشراء والاستهلاك والقروض ، إذ تقدم هذه الهيئات الى اعضائها المشورة على اختلاف أنواعها الى جانب التدريب المهنى ، والدعاية بالوسائل والطرق العلمية الحديثة .

وقد ساهمت تعاونيات حفظ المواد والمنتجات وتبريدها فى تقديم عروض ومنتجات واسعة ذات أسعار معقولة وثابتة فى نفس الوقت الذى زالت فيه أخطار زيادة عرض المنتجات الزراعية فى المواسم الغنية التى كانت تؤدى الى خسائر كبيرة للمزارعين ، كما ساهمت وظيفة الادارة والتسويق على تصريف المنتجات الزراعية السريعة العطب ، كمنتجات الالبان ومشتقاته والفاكهة والخضروات .

ولم تعد الحركة التعاونية الزراعية فى المانيا الاتحادية تقتصر على توزيع السلع والبضائع إلا بهدف تطوير الزراعة وتنشيط الحركة المصرفية والتأثير عليها فقط ، بل برزت وظيفة تعاونيات التصنيع التى أدخلت التعاونيات فى مرحلة الانتاج نفسها ، اذ أخذت هذه التعاونيات تسعى الى خفض نفقات الانتاج الداخلية وخفضها عن طريق ادخال الوسائل والطرق التكنولوجية على كثير من أعمال المؤسسات التعاونية .

وتقوم تعاونيات الآلات والتبريد اليوم - على سبيل المثال - بتأمين الامكانيات اللازمة لتحقيق الادارة الاقتصادية العلمية ، كما أدخلت أساليب التقدم التكنولوجى فى تعاونيات التسويق .

وقد دخلت التعاونيات الزراعية الالمانية مرحلة السياسة الهادفة التى تقوم على التنظيم نفسه ، والتى تسير نحو تطبيق المركزية فى المصانع والوحدات والمؤسسات لدعم وضعها فى الاسواق الاقتصادية .

وتدل الارقام أن ٥٠٪ من حركة البيع والشراء فى الاسواق الداخلية بألمانيا الاتحادية يتم من خلال الحركة التعاونية .

والقاعدة الاساسية طبقا للقوانين الالمانية أن التعاونيات تقوم بتمويل نفسها ذاتيا ، وهى التى تضع قوانينها ونظمها وتشرف على تنفيذها فى اطار الادارة الديموقراطية الشعبية .

البنيان التعاونى الالمانى :

تضم خريطة البنيان التعاونى الالمانى من القاعدة الى القمة ما يلى :

١ - على المستوى المحلى

- ٨٧٠٠ جمعية أساسية أولية هى :
- ٦٣٠٠ جمعية رايفايزن للسلع والتصنيع والخدمات منها ٢٠٨٣ جمعية متعددة الاغراض .

- ٤٤٤٨ بنكا شعبيا وبنك رايفايزن لها ١٩٦٠٠ مكتب مصرفى منها ٢٠٨٣ جمعية متعددة الاغراض .
- ٨٤٠ جمعية صناعات صغيرة وخدمات .
- ٣٥ جمعية ائتمان اخرى .

■ مع ملاحظة تعدد الجمعيات المتخصصة على مستوى القرية .

٢ ـ على المستوى الاقليمى .

- ١٤ جمعية اقليمية .
- ٧١ مركزا للاعمال منها ٥٥ مركز رايفايزن للتسويق .
- ٩ بنوك مركزية ، ١٨ مركز تسويق للصناعات الصغيرة .

٣ ـ على المستوى القومى :

ويضم :

- ٣٥ مركزا تعاونيا فيدراليا ومنشأة خاصة .
- ٦ جمعيات مراجعة متخصصة .
- اتحاد البنوك الشعبية الالمانية وبنوك رايفايزن .
- الاتحاد المركزى لوكالات البيع بالجملة والخدمات التعاونية .

٤ ـ على القمة .. الاتحاد التعاونى والرايفايزن الالمانى :

ياتى الاتحاد التعاونى والرايفايزن الالمانى على رأس البنيان التعاونى كله كمنظمة قمة لكافة البنوك التعاونية والجمعيات الزراعية ، وجمعيات الصناعات الصغيرة ، وجمعيات الخدمات .

وتم تشكيل هذا الاتحاد عام ١٩٧٢ فى اطار حركة اعادة تنظيم البنيان التعاونى الالمانى ، واندمج فى اتحاد القمة هذا الاتحاد التعاونى الالمانى الذى كان اتحاد قمة بالنسبة لجمعيات الصناعات الصغيرة (شولز ديليتش) واتحاد الرايفايزن الالمانى الذى كان بدوره اتحاد قمة بالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية .

وفى عام ١٩٧٢ تم تأسيس ثلاثة اتحادات نوعية هى :

أ ـ اتحاد البنوك الشعبية وبنوك رايفايزن ، ويختص هذا الاتحاد بالنظر فى شئون ورعاية جمعيات الائتمان .

ب ـ اتحاد رايفايزن ويختص هذا الاتحاد بالنظر فى شئون ورعاية جمعيات السلع الزراعية والصناعية والخدمات ، وكذلك قطاعات السلع فى الجمعيات التعاونية والمتعددة الاغراض .

جـ ـ الاتحاد المركزى لوكالات البيع بالجملة والخدمات التعاونية ويختص هذا الاتجاد بالنظر فى شئون ورعاية جمعيات الصناعات الصغيرة وجمعيات الخدمات .

ويمثل الاتحاد التعاونى والرايفايزن الالمانى مصالح نحو ١٠,٧٠٠ جمعية من جمعيات الصناعات الصغيرة ، والجمعيات الزراعية وعدد أعضائها أكثر من ١٠,٦ مليون عضو . مع مراعاة دخول العضوية المزدوجة فى هذا العدد .

ويتناول نشاط الاتحاد جميع الشئون المتصلة بالبنيان التعاونى بأسره ، أى أنه يتناول كافة النواحى الاقتصادية والقانونية والضرائبية مما يهم مختلف القطاعات التعاونية .

كما يقدم الاتحاد النصح والمشورة بشأن القانون التعاونى والمراجعة التعاونية والتدريب والادارة وتجميع المعلومات واعدادها ، هذا بالاضافة الى أن الاتحاد يقوم بمراجعة حسابات وأعمال المكاتب الفيدرالية والمراكز الاقليمية .

كما يهتم الاتحاد التعاونى والرايفايزن الالمانى بعقد وتدعيم الصلات والعلاقات مع الحركات التعاونية داخل المانيا وخارجها ، هذا بالاضافة الى ما يقوم به من نشاط فيما يتعلق بالمساعدات التى تستهدف تنمية الحركات التعاونية باعتباره قمة البنيان التعاونى فى المانيا ، ويندرج فى عضويته مختلف انواع الاتحادات ، مثل الاتحادات الاقليمية ، واتحادات المراجعة المتخصصة ، والمراكز الإقليمية والمكاتب التعاونية الفيدرالية والمنشآت المتخصصة .

مؤسسات البنيان التعاونى :

تقوم بعض الهيئات الكبيرة بوظائف معينة فى داخل النظام التعاونى منها :

١ ـ البنك التعاونى وحجم اعماله السنوية لا يقل عن ٦٠ بليون مارك

٢ ـ باد سباركاس .. وهى مؤسسة تمويل البناء والانشاءات والاستثمار لمدخرات تعاونيات الاسكان . ويصل حجم تعاقداتها الى مبلغ ١٢٥ بليون مارك .

٣ ـ شركة التأمين رايفايزن والبنوك الشعبية .

٤ ـ بنك الرهونات التعاونى .

٥ ـ بنك الرهونات بميونخ .
٦ ـ شركة الاستثمارات ومجموع أصولها ٥ بلايين مارك .

البنك التعاونى :

يمارس البنك التعاونى كل أعمال البنوك ، ومقره فرانكفورت ويتكون مبناه الرئيسى من ٥٠ دورا ، وله حق اصدار السندات ، وقد انتشر نشاطه فى كافة انحاء المانيا ، وكذلك فى كثير من أنحاء العالم .

والبنك التعاونى يقف على رأس مجموعة من هيئة مصرفية تعاونية مؤلفة من ثلاث مجموعات ، ولذا فهو مكلف بتنمية التعاون بأسره وله أن يمارس الاعمال المصرفية المتصلة بصفة مباشرة او غير مباشرة بهذه الوظيفة المصرفية .

ومن أهم أعماله فى هذا الإطار أنه يقوم بأعمال الوكالة فيما يتعلق بدعم وتحقيق السيولة النقدية فى النظام التعاونى الالمانى ، ويؤدى هذا النظام المصرفى أعمالا هامة فى الأسواق النقدية والائتمانية والرأسمالية فى المانيا والخارج .

وللبنك التعاونى شبكة هامة من الفروع والمكاتب والهيئات التابعة ، كما يمتلك أسهما فى مؤسسات مصرفية أخرى ، ومن خلال هذه المنافذ يؤدى خدمات كبرى للمتعاملين معه وللمنظمات التعاونية فى أهم المراكز المالية مثل لوكسمبورج ولندن وزيورخ ونيويورك ولوس انجلوس وريودى جانيرو وطوكيو وهونج كونج وسنغافورة ، ويتعاون البنك التعاونى مع البنوك التعاونية المركزية والاقليمية فيما يختص بالائتمان والاقراض والاقتراض الخارجى .

شركة رايفايزن والبنوك الشعبية للتامين :

تتبع شركة رايفايزن والبنوك الشعبية ٥ شركات للتأمين هى :

١ ـ شركة للتأمينات العامة .
٢ ـ شركة للتأمين على الحياة .
٣ ـ شركة للتأمين على الماشية .
٤ ـ شركة للمعاشات .
٥ ـ شركة لاعادة التأمين .

وهى تقدم لعملائها ولكافة الطبقات خدمات تأمينية واسعة النطاق مع تقديم المشورة فى شئون التأمين ، وتبلغ ايراداتها ٢,٤ بليون مارك واستثماراتها الرأسمالية نحو ٦,٣ بليون مارك ..

وقد بدأت الشركة رحلتها الناجحة من عام ١٩٧٩ .

اتجاهات جديدة :

برزت فى الفترة الأخيرة إتجاهات جديدة فى الفكر التعاونى كان لها تأثيرها على دور الحركة التعاونية فى المانيا الاتحادية .

ويمكن حصر هذه الاتجاهات فيما يلى :

١ ـ تعامل تعاونيات الإقراض مع غير الأعضاء ـ أى أن تعاونيات الإقراض أخذت تمارس حاليا دور البنوك العادية فى الإقراض والتمويل للأفراد .

٢ ـ استخدام قاعدة الانتخاب فى العضوية وفى الاستفادة بالخدمات التعاونية ، ومضمون هذه القاعدة هو أن تقتصر عضوية التعاونية على الاستثمارات القوية اقتصاديا والقادرة على الاستمرار فى التطور والنهوض بالحصول على الخدمات التعاونية .

وينظر البعض الى هذه الاتجاهات الجديدة على أنها خروج عن المبادىء والقواعد التعاونية ، إلا أن المدافعين عن هذه المبادىء يرون أنه من الضرورى أن تتأقلم الحركة التعاونية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع حتى تستطيع أن تحافظ على بقائها .

خارج المانيا :

استطاعت أفكار رايفايزن التعاونية القائمة على المساعدة والادارة والمسئولية الذاتية أن تصبح مادة ناجحة للتصدير الى مختلف انحاء العالم ، فمن الحركة التعاونية الالمانية انطلقت شحنات هامة ساهمت فى تطوير التعاونيات فى العالم .

وتشير الاحصائيات الى وجود ما يزيد على نصف مليون تعاونية منتشرة فى مائة دولة من دول العالم تم تأسيسها وفق الاسلوب الذى وضع رايفايزن مبادئه وتضم حوالى مائة مليون عضو .

ومنذ مايزيد على مائة عام مازالت تعاونيات رايفايزن تطبق المبادىء الاساسية للمساعدة والادارة والمسئولية الذاتية .. بحيث أصبحت التعاونيات الريفية القاعدة الديموقراطية للزراعة الالمانية .

دروس مستفادة للحركة التعاونية المصرية من مسيرة التطبيق التعاونى فى المانيا الاتحادية والأردن

من خلال استقرار مسار التطبيق التعاونى فى جمهورية المانيا الاتحادية .. وهى إحدى الدول المتقدمة والبارزة فى المجال التعاونى .. وفى المملكة الاردنية الهاشمية .. وهى نموذج لاحدى الدول النامية .. علاوة على انها دولة عربية تتشابه فى ظروفها إلى حد كبير مع مصر .. يمكننا الخروج بدروس مستفادة هامة يمكن الاستعانة بها بما يتلاءم مع الواقع المصرى فى المرحلة الجديدة للحركة التعاونية الزراعية فى مصر .

وفى مقدمة الدروس المستفادة ما يلى :

١ ـ أهمية تأسيس بنك التعاون ، على أن يكون جزءا لا يتجزأ من البنيان التعاونى ـ وأن يكون على مستوى القرية جزءا من كيان الجمعية المحلية متعددة الاغراض كما هو موجود فى المانيا .. وفى الاردن بتطبيق مختلف .. على أن تبدأ التجربة على مراحل وطبقا لخطة زمنية .. وتكون البداية فى محافظة واحدة ثم تعمم تدريجيا على ضوء نتائج التطبيق .

٢ ـ الاستفادة من التجربة الالمانية فى دعم الجانب التسويقى والجانب السلعى فى الجمعية متعددة الاغراض .

٣ ـ الاستفادة من التجربة الالمانية .. وكذلك التجربة الاردنية فى تدريب واعداد وتأهيل وتثقيف الكوادر التعاونية والفنية والشعبية بتأسيس معهد مركزى للتدريب والتعليم التعاونى يتبع الاتحاد العام للتعاونيات ويشمل أماكن للاعاشة وقاعات للمحاضرات والمكتبة .. وناديا ثقافيا تعاونيا .. يتولى تنفيذ الخطة السنوية للتدريب والتأهيل التعاونى طبقا للاحتياجات الفعلية .

٤ ـ الاستفادة من التجربة الالمانية فى مجال التأمين التعاونى بدراسة امكانيات تأسيس جمعية تعاونية عامة للتأمين التعاونى يكون اعضاؤها جميع وحدات البنيان التعاونى بمختلف الانشطة ، تتولى التأمين على الحياة والمحاصيل والممتلكات والآلات ومستلزمات الانتاج والتربة ضد الكوارث والحوادث المفاجئة .

٥ ـ الاستفادة من التجربة التعاونية الالمانية .. وكذلك الاردنية فى مجال تأسيس تعاونيات متخصصة للتصنيع الزراعى وخاصة تصنيع اللحوم والالبان وبنجر السكر ..

٦ ـ الاستفادة من التجربة التعاونية الالمانية فى تأسيس شركات تعاونية خاصة فى مجال التسويق المحلى والتصدير الخارجى بما يتلاءم مع الاوضاع الواقعية والقانونية فى مصر .

٧ ـ الاستفادة من التجربة التعاونية فى تأسيس جمعية تعاونية عامة للإسكان الريفى تقدم القروض لبناء مساكن الاعضاء من الفلاحين وتحديث الريف .

٨ ـ الاستفادة من التجربة الالمانية فى انشاء اتحادات تعاونية إقليمية على مستوى المحافظات ، تعمل على التنسيق والتخطيط بين كافة انشطة القطاع التعاونى وتحقق الوحدة التعاونية على المستوى الاقليمى .

٩ ـ الاستفادة بالتجربة الالمانية فى المراجعة لحسابات وميزانيات الجمعيات التعاونية بتأسيس جهاز قوى للمراجعة التعاونية وكذلك الاستفادة من المراكز التعاونية للحاسبات الاليكترونية التى تمد الجمعيات بآخر ما وصل اليه العلم والنشاط التعاونى من معلومات فنية حديثة علاوة على ضبط ورقابة حسابات التعاونيات واتاحة الفرصة لادارة اقتصادية سليمة لكافة وحدات البنيان التعاونى .

١٠ ـ ان الادارة العلمية .. هى الضمان الاول لنجاح التنظيمات التعاونية فى تحقيق أهدافها .

١١ ـ ان العلاقة بين الحركة التعاونية والدولة ، لابد أن تكون علاقة تعاون وثقة بعيدا عن أى سيطرة حكومية على التعاونيات لخدمة الاهداف العامة للدولة ، ودرس الحركة التعاونية الالمانية الاول أن التعاونيات بدون حماية الحكومة تتعرض لمشاكل كثيرة .

١٢ ـ ان تعتمد الحركة التعاونية على مواردها الذاتية دون انتظار دعم أو مساعدة من الدولة .

١٣ ـ إن التنظيمات التعاونية حرة فى وضع تشريعاتها ولوائحها ونظمها طبقا لظروفها الواقعية بعيدا عن نقل أية نماذج خارجية .

١٤ ـ أن تكون أهدافها التعاونيات محددة ، وفى حدود طاقة وامكانيات الاعضاء فتحميل الجمعيات فوق طاقتها يؤدى الى الفشل السريع .

١٥ ـ لابد من انسجام وتعاون الهيئات المنتخبة الممثلة فى مجالس الادارة ، والاجهزة الوظيفية فى الجمعية .
١٦ ـ الأخذ بالتجربة التعاونية الألمانية وفى عدم توزيع عائد على معاملات الاعضاء والاهتمام بزيادة المال الاحتياطى لتدعيم المركز المالى للجمعية .
١٧ ـ تدعيم الاساس المالى للمشروعات التعاونية بحيث يصبح شراء الاسهم التعاونية ميسرا وجاذبا للجمهور .
١٨ ـ تطوير نظم التسويق التعاونى الحالية بحيث يكون هناك دور أساسى للجمعيات ابتداء من مرحلة الانتاج حتى التسويق الداخلى والتصنيع والتصدير الخارجى .
١٩ ـ تأسيس بنك للمعلومات التعاونية يتبع الاتحاد العام للتعاونيات لخدمة جميع الانشطة التعاونية .
٢٠ ـ دخول الحركة التعاونية آفاقا جديدة للعمل ولخدمة المواطنين بأن تكون التعاونيات الاستهلاكية أداة للانتاج والتوزيع معا ، وتأسيس تعاونيات للخدمات كالنقل والسياحة والتأمين الصحى .
٢١ ـ التكامل بين الادارة المهنية .. والادارة الديمقراطية للتعاونيات ، بدراسة أن يتفرغ أحد اعضاء مجلس الادارة المؤهلين علميا ومن ذوى الخبرة ليكون مديرا للجمعية ويقرر له الاجر المناسب .
٢٢ ـ الاهتمام بالاعلام التعاونى كوسيلة لنشر الوعى التعاونى وتعميق الثقافة التعاونية من خلال دعم الصحافة التعاونية والعمل على انتشارها ، وتخصيص مساحات فى برامج الاذاعة والتليفزيون للبرامج التعاونية .
٢٣ ـ ربط المعاهد التعاونية بخطة الحركة التعاونية بأن تكون كمركز للابحاث والدراسات التعاونية ، ووسيلة لاعداد وتأهيل الكوادر التعاونية وتنفيذ البرامج التدريبية المتقدمة .
٢٤ ـ تنفيذ مبدأ التكامل والتنسيق بين مختلف أنشطة الحركة التعاونية من خلال استراتيجية موحدة تتضمن خطة تساير خطة الدولة وتعمل على استغلال كافة الامكانيات فى اقامة المشروعات المشتركة .
٢٥ ـ ضرورة ممارسة الحركة التعاونية للدور الاجتماعى والثقافى فى خدمة اعضائها من خلال خطة للنشاط الاجتماعى موازية للنشاط الاقتصادى .

تعريـــف بـالمؤلـــف

محمد رشاد عبد الله

– رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ورئيس تحرير جريدة التعاون .

الوظائف التى تولاها :

(١) محررا بجريدة التعاون عام ١٩٥٩ .
(٢) سكرتير تحرير جريدة التعاون سبتمبر ١٩٦٠ .
(٣) سكرتير تحرير تعاون العمال ١٩٦٨ .
(٤) رئيس قسم التعاونيات بجانب عمله كسكرتير تحرير عام ١٩٧٠ .
(٥) نائب رئيس تحرير جريدة التعاون ١٩٧٣ .
(٦) ندبه رئيسا لتحرير صحف التعاون فى غياب رئيس التحرير عام ١٩٧٣ .. وندبه عضوا منتدبا فى غياب رئيس مجلس الإدارة عام ١٩٧٣ .
(٧) عضو مجلس إدارة مؤسسة دار التعاون من عام ١٩٧٢ وحتى الآن .
(٨) تولى الإشراف على إدارات مكاتب المؤسسة بالمحافظات وقسم التصوير منذ عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٠ .
(٩) عضو المجلس الإدارى الأعلى لمؤسسة دار التعاون عام ١٩٧٤ وتفويضه باختصاصات رئيس مجلس الادارة الإدارية والتحريرية فى غيابه .
(١٠) رئيس تحرير جريدة التعاون فى ٢٢ / ٤ / ١٩٧٤ بقرار من الأمين الأول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى فى ٢٢ / ٤ / ١٩٧٤ .
(١١) رئيس تحرير جريدة التعاون وعضو مجلس إدارة مؤسسة دار التعاون بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ للرئيس السادات بتشكيل مجالس إدارات المؤسسات الصحفية .
(١٢) نائب رئيس مجلس ادارة مؤسسة دار التعاون ورئيس تحرير التعاون بقرار رئيس الاتحاد الاشتراكى ورئيس الجمهورية رقم ٩ فى ١٥ / ٦ / ١٩٧٧ .
(١٣) رئيس تحرير التعاون وعضو مجلس إدارة مؤسسة دار التعاون بقرار مجلس الشورى رقم ١١١ لسنة ١٩٨٤ .

(١٤) رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار التعاون ورئيس تحرير جريدة التعاون بقرار مجلس الشورى فى ١٦ / ٣ / ١٩٩١ .

المؤهلات والدورات التدريبية :

(١) ليسانس آداب ـ قسم فلسفة جامعة القاهرة عام ١٩٥٩ .

- دبلوم إدارة التعاونيات كلية التجارة ـ جامعة عين شمس بدرجة جيد جداً . عام ١٩٦٩ .
- دورات تدريبية .

أ ـ فى مجال الإعلام والتدريب التعاونى .

كلية التعاون ـ تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ .

ب ـ فى ألمانيا الغربية فى مجال الإعلام التعاونى الزراعى عام ١٩٨٠ ـ عام ١٩٨٥ .

جـ ـ فى موسكو ـ فى مجال الإعلام التعاونى من خلال مركز العلوم الإنسانية والاجتماعية للأمم المتحدة بفيينا بالنمسا .

الأوسمة الممنوحة .

* لا توجد أوسمة رسمية .
* ميدالية تحرير الكويت من الرئيس محمد حسنى مبارك عام ١٩٩١ .
* شهادة تقدير للرواد التعاونيين من المؤتمر التعاونى العربى بالقاهرة عام ١٩٨٥ .
* ميدالية الرواد التعاونيين العرب وشهادة من الاتحاد التعاونى العربى عام ١٩٨٧ .
* شهادة تقدير للرواد التعاونيين من الاتحاد العام للتعاونيات (موقعة من الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء عام ١٩٨٨) .
* شهادات تقدير تعاونية من الاتحاد التعاونى الاستهلاكى المركزى ومن الاتحاد التعاونى الإسكانى المركزى ومن الجمعية التعاونية لمنتجى البطاطس درع التعاونيين من ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠ .

المؤلفات :

(١) التعاون الزراعى فى ١٠ سنوات . ١٩٦٢
(٢) قانون الإصلاح الزراعى والعلاقة بين المالك والمستأجر . ١٩٦٣
(٣) الثورة .. وعمال التراحيل . ١٩٦٥
(٤) عبد الناصر .. وقضايا الفلاحين . ١٩٧٠
(٥) الفلاحون والتعاون . ١٩٧٤
(٦) قضايا تعاونية . ١٩٧٥
(٧) سرى جداً من ملفات اللجنة العليا لتصفية الإقطاع . ١٩٧٦
(٨) السادات .. فلاحاً . ١٩٧٧
(٩) نحو استراتيجية جديدة للتعاون الزراعى . ١٩٨٤
(١٠) نحو حركة تعاونية موحدة . ١٩٨٥
(١١) الحركة التعاونية المصرية الواقع والمستقبل . ١٩٨٦
(١٢) آفاق جديدة للتطبيق التعاونى فى مصر . ١٩٨٨
(١٣) الإعلام التعاونى الزراعى (٣ طبعات) . ١٩٨٨
(١٤) أزمة القطاع التعاونى فى مصر . ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢
(١٥) قضايا وتجارب تعاونية . ١٩٩٢
(١٦) أوراق عمل وبحوث تعاونية وإعلامية وزراعية ١٩٦٠ ـ ١٩٩٢
للمؤتمرات والندوات التعاونية والزراعية والإعلامية المصرية والعربية والدولية .

مجالات الخبرة :

(١) العمل الصحفى (تخصص إعلام تعاونى وزراعى) .
(٢) الإدارة الصحفية .
(٣) البحث العلمى التعاونى والزراعى والإعلامى .
(٤) التدريس بالمعاهد التعاونية العليا .
(٥) خبير تعاونى (المنظمات العربية بالجامعة العربية) المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة .
(٦) شارك فى العديد من المؤتمرات الدولية وندوات منظمة العمل العربية ومؤتمرات الحلف التعاونى الدولى .
(٧) عضو لجنة الإعلام والاتصالات الدولية بالحلف التعاونى الدولى (فريق الصحافة التعاونية الدولى) .

(٨) عضو مجلس ادارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية .

(٩) محاضر فى مادة الإعلام التعاونى الزراعى لطلبة البكالوريوس بالمعهد العالى للتعاون الزراعى وفى مواد الفكر التعاونى والتسويق التعاونى بالمعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية .

(١٠) أشرف على تأسيس وإصدار :

- المجلة المصرية للدراسات التعاونية .
- مجلة التعاون الإنتاجى .
- مجلة برج التعاون .

(١١) رئيس تحرير مجلة صوت الشرقية (١٩٧٢ - ١٩٧٦) .

(١٢) اختير كخبير تعاونى عضوا بمجالس إدارة الاتحاد العام للتعاونيات والاتحادات التعاونية الإسكانية والزراعية والاستهلاكية .

(١٣) مستشار الاتحاد العام للتعاونيات .

(١٤) أمين عام المركز العربى للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية بالنيابة من عام ١٩٨١ حتى الآن .

(١٥) أمين عام جمعية القادة والعلماء والإعلاميين التعاونيين .

(١٦) خبير تعاونى مسجل بالأمم المتحدة والجامعة العربية .

(١٧) عضو المجلس الأعلى للصحافة .

(١٨) عضو المجلس القومى للثقافة والإعلام بالمجالس القومية المتخصصة .

المراجـــع

١ ـ إقتصاديات التعاون	الدكتور جابر جاد عبد الـرحمن	١٩٧٢
٢ ـ بحوث ودراسات فى التعاون	الدكتور كمال ابو الخير	١٩٨٣
٣ ـ فردريش فلهلم رايفايزن	الدكتور كمال ابو الخير	١٩٨٥
٤ ـ إقتصـاديات التعـاون ومفهـوم النفع العام وتجـربة من ألـمانيا الاتحادية	الدكتور كمال ابو الخير	١٩٨٦
٥ ـ ملاءمة تجارب رايفايزن التعاونية للتنمية	الدكتور الفرد هانيـل (سلسلة التثقيف التعاونى ـ مركـز عمر لطفى للتدريب التعاونى الـزراعى ـ الإسماعيليـة) العدد ١٣ ـ ١٩٩٠	١٩٨٦
٦ ـ التعاون بين الفكر والتطبيق	أحمد زكى الإمام	١٩٦٩
٧ ـ المفهوم الاجتماعى للتعاون	الدكتور إبراهيم محرم	١٩٨٧
٨ ـ تشريعات التعاون فكر وقانون	المستشار شمس الدين خفاجى	١٩٦٦
٩ ـ الحركة التعاونية الأردنية	الدكتور حكمت ملكاوى ـ وطاهر فرعون ـ عمان	١٩٩٠
١٠ ـ دور التعاونيات وتمويلها الـذاتى	الدكتور قاسم الحمورى ـ جـامعة الـيرموك الأردن	١٩٩١
١١ ـ تطور الحركـة التعاونيـة الأردنية	صوت التعاون العدد الأول	١٩٨٤
١٢ ـ الحركة التعاونية الأردنيـة ٥٢ ـ ١٩٨٢	منشورات ـ المعهد التعـاونى الأردنى ـ عمان	١٩٨٣
١٣ ـ الحركة التعاونية الأردنية	المؤتمر التعاونى العلمى العـربى الأول ـ بغداد	١٩٨٥
١٤ ـ المنظمة التعاونية الأردنية	النشرة الإحصائية السنوية ـ أعـداد مختلفة	
١٥ ـ زيارات ميدانية وتقارير صحفية للتعاونيات الأردنيـة	محمد رشاد	١٩٨٠ ـ ١٩٨٧
١٦ ـ زيارات ميدانية وتقاريـر صحفية	محمد رشاد	٨٠ ـ ٨١ ـ ٨٥ ـ ١٩٨٧
١٧ ـ تقرير « الخبرة الوطنية فى تعزيـز الحركة التعاونية »	الأمين العام للأمم المتحدة	١٩٨٧
١٨ ـ مجمـوعـة مؤتمـرات ونـدوات مؤسسة فريدريش ناومان الألمانية (أوراق العمل والتوصيات)		١٩٨٠ ـ ١٩٩٢

كتب المؤلف

١ ـ التعاون الزراعى فى ١٠ سنوات	محمد رشاد	١٩٦٢
٢ ـ قانون الإصلاح الزراعى والعلاقة بين المالك والمستأجر	محمد رشاد	١٩٦٣
٣ ـ الثورة .. وعمال التراحيل	محمد رشاد	١٩٦٥
٤ ـ عبد الناصر .. وقضايا الفلاحين	محمد رشاد	١٩٧٠
٥ ـ الفلاحون والتعاون	محمد رشاد ـ أحمد مصيلحى	١٩٧٤
٦ ـ قضايا تعاونية	محمد رشاد ـ أحمد مصيلحى	١٩٧٥
٧ ـ سرى جدا من ملفات اللجنة العليا لتصفية الإقطاع	محمد رشاد	١٩٧٦
٨ ـ السادات ... فلاحا	محمد رشاد	١٩٧٧
٩ ـ نحو إستراتيجية جديدة للتعاون الزراعى	محمد رشاد	١٩٨٤
١٠ ـ نحو حركة تعاونية موحدة	أحمد زكى الإمام ـ محمد رشاد ـ على عبد الرحمن	١٩٨٥
١١ ـ الحركة التعاونية المصرية الواقع والمستقبل	محمد رشاد	١٩٨٦
١٢ ـ آفاق جديدة للتطبيق التعاونى فى مصر	محمد رشاد	١٩٨٨
١٣ ـ الإعلام التعاونى الزراعى « ٣ طبعات »	د. فرج الشناوى ـ محمد رشاد	٩٠ ـ ١٩٩٢
١٤ ـ أوراق عمل وبحوث تعاونية وإعلامية وزراعية للمؤتمرات والندوات التعاونية والزراعية والإعلامية المصرية والعربية والدولية	محمد رشاد	٦٠ ـ ١٩٩٢
١٥ ـ أزمة القطاع التعاونى فى مصر	محمد رشاد	١٩٩٢
١٦ ـ قضايا وتجارب تعاونية	محمد رشاد	١٩٩٢

فهـــــرس

الموضوع الصفحة

التعاون الإنتاجي ودوره في دعم الاقتصاد القومي



مقدمة :

التعاون الانتاجي احد فروع القطاع التعاوني في جمهورية مصر العربية يعمل على تنظيم وتنمية طاقات الانتاج في الصناعات الحرفية والخدمات الانتاجية ويتولى دعمها فنيا واقتصاديا وإداريا وعلى الاخص في مجال التمويل والتوريد والتسويق والتدريب والتنظيم والتعاقد وتنمية المصالح المشتركة لاعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية بهدف دعم الاقتصاد القومي في اطار الخطة العامة للدولة وفي ظل المبادىء التعاونية .

البنيان التعاوني الانتاجي :
يتكون البنيان التعاوني الانتاجي من :

١ ـ الجمعيات التعاونية الانتاجية الاساسية .
٢ ـ الجمعيات التعاونية الانتاجية الاتحادية .
٣ ـ الجمعيات التعاونية الانتاجية العامة .
٤ ـ الاتحاد التعاوني الانتاجي المركزي .

ويقع الاتحاد التعاوني الانتاجي على رأس البنيان باعتباره اعلى منظمة تعاونية انتاجية ومن مسئولياته الاشراف على الجمعيات التعاونية الانتاجية ونشر وتوسيع وتطوير الحركة ودعم منظماتها والتنسيق بينها .

وتنضوي الانشطة التعاونية الانتاجية الحرفية والخدمية تحت اثنى عشر نشاطا نوعيا ويشكل كل نشاط نوعي جمعية تعاونية انتاجية عامة على مستوى الجمهورية تضم لعضويتها الجمعيات الاساسية العاملة في النشاط المتماثل وهذه الجمعيات العامة هي :

اولاً : الانشطة الحرفية :

١ ـ الجمعية التعاونية الانتاجية العامة للاثاث والنجارة .
٢ ـ الجمعية التعاونية الانتاجية العامة للاحذية والمنتجات الجلدية .
٣ ـ الجمعية التعاونية الانتاجية العامة للملابس الجاهزة والمفروشات .
٤ ـ الجمعية التعاونية الانتاجية العامة للصناعات المعدنية والهندسية .
٥ ـ الجمعية التعاونية الانتاجية العامة للنسيج والتريكو .
٦ ـ الجمعية التعاونية الانتاجية العامة للسجاد والكليم .

ثانيا : الانشطة الخدمية :

١ ـ الجمعية التعاونية الانتاجية العامة للإنشاء والتعمير ومواد البناء .
٢ ـ الجمعية التعاونية الانتاجية العامة للنقل البرى للبضائع بالسيارات .
٣ ـ الجمعية التعاونية الانتاجية العامة لنقل الركاب بالسيارات الاجرة .
٤ ـ الجمعية التعاونية الانتاجية العامة للقبانية .
٥ ـ الجمعية التعاونية الانتاجية العامة للتصوير والطباعة .
٦ ـ الجمعية التعاونية الانتاجية ألعامة لخدمات القطن والحاصلات الزراعية .

وهناك مجموعة من الجمعيات التعاونية الانتاجية الاساسية ذات النشاط البيئى المتنوع والتى لم تضم لأى من الجمعيات العامة الحرفية لاختلاف النشاط من جمعية لأخرى .

وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية الانتاجية الاساسية والعامة حوالى ٤٥٠ جمعية فى عام ١٩٩٢ ويتزايد هذا العدد يوما بعد اخر نتيجة لاقبال شباب الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة على الدخول تحت مظلة التعاونيات الانتاجية لتكوين جمعيات تعاونية انتاجية جديدة بعضها ذا طابع حرفى والبعض الاخر ذا طابع خدمى .

ويبلغ متوسط حجم نشاط التعاونيات الانتاجية الحرفية والخدمية سنويا حوالى ٥٠٠ مليون جنيه .

دور التعاون الانتاجى فى دعم الاقتصاد القومى :

وتسهم الحركة التعاونية فى تحقيق العديد من الانجازات الضخمة وتسهم فى تنفيذ خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ذلك على سبيل المثال : ـ

- قيام الجمعيات التعاونية الانتاجية الحرفية بتوفير العديد من المنتجات الضرورية اللازمة لجماهير المستهلكين من اثاث وادوات منزلية وملابس جاهزة وتريكو واحذية ومنتجات جلدية وسجاد وكليم ونجف ومنتجات خان الخليلى .

وتتميز منتجات القطاع التعاونى الانتاجى بجودتها واسعارها المعتدلة وذوقها المناسب حيث تلبى رغبات مختلف شرائح المستهلكين بتقديم الانتاج الشعبى والمتوسط والمتميز .

- وتسهم جمعيات الانشاء والتعمير بقدر كبير فى اعمال التشييد والبناء ورصف الطرق واعمال الرى والرصف والتوصيلات الكهربائية والاعمال المدنية المتكاملة ويبلغ حجم اعمالها سنويا حوالى ٢٥٠ مليون جنيه .
- وتسهم جمعيات نقل البضائع فى نقل مستلزمات الانتاج والمواد التموينية لمختلف المحافظات والمواقع استيرادا وتصديرا وتضطلع هذه الجمعيات بنقل ٧٠٪ من اجمالى نشاط النقل على مستوى الجمهورية بأسطول السيارات المملوك لاعضائها ويبلغ حجم نشاطها السنوى حوالى ١٥٠ مليون جنيه .
- وتسهم جمعيات نقل الركاب المنتشرة فى كافة محافظات الجمهورية فى تيسير حركة انتقال المواطنين داخل محافظاتهم وخارجها بالسيارات المملوكة لاعضائها وعددها ١٤ الف وحدة نقل .

- وتضطلع جمعيات القبانة على مستوى الجمهورية بوزن كافة المحاصيل المسوقة تعاونيا وغير المسوقة وتعتبر حكما بين المنتج وأجهزة التسويق .

وتضم الجمعية التعاونية العامة للقبانية جمعية فريدة من نوعها هى الجمعية التعاونية الانتاجية لاعمال الوزن والمراجعة والخبرة الدولية - (كوميصل) - التى استطاعت ان تطور نشاطها فى مجالات علمية وفنية وانتقلت من المستوى المحلى الى المستوى الدولى من خلال الفروع التى أنشأتها بالدول العربية والاوربية والاسيوية ، حيث بدأت أعمالها فى الوزن والحصر والعد للصادرات والواردات وخاصة الاقطان التصديرية .

وأضافت لهذا النشاط التقليدى نشاط التفتيش والمراجعة لكافة أنواع لسلع المستوردة أو المصدرة وهى من الوظائف الهامة والحيوية التى تؤكد صلاحية المواد للغرض المزمع استخدامها فيه وتعتبر حكما محايدا بين الاطراف المتعاملة وتحقق للدولة عائدا كبيرا من خلال ضمان وصول السلع بالمواصفات المتفق عليها عالميا ومحليا وتشمل عملية التفتيش والمراجعة المجالات التالية :-

تفتيش هندسى .
تفتيش بحرى .
تفتيش زراعى .

وللقيام بهذا الدور العلمى الرفيع قامت بانشاء معامل التحاليل الكيماوية والميكروبيولوجية المزودة بأحدث الاجهزة العلمية .

وقامت الجمعية بانشاء المركز الدولى لدراسات التفتيش والمراجعة بالاسكندرية ، لتخريج كوادر على أعلى مستوى من الكفاءة سواء من خريجى الجامعات المصرية من أبناء الوطن وكذا من أبناء الدول العربية الراغبين فى اكتساب الخبرات العلمية فى هذا المجال .

كما أنشأت مركز خدمة آخر للتحكيم التجارى بالاسكندرية للمساهمة فى تسوية المنازعات فى العقود التجارية الدولية بالسرعة المناسبة بتكلفة معقولة .

دور الاتحاد التعاونى الانتاجى :

وباعتبار الاتحاد قمة البنيان التعاونى الانتاجى واضطلاعا بمسئولياته فقد قام بتنفيذ العديد من الانجازات فى السنوات الاخيرة فى اطار اختصاصه لعل اهمها :

أولا : فى مجال الندوات التعاونية :

قام بتنفيذ العديد من الندوات شاركت فيها القيادات الشعبية والتنفيذية التعاونية مع السادة الوزراء وكبار المسئولين بالوزارات والمصالح والهيئات والشركات المعنية وأمكن حل العديد من هذه المشاكل بحلول غير تقليدية ومنها على سبيل المثال المشاكل المتعلقة :

بالضرائب العامة ـ وضرائب المبيعات ـ التأمينات الاجتماعية ـ التمويل ـ التسويق ـ الاستيراد والتصدير ـ الادارة العلمية ـ التخطيط ـ نقل الركاب ـ دور التعاونيات فى ظل المتغيرات الاقتصادية التكامل بين التعاونيات .

ثانيا : فى مجال التدريب والتثقيف التعاونى :

تم عقد مجموعات كبيرة من الدورات التدريبية لاعضاء مجالس ادارات الجمعيات والاجهزة التنفيذية بها استهدفت زيادة معارفهم وتعميق الوعى

التعاونى ورفع كفاءة الاداء والمهارة لزيادة الانتاجية وتطوير التعاونيات وتمكينها من أداء رسالتها على أكمل وجه .

وقد أسفرت هذه الندوات والدورات التدريبية عن حل العديد من المشاكل وتوحيد المفاهيم بين الجمعيات والاجهزة الرقابية والاشرافية .

ويصدر الاتحاد مجلة التعاون الانتاجى باعتبارها وسيلة هامة من وسائل التدريب والتثقيف التعاونى لاعضاء التعاونيات الانتاجية والعاملين بها ، كما تعتبر اداة ربط جيدة بين مختلف وحدات البنيان التعاونى الانتاجى ووسيلة للتعبير عن انجازات الحركة ومشاكلها .

ثالثا : فى مجال الاعلام والترويج للمنتجات الحرفية والتعاونية :-

قام الاتحاد بالمشاركة مع الجمعيات التعاونية العامة المعنية بتنفيذ مجموعة من المعارض المحلية لعل أبرزها مشاركة الاتحاد فى معرض الانتاج من أجل التصدير والذى شاركت فيه جمعيات المعادن والملابس الجاهزة والاحذية والتريكو والاثاث وحاز اعجاب كبار المسئولين بالدولة والزوار .

وذلك فضلا عن المعارض التى شارك فيها الاتحاد وجمعياته العامة بمحافظات بورسعيد ، والدقهلية والشرقية ، والمنيا ، وأسيوط ، فى المناسبات القومية والتى أسفرت عن نتائج ايجابية رغم حداثة التجربة للعديد من الجمعيات المشاركة مع تحقيق حجم لا بأس به من المبيعات والتعاقدات .

وكان للمعرض المحدود الذى اقامه الاتحاد بمقره ١٠٦ شارع جامعة الدول العربية للجانب الكويتى أثره الواضح فى تمكين الاتحاد من عقد صفقة مع الاتحاد التعاونى الاستهلاكى الكويتى بحوالى نصف مليون دولار تم تنفيذها بكفاءة بمعرفة القطاعات المشاركة فى مجال الملابس الجاهزة ، والتريكو ، والاثاث والمعادن ، والتى أبرزت قدرة القطاع على ارتياد مجال التصدير وفتحت امام اعضاء التعاونيات للسير فى هذا الطريق . الامر الذى شجع التعاونيات وأعضاءها للمشاركة فى معارض دولية أخرى مماثلة بليبيا ـ والسعودية ـ وتونس .

وكان للمعرض الذى نظمه الاتحاد مع جمعياته العامة فى شهر رمضان عام ١٩٩٢ بنادى العاملين بحى وسط القاهرة دور كبير فى الاعلام عن الانتاج الحرفى حاز اعجاب الجماهير وكبار المسئولين بالدولة واعضاء مجلسى الشعب

والشورى الذين شرف المعرض بزياراتهم ، لما تميز به من عرض منتجات جيدة بأسعار مناسبة للغالبية العظمى من المستهلكين بمناسبة شهر رمضان والاعياد .

رابعا : فى مجال نشر الصناعات الحرفية واتاحة فرص عمل جديدة :

ولقد شارك الاتحاد مع جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى بدور رائد فى مشروع نشر الصناعات الحرفية بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية لتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة لشباب الخريجين وللذين أضيروا نتيجة إصلاح المسار الاقتصادى وذلك بدعم ورعاية الاستاذ الدكتور محمود شريف ـ وزير الادارة المحلية حيث تقدم الاتحاد والجهاز بمشروع متكامل لتوفير ٧٠٠٠٠ فرصة عمل خلال اربع سنوات فى مشروعات جديدة حرفية ، من خلال تطوير وتوسيع المشروعات القائمة بتكلفة لفرصة العمل الواحدة تتراوح ما بين ثمانية آلاف جنيه للفرد الواحد والتى تعتبر بكل المقاييس تكلفة متواضعة اذا قيست بتكلفة العمل فى القطاع العام أو الحكومى والتى تتجاوز أضعافا مضاعفة لهذه القيمة .

ولقد دخل المشروع حيز التنفيذ الفعلى من خلال توفير الصندوق الاجتماعى قروضا لعدد ٢١ محافظة كدفعة أولى قدرها ٢٩٤٢٨٠٦٥ جنيها لعدد ٢٩٩٦ من شباب الخريجين الحاصلين على مؤهلات عليا أو متوسطة .

خامسا : المشاركة فى إزالة آثار الزلازل :

وباعتبار الاتحاد أحد المنظمات الشعبية فى جمهورية مصر العربية فقد سارع الى المشاركة فى التخفيف من الاثار المترتبة على الزلازل بالتبرع بمبلغ خمسين الف جنيه ، وأصدر توجيهاته لجميع منظماته القاعدية بالتبرع لهذا الغرض النبيل من حصة المعونة الاجتماعية .

ونظرا لان الاتحاد يضم لبنيانه مجموعة كبيرة من الجمعيات التعاونية الانتاجية العاملة فى مجال الانشاء والتشييد ورصف الطرق وانتاج ونقل مواد البناء ، بالاضافة الى مجموعة كبيرة من الجمعيات التعاونية الانتاجية للنقل بالسيارات والمنتشرة فى كافة محافظات الجمهورية .

وايمانا من الدولة بما يمكن أن تقوم به الجمعيات التعاونية الانتاجية للإنشاء والتعمير وجمعيات نقل البضائع فى معالجة آثار الهزة الارضية من سرعة نقل مستلزمات البناء وخاصة من الاسمنت ، وإعادة البناء والقيام بالترميمات على نفقة الدولة تحت اشراف وتوجيهات السادة المحافظين ، فقد صدرت توجيهات مجلس الوزراء متضمنة قيام قطاعى الانشاء والتعمير والنقل بالسيارات متعاونة بتحمل هذه المسئولية القومية ، وذلك بناء على اقتراح السيد الاستاذ الدكتور محمود شريف ـ وزير الادارة المحلية ـ فى هذا الشأن .

هذا وتقوم الجمعيات بتشوين وتوزيع ونقل مواد البناء الى المواقع التى يتم ترميمها أو إعادة بنائها بسرعة احتواء الآثار السلبية التى لحقت بمجموعة كبيرة من المواطنين لاعادة تسكينهم فى منازلهم بعد اصلاحها او بناء مساكن جديدة قبل حلول فصل الشتاء .

سادسا : فى مجال المشاركة فى اصلاح المسار الاقتصادى :

كما يشارك الاتحاد من خلال جمعياته الاساسية والعامة فى التخفيف عن كاهل الدولة بالتصدى لتنفيذ مشروعات جديدة أو الحلول محل مرافق المحليات فى مجال نقل الركاب بالسيارات وتحمل تبعات هذا المرفق بالكامل للتيسير على المواطنين فى تنقلاتهم إلى أعمالهم والتى يترتب عليها تمكينهم من أداء واجباتهم وزيادة انتاجياتهم ومن ذلك :ـ

(أ) مشروع الجمعية التعاونية الانتاجية العامة لنقل الركاب بين مدينة السلام والتحرير والعتبة .

(ب) مشروع الجمعية المذكورة بين مدينة الجيزة ومدينة ٦ أكتوبر والهرم .

(جـ) مشروع الجمعية التعاونية الانتاجية لنقل الركاب بمحافظة الغربية لتشغيل خطوط سرفيس ميكروباصات بين طنطا ومراكز المحافظة .

(د) مشروع الجمعية التعاونية الانتاجية لنقل الركاب بالسيارات بمحافظة أسيوط ، والتى قامت بموجبه بشراء غالبية وحدات النقل المملوكة للوحدات المحلية بالمحافظة وتقوم بتشغيلها بكفاءة تامة وبتعريفة مناسبة تحت إشراف المحافظ .

(هـ) دخول جمعيات جديدة لنقل الركاب بمحافظة الدقهلية تم تأسيسها حديثاً فى مجموعة من مراكز المحافظة لتحل محل الوحدات المحلية فى ادارة مرفق نقل الركاب بالسيارات .

سابعا : فى مجال العلاقات العربية والدولية :ـ

قام الاتحاد بالانفتاح على العالم الخارجى منذ عام ١٩٨٢ حيث شارك فى عضوية الحلف التعاونى الدولى ليكون لمصر صوت مسموع ودور بارز بين التعاونيين على المستوى الدولى ويشارك الاتحاد بقيادته الشعبية أو التنفيذية فى اجتماعات الحلف السنوية ويدلى بدلوه فى هذه الاجتماعات كما شارك الاتحاد فى الاتحاد التعاونى العربى ، وانتخب رئيسه لقيادة الاتحاد عقب أحداث الكويت عام ١٩٩١ .

كما يهتم الاتحاد بترسيخ العلاقات بينه وبين المنظمات التعاونية العربية والدولية حيث قام بعقد العديد من البروتوكولات مع العديد من الدول على النحو التالى :ـ

- بروتوكول التعاون مع جمهورية ألمانيا (مؤسسة فريدريش إيبرت) .
- برتوكول التعاون مع جمهورية المجر .
- بروتوكول التعاون مع جمهورية تشيكوسلوفاكيا .
- بروتوكول التعاون مع جمهورية رومانيا .
- بروتوكول التعاون مع الجمهورية العربية السورية .
- بروتوكول التعاون مع دولة الكويت .
- بروتوكول التعاون مع دولة الامارات العربية .

ويستقبل الاتحاد الوفود التعاونية فى اطار هذه الاتفاقيات ، ويقوم بايفاد ممثلين له لزيارة المنظمات التعاونية بهذه الدول بهدف تبادل الرأى والخبرات وتوثيق الصلات العربية والدولية .

ختام :

ولا شك أن قيام الاتحاد بدوره فى الدفاع عن مصالح الجمعيات التعاونية الانتاجية والحرفية لتمكينها من أداء دورها المأمول فى خدمة أعضائها ينعكس أثره بصورة واضحة وجلية على الاقتصاد القومى من خلال زيادة الانتاجية والمساهمة الفعالة فى الحد من ظاهرة البطالة بما تتيحه هذه التعاونيات وأعضاؤها من فرص عمل حقيقية للشباب .

***

الاتحاد العام لمنتجي ومصدري الحاصلات البستانية

● المهندس على أبو جازية يرأس الجمعية العمومية للاتحاد العام لمنتجى ومصدرى الحاصلات البستانية :

● ٦ مليون جنيه صافى أرباح الاتحاد خلال الفترة من ١٩٩١/٧/١ حتى ١٩٩٢/٦/٣٠

عقدت الجمعية العمومية للاتحاد العام لمنتجى ومصدرى الحاصلات البستانية اجتماعها برئاسة المهندس على ابو جازية رئيس مجلس الادارة وحضور السادة أعضاء مجلس الادارة والسيد المحاسب محمد على سليمان مراقب الحسابات الخارجى للاتحاد والسيد المحاسب محمود فتحى شرف وكيل الوزارة بالجهاز المركزى للمحاسبات والسيدة المحاسبة رينيه ناشد مدير عام الادارة والسيدة المحاسبة مارى جرجس بطرس رئيس الشعبة بالجهاز .

لمناقشة واعتماد الميزانية العمومية للاتحاد والحسابات الختامية فى ١٩٩٢/٦/٣٠ .

وقد حضر الاجتماع ما يزيد على ٢٠٠٠ عضو من أعضاء الاتحاد ، وفى بداية الاجتماع أشاد المحاسب محمود فتحى شرف وكيل الوزارة بالجهاز المركزى للمحاسبات بأعمال الاتحاد وبميزانيته وحساباته المنتظمة ووجه الشكر والتهنئة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد .

وقد قررت الجمعية العمومية

* اعتماد الميزانية العمومية والحسابات الختامية للاتحاد عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٩٢/٦/٣٠ .
* اخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٩٢/٦/٣٠ .

* اعتماد الموازنة التخطيطية للاتحاد عن السنة المالية ٩٢/ ٩٣ .

* تعيين الاستاذ المحاسب محمد على سليمان والمحاسب حسام محمد حسنى مراقبين لحسابات الاتحاد عن السنة المالية ٩٢/ ١٩٩٣ .

إرسال برقيات وتأييد للسيد الرئيس .

محمد حسنى مبارك

والسيد الدكتور **عاطف صدقى** رئيس الوزراء

والسيد الدكتور **يوسف والى** نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى والأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى

الميزانية فى ١٩٩٢/٦/٣٠

جنيه		جنيه	
٦١٤٨٠٦٧	أصول ثابتة	١٣٥٩٧٠	رأس المال
٧٢٣٠٠٠٠	استثمارات	٢٢٣٤٠٣٢٣	احتياطيات
٧٥١٥١٥٥	مخازن	٨٦٨٥٥٨	مخصصات
٢٩٩٩٠٣٤	مدينون وحسابات مدينة	١٧٩٧٨٩٥	دائنون وأرصدة دائنة متنوعة
٤٦٦٤٩	مستوردون	٣٤٧٢٥١٧	فائض غير قابل للتوزيع
٨٢٩٥٦٦٦	بنوك وودائع	٣٦١٩٣٠٨	الفائض
٣٢٢٣٤٥٧١		٣٢٢٣٤٥٧١	

مدير عام الاتحاد وعضو مجلس الادارة
محاسب محمد فؤاد احمد
مراقب الحسابات
محمد على سليمان

رئيس مجلس الادارة
مهندس على ابو جازية
مراقب الحسابات
حسام محمد حسنى

تقرير مراقبى الحسابات

راجعنا ميزانية الاتحاد فى ١٩٩٢/٦/٣٠ وحساب الايرادات والمصروفات عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ على الدفاتر والمستندات المؤيدة لها ووجدت مطابقة وقمنا بفحص الدفاتر والمستندات الى المدى الذى رأيته ملائما لأغراض المراجعة وحصلت على المعلومات والايضاحات التى طلبناها لهذا الغرض ـ تم جرد المخزن فى نهاية السنة المالية وقوم بالتكلفة أو سعر السوق أيهما أقل بمعرفة الادارة وفى رأيى ـ

وفى ضوء ماتقدم ـ فإن الاتحاد يمسك حسابات منتظمة وأن الميزانية فى ١٩٩٢/٦/٣٠ تعبر بوضوح عن المركز المالى الحقيقى للاتحاد فى ذلك التاريخ وأن حساب الايرادات والمصروفات يبين نتيجة نشاط لاتحاد عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٩٢/٦/٣٠ .

حسام محمد حسنى

محاسب قانونى

س . م . م ٨٦٥٣

محمد على سليمان

محاسب قانونى

زميل جمعية المحاسبين

والمراجعين المصرية

س . م . م ١٦٣

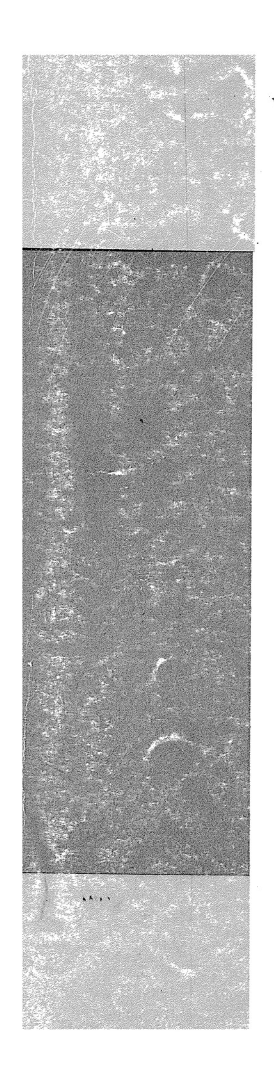
***

الآراء والأفكار الواردة فى هذا المطبوع مسئولية المؤلف

مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

الطبعة الاولى
١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م

رقم الإيداع ٨٣٨٦ / ٩٢
الترقيم الدولى × ـ ٠١٢ ـ ٢٢٩ ـ ٩٧٧



٥ جنيهات

طبع بمطابع مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر